جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحديات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في مصر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : استراتيجية وعلاقات دولية

ـ إعداد الطالبة:

لامية وطـــاس

ـ تحت إشراف الأستاذ:

إسماعيل زروقـــــــة

لجنة المناقشة

1	حسان بن نوي	رئيســــــــــا
2	إسماعيل زروقة	مشرفا و مقررا
3	ساعد طيايبة	عضـــــــــوا

السنة الجامعية

2015/ 2014

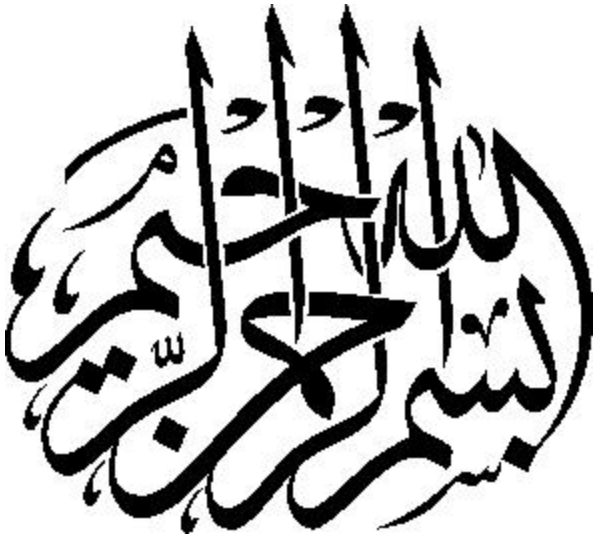

لبسم الله الرحمن الرحيم

أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ، قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّـــــذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَـــابِ ﴿٩﴾

الزمر الآية

09

الإهداء

الحمد لله ومهما حمدناه فلن نستوفي حمده والصلاة والسلام على خير المرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى التي حملتني تسعا وربتني سنينا ورسمت لي الدنيا وردا وزهرا

وريحانا إلى من كابدت من أجلي وتحملت الصعاب لأجـــل أن تجعل

العلم غايتي والأخلاق شيمتي والكرامة مفخرتي إلى التي يطـــــــير

فؤادها شوقا كلما غبت عن مراها ويحلو لي صوتها عند سماعـــها

إلى صاحبة القلب الطيب ***أمي الغالية*** *حفضها الله*

إلى الذي عان وسهر الكثير من أجلنا

وتحمل تعبا وشقاء وقهر الزمان

إلى الذي تعلمنا منه التواضع والأخلاق الحميدة

أبي *العزيز حفظه الله*

إلى من أعتز وأفخر بهم إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي

إلى من رافقتني الدرب مدة ست سنوات صباح

إلى كل من عرفت وجمعني بهم القدر في هذه الحياة

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

شكروتقدير

قال تعالى : { ***ولئن شكرتم لأزيدنكم*** *} إبراهيم"7" .*

الشكر لله أولا الذي أنعم علي بنعمة العقل فجعلني من طلبة العلم ومريديه .

كل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف ***زروقة إسماعيل*** *على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى المجهود الذي بذله لإتمامه .*

إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم التي ستنير دربنا العلمي .

شكر إلى ***أخي حمزة*** *الذي جلس بجانبي يكتب الحرف تلوى الأخر .*

الشكر الخالص إلى رفيق دربي زوجي ***محمد حفاف*** *الذي لم يبخل علي بمعرفته ودعمه ومساندته لي وتحفيزه لإنجاز هذا العمل في أحسن الظروف .*

الطالبة : لامية وطاس

خطة الدراسة

مقدمة :

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري للديمقراطية و التحول الديمقراطي

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية

- المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية
- المطلب الثاني: نشأة وتطور الديمقراطية
- المطلب الثالث: مقاربة نقدية للنظريات الديمقراطية

المبحث الثاني: المضامين الفكرية للتحول الديمقراطي

- المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به
- المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي
- المطلب الثالث: موجات التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لتحول الديمقراطي

- المطلب الأول: مقاربة التحديث
- المطلب الثاني: المقاربة الانتقالية
- المطلب الثالث: المقاربة البنيوية

الفصل الثاني: عوامل و إشكاليات التحول الديمقراطي في مصر

المبحث الأول: العوامل والدوافع الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في مصر

- المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في مصر
- المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في مصر

المبحث الثاني: الإشكاليات الداخلية للتحول الديمقراطي في مصر

- المطلب الأول: إشكالية الشرعية وغياب الفصل بين السلطات
- المطلب الثاني: إشكالية العلاقة بين النخب العسكرية والنخب المدنية
- المطلب الثالث: إشكالية الخوف من حكم الإسلامين

المبحث الثالث: الإشكاليات الخارجية للتحول الديمقراطي في مصر

ـ المطلب الأول: إشكالية العلاقة مع الغرب " الولايات المتحدة الأمريكية "

ـ المطلب الثاني: إشكالية العلاقة مع إسرائيل

الفصل الثالث: تحديات موجة التحول الديمقراطي في مصر

المبحث الأول: الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في مصر

ـ المطلب الأول: ثورة 25 جانفي 2011 وإسقاط النظام

ـ المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية و حكم الإخوان المسلمين

ـ المطلب الثالث: الثورة المضادة 30 جوان 2013 و تدخل العسكر

المبحث الثاني: التحديات الداخلية لموجة التحول الديمقراطي في مصر

ـ المطلب الأول: عودة حكم العسكر و الهيمنة على مؤسسات الحكم الرسمية

ـ المطلب الثاني: أهم مظاهر التواطؤ والفساد للدولة العميقة في مصر

ـ المطلب الثالث: معيقات و تأثير المؤسسات غير الرسمية " الإعلام والأزهر"

المبحث الثالث: التحديات الخارجية لموجة التحول الديمقراطي في مصر

ـ المطلب الأول: ردود الفعل ومواقف الدول الكبرى " الولايات المتحدة الأمريكية"

ـ المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي من حكم الإخوان والثورة المضادة

ـ المطلب الثالث: الموقف والدور العربي تجاه الثورتين

الخاتمة

مقدمة

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولات استراتيجية في بنية نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي ، ومنذ انطلاق الحراك الشعبي على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي و حركاته السياسية التقليدية ، وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب.

لقد تنوعت الدراسات المتعلقة بالأحداث الأخيرة في الدول العربية عموما ، ومصر على وجه الخصوص ، وتعددت التفسيرات حول مسار التحول الديمقراطي في مصر ، وهنا وجبت الإشارة إلى نقاط هامة أخلطت مساعي التفكير في تحليل هذه الأحداث و استشراق مستقبلها فعملية التحول الديمقراطي في مصر لها أهمية بالغة

فلما اندلعت ثورة الشعب في 25 يناير2011 الرامية إلى إسقاط نظام الحكم ، كانت إحدى تجلياتها مشهد الاندماج الوطني المتجاوز لكل الإثنيات و الإيديولوجيات وبخاصة العلمانية و الإسلامية، ويمكن إضافة هذه اللحظة إلى ومضات الاندماج التاريخية، وقد عزز هذا المشهد التلقائي والعفوي الأمل في توجه مصر نحو التعددية إلى تكريس الديمقراطية ، وإنهاء مرحلة ممتدة ومؤلمة للشعب المصري، حتى أن المؤسسة العسكرية في عهد الثورة و الفترة الانتقالية عملت على حماية الثورة المصرية ، ومهدت الطريق للإجراء أول انتخابات رئاسية في مصر اتسمت بالشفافية والنزاهة .

على أن تطور الأحداث على الأرض جاء محملا بنذر، تهدد مسيرة التحول الديمقراطي و تقف حائلا دون تحقيق الديمقراطية، وتعود بمصر من جديد إلى عهد الاستبداد و الشمولية، فقد تظافرت جملة من العوامل الداخلية و الخارجية مشكلة عقبات رئيسية تحول دون حدوث التحول الديمقراطي بالشكل الجذري المطلوب و بالسرعة الممكنة .

أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية العلمية و الأكاديمية لموضوع التحديات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في مصر، في كونه بحثا يفيد الكشف عن حقيقة بعض الوقائع.

ـ فهذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية حول عملية التحول الديمقراطي في مصر ومحاولة الخروج بنتائج واتجاهات عامة حول طبيعة العلاقة بين مختلف الفواعل الداخلية والخارجية التي كانت وراء نجاح أو إخفاق التحول الديمقراطي في مصر.

ـ تأتي هذه الدراسة بغرض تحليل مختلف التحديات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في مصر ، وذلك من خلال التوجه نحو فهم الأدوار لمختلف الفواعل الداخلية والخارجية .

أما الأهمية العملية : فالدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة التحديات والتهديدات الداخلية منها و الخارجية التي تعترض مسار التحول الديمقراطي المصري ، لا سيما و أن هذه التحديات قديمة و جديدة تلقي بضلالها على الحراك السياسي في مصر.

أهداف الدراسة:

ـ تسليط الضوء على بعض المفاهيم و الأطروحات النظرية التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي .

ـ إضافة إلى رصد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي .

ـ تسليط الضوء على تجربة التحول الديمقراطي في مصر، خاصة بعد الحراك الديمقراطي الشعبي، وتوضيح أوجه القصور التي تعاني منها العملية الديمقراطية في مصر.

ـ تعميق الفهم حول مسار التحول الديمقراطي في مصر ، من خلال عرض سياقات و تحديات تجربة التحول الديمقراطي في مصر، و تبيان أوجه قصورها، و تحدياتها الداخلية والخارجية بما يحقق نوعا من النقد الذاتي و البناء، بما يخدم المسارات الديمقراطية مستقبلا.

أسباب اختيار الموضوع::

من الأسباب و المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره ، نابعة من رغبة فعلية نسعى من خلالها إلى تناول موضوع في اختصاص العلاقات الدولية ، وموضوع التحول الديمقراطي من المواضيع التي تتحكم فيها العديد من المتغيرات ، كالسياسة الخارجية ، والمتغيرات الإقليمية و الدولية ، فكان موضوع التحول الديمقراطي في مصر من المواضيع المستجدة على الساحة الدولية في ظل ما عرف بأحداث الربيع العربي ، و منه كانت رغبتي في الوقوف على حقيقة التحول الديمقراطي في مصر والمؤثرات الداخلية والخارجية ، وكذا

لاكتشاف مدى قدرة النظام السياسي المصري على إحداث تحول ديمقراطي في ظل الضغوط الداخلية ، الإقليمية و العالمية.

الإشكالية:

التحول الديمقراطي في مصر جاء بإيعاز مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ارتبطت بصفة عامة بالعلاقات النخبوية بين السلطة والشعب وقوى المعارضة، وكذا بعلاقات مصر الخارجية فعدم قدرة النظام السياسي المصري على التعامل مع هذه المسائل والقضايا وعدم قدرة النظام السياسي المصري على معالجة هذه العراقيل (السياسية، الاقتصادية ،الاجتماعية، المؤسسة العسكري)، أدى إلى بروز مجموعة من المعيقات والإشكاليات الداخلية والخارجية أثرت على مسار العملية السياسية ومدى صدقيتها لدى مختلف الشرائح و القوى المصرية عن مسالة ترسيخ الديمقراطية وتعزيز ممارستها التي تتطلب مجموعة من الشروط والمستلزمات داخليا وخارجيا.

وتأسيسا على ذلك جاءت إشكالية الدراسة بصفة عامة حول التساؤل الرسمي التالي :

ـ كيف شكلت العوامل الداخلية والخارجية تحديات رئيسية أمام نجاح مسار التحول الديمقراطي في مصر؟

و تتفترع تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية منها:

ـ ما مفهوم الديمقراطية؟ و ماهي المرتكزات النظرية التي تأسس عليها مفهوم التحول الديمقراطي؟

ـ هل ثمة قوى داخلية مصرية، وقوى عالمية كبرى سياسية واقتصادية لها مصلحة في دفع مسار التحول الديمقراطي في مصر؟

ـ ما هي أبرز مظاهر التحول الديمقراطي التي شهدتها مصر ؟ و ما أبرز العراقيل التي تهددها؟

الفرضيات:

ـ قلت فرصة نجاح التحول الديمقراطي في مصر، نتيجة كثرة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية لهذا التحول .

ـ تسعى الفواعل الداخلية والخارجية حتى الليبرالية منها لخدمة مصالحها في مصر، وصرف النظر عن مظاهر الاستبداد و المطالبة بتطبيق الديمقراطية.

ـ الحراك السياسي الذي حدث في مصر و تزعمته القوى الإسلامية، لم يشكل أرضية مواتية للتحول الديمقراطي .

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تحليل مسار التحول الديمقراطي بمصر، وذلك من خلال معرفة أهم التحديات الداخلية و الخارجية التي تقف عقبة أمام تحقيق الديمقراطية ، خاصة في الفترة الممتدة منذ بداية أحداث الربيع العربي وانطلاق الثورة المصرية التي شكلت مسار للتحول الديمقراطي في مصر.

المقاربة المنهجية:

من البديهي ان تحدد الظاهرة المدروسة المنهج أو المقترب المناسب في معالجتها لذا اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية :

1 ـ المنهج التاريخي: منهج من مناهج البحث العلمي وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير وتحليل الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ، ويتألف هذا المنهج من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ، تقود العقل الإنساني بطريقة علمية ومنظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية ، فالمنهج التاريخي يطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية ، التي تتمحور حول دراسة إحداث وظواهر الحياة الاجتماعية وتعقب مسارها منذ ان حدثت في الماضي الى يومنا هذا ، فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية ، وعليه فان هذا ساعدني على الإلمام بمسار التحول الديمقراطي فبي مصر من منطلق ان دراسة الحاضر وفهمه لا تتم إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه .

2 ـ منهج تحليل المضمون: يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل وهذا النوع من المناهج مفيد خاصة بالنسبة لمعرفة عوامل التغير وردود فعل المواطنين لقرارات القيادة ، بالاعتماد على التقارير ووسائل العلام والسجلات الرسمية ، فتستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين

،كما ان الباحث يستطيع ان يأخذ الحقائق على طبيعتها دون تدخل منه وبذلك يكون التحليل صادقا ، بالإضافة إلى هذا فان منهج تحليل المضمون ساعد على تحليل بعض مواثيق الرسمية والتشريعات الداخلية للدولة المصرية التي تخص هذا البحث .

3ـ منهج دراسة الحالة : و ذلك من خلال التطرق للدراسة حالة مصر، وإبراز تأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية باعتبارها عوامل شكلت تحديات حقيقية في مسار التحول الديمقراطي المصري .

4ـ مقترب النظام الدولي : و ذلك من خلال تحديد حدود تأثير مختلف القوى العالمية الحكومية منها و غير الحكومية في مسار التحول الديمقراطي في مصر.

أدبيات الدراسة:

1 ـ دراسة احمد فهمي تحت عنوان "مصر 2013، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، (مراحلها ـ مشاكلها ـ سيناريوهات المستقبل)، و هو عبارة عن دارسة تحليلية و استشرافية للتحول الديمقراطي في مصر و مستقبله ، انطلق فيها الباحث من تساؤلات رئيسية أهمها : ـ هل تعيش مصر الشرعية الثورية ؟

ـ إلى أي دولة يتجه المصريون في مسيرة التحول السياسي ؟ أم هل يعاد مضمون الدولة القديمة بشكل جديد؟

و للإجابة على تساؤلاته الرئيسية وضف الباحث مقاربات عديدة لتفسير الواقع المصري وتلمس مسارات المستقبل من خلال قراءة الواقع.

وخلص الباحث في نهاية دراسته إلى أن :

النظام الحاكم مستقبلا قد يواجه مشكلة عدم قابلية أو رفض بعض المجموعات الثورية، كما نوه الكاتب إلى أنه لا يوجد شيء ثابت في علم السياسة، فالكل يتحرك.

وأشار الكاتب إلى أهمية التعامل بخذر مع المؤسسة العسكرية ، لأنه لا يمكن الوصول إلى مرحلة رسوخ النظام إلا عندما يتحقق الفصل ما بين المدني والعسكري في كافة مفاصل الدولة ومؤسساتها.

2 ـ دراسة باي احمد تحت عنوان "أفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي ودور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي مصر والجزائر"، سنة 2009 ، حيث انطلق الباحث من

تساؤل رئيسي مفاده : ـ مدى قدرة العوامل الخارجية و مصداقية القوى الكبرى المهيمنة في دفع وتيرة التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال التجربتين الجزائرية والمصرية؟ وما حاجة تلك القوى لذلك ؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية للباحث وضف مقاربة منهجية اعتمدت بالأساس على مقترب النظام الدولي لتحديد حدود تأثير مختلف العوامل الخارجية التي أفرزتها التغيرات البنيوية في هيكل النظام الدولي في ظاهر التحول الديمقراطي في العالم العربي ، وبالتحديد في التجربتين الجزائرية والمصرية .

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى نتائج مهمة ابرزها: قدرة العوامل الخارجية على تفكيك التسلطية من خلال مجموعة من الأليات الاقتصادية والاجتماعية ، متخذة العديد من الأشكال المباشرة غير المباشرة ، فالدول الليبرالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على نشر القيم الليبرالية، وهو ما ينصاغ تحت مضلة العولمة، فهذه الأخيرة من خلال مختلف آلياتها الدولية تعمل على نشر و فرض قيم المنظومة الليبرالية.

أما هذه الدراسة الدراسة : "التحديات الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في مصر "، فقد جاءت تكملت ، وذلك من خلال البحث في مدى تجاوز التحديات الداخلية وتحقيق التحول الديمقراطي في مصر ، خاصة تحدي تدخل العسكر في السياسة في مصر

و كذلك البحث في حقيقة هذه العوامل التي رأى الباحث أحمد باي أنها تشكل دافعا للأحداث التحول الديمقراطي في النظم التسلطية إلا أن تناولها كان من ناحية مغايرة لما تناوله الباحث، حيث أن العوامل الخارجية تشكل تهديدا للديمقراطية في النظم المختلفة حين تتعارض الديمقراطية مع مصالحها، إضافة إلى البحث عن تأثير العوامل الداخلية في دعم النظام المستبد لدعم مصالحها.

تبرير الخطة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة و خاتمة ، حيث تناول الفصل الأول الجانب المفاهيمي النظري لمفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث تعلق المبحث الأول بمفهوم الديمقراطية وذلك من خلال نشأت المفهوم ، مدلولاته و مقوماته ، إضافة إلى أهم الانتقادات التي عرفتها الديمقراطية، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى المضامين الفكرية للتحول الديمقراطي، بدأ بمحاولة تحدد مفهوم التحول الديمقراطي على اعتبار أنه

يتداخل مع الكثير من المفاهيم المشابهة ، ثم التطرق إلى أهم العوامل الدافعة لإحداث التحول الديمقراطي ، بالإضافة إلى اهم موجات التحول الديمقراطي المنظر لها من قبل مفكري العلوم السياسية ، أما المبحث الثالث فقد تناول أهم النظريات التي فسرت عملية التحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت دافعا رئيسيا للتحول الديمقراطي في مصر، وكذلك التطرق أيضا إلى أهم الإشكاليات الداخلية والخارجية التي عرفتها و تعرفها مصر، والتي شكلت في أغلبها عوامل مساعدة على غياب الديمقراطية و تكريس مظاهر الاستبداد في مصر.

أما الفصل الثالث : فقد اختص بتحليل مسار التحول الديمقراطي التي عرفته مصر بدءا بثورة 25 يناير 2011 التي تمكن المصريين من خلالها من إسقاط نظام الحكم المستبد، و بداية المسار في تكريس الديمقراطية، لكن مسار التحول الديمقراطي المصري تهدده الكثير من العقبات و التحديات الداخلية والخارجية التي شكلت عقبات رئيسية و حرمان الشعب المصري من بناء نظام الحكم الديمقراطي.

صعوبات الدراسة:

في أي بحث علمي أو أكاديمي لا يخلو بحث من صعوبات تواجهه، ولعل من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي الاختلافات في الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع فكل دراسة تناولته بطريقة مختلفة ، فمثلا قد تتناول دراسة ما الدافع الخارجي على أنه جانب إيجابي للتحول الديمقراطي في مصر كالمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر من أجل تحقيق النمو و التنمية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تناولته دراسات مختلفة من جانب سلبي واعتبرت أن الدافع الخارجي هو الذي يساهم في إخفاق عملية التحول الديمقراطي ، حيث رأت أن هذه العوامل الخارجية كالمساعدات الأمريكية هي لأجل خدمة مصالح الولايات الأمريكية في المنطقة و تكريس إستقرار الأنظمة التي تخدم مصالحها بغض النظر على ديمقراطيتها أم تسلطها .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي النظري

للديمقراطية والتحول الديمقراطي

لقد كان الإنسان دائما يبحث عما يشعره بالعدل و المساواة و الكرامة الإنسانية، وكان دائما يرفع شعارات: العدل، المساواة، الرأي الحر، ....إلخ ، فقد حاول الإنسان منذ القدم البحث عن الألية التي تحقق له كرامته وتحفظ له إنسانيته.

ونجد من أقدم الأليات و من انجح محاولات الإنسان لإدارة مجتمعه و ترتيب علاقاته ، آلية الديمقراطية ، فالديمقراطية هي من أقدم نظم المجتمعات البشرية ، فقد مارس سكان الإغريق نظام الحكم الديمقراطي في إدارة مجتمعاتهم و حكم دولهم.

إلا أن هذا النظام أدخلت عليه الكثير من التعديلات و التحسينات في سيرورته التاريخية ، فمع بدايات عصر التنوير كانت هناك العديد من الطروحات والأفكار الفلسفية السياسية الداعية إلى محاربة الاستبداد و المطالبة بمبادئ الحكم الديمقراطي .

فالدمقراطية في كثير من أرجاء العالم ما زالت غائبة أو محرمة ، كما هو الحال في الكثير من أرجاء المنطقة العربية، الأمر الذي دعى إلى البحث في إشكاليات النظم اللاديمقراطية، وذلك من خلال العديد من الدراسات السياسية العلمية المنظرة للآليات التحول أو الانتقال الديمقراطي في هذه النظم.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية

شهد العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين تغيرا سياسيا مهما، وغير مسبوق فجميع البدائل الرئيسية للديمقراطية اختفت، أو تحولت إلى بقايا شاذة.

فالديمقراطية في النهاية كسبت الصراع للحصول على مساندة الناس في جميع أنحاء العالـــم و بالكاد استمرت النظم والحركات المضادة للديمقراطية، فقد عملت معظم دول العالم إلى تبني استراتيجيات الانتقال، حتى أكبر النظم مناهضة للأفكار الليبرالية (الاتحاد السوفياتي سابقا) تحول من النظام الشمولي الاشتراكي إلى تبني الديمقراطية أواخر القرن العشرين.

إلا أن هذه التحولات نحو الديمقراطية لم يمنع من بقاء الانتقادات تجاه الأفكار الديمقراطيـــة و آليات ممارستها، فكما تعرضت الديمقراطية اليونانية للانتقاد من اكبر فلاسفة اليونان تعرضت كذلك الديمقراطية الليبرالية الحديثة إلى العديد من الانتقادات و رفض التطبيق، غربيا و عربيا، ففي نظم الحكم العربية الإسلامية استثني تطبيق الديمقراطية، الأمر الذي طرح العديد من الاستفهامات حول، طبيعة التقارب و التنافر بين الديمقراطية والإسلام.

كما شكلت قضية التحول الديمقراطي مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة : نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، وطرحت أدبيات "التحول الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية التحول سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال).

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية شكل لنظام الحكم في الدولة، يتمثل مفهومها الواسع بما أورده الرئيس الأمريكي **إبراهام لنكولن** أن الديمقراطية هي: (حكم الشعب ، بواسطة الشعب ، ومن اجل الشعب) وهذا التعريف الأكثر شمولا وشيوعا يشير إلى أن نظام الحكم يكون ديمقراطيا عندما يكون المواطن بالتتابع " محكوما وحاكما ...سيدا ومسودا " ، أو عندما تشترك الغالبية الكبرى من المحكومين في ممارسة السلطة السياسية بشكل مباشر أو بشكل محسوس، فالمواطن في هذا النظام يتمتع بحق المشاركة (التصويت) وحق الاحتجاج (المعارضة) .[1]

أما اشتقاق التعبير فيعود إلى كلمة يونانية Démokratia مركبة من كلمتين بنفس اللفظ وتعني (حكم الشعب)، Démos وتعني الشعب و Kratos وتعني السلطة أو الحكم، فهي سلطة الشعب أو حكم الشعب تمييزا لهذا النوع من الحكم القائم على قاعدة حكم الأكثرية عن أنظمة الحكم الأخرى: الحكم الفردي الاحتكاري، وأنظمة حكم الأقلية (الأوليغارشية أو الأرستقراطية) .[2]

وعموما لقد تعددت التعاريف المقدمة للديمقراطية، وتنوعت بين الاتساع والاختزال وبالرغم من شهرة مصطلح الديمقراطية في حقل العلوم السياسية، إلا أن هناك صعوبات في تحديد وضبط مفهوم الديمقراطية، فمن جملة التعاريف الاختزالية المقدمة للديمقراطية نذكر :

يعرفها **شومبيتر** بأنها " ترتيبات مؤسسية للوصول إلى القرار السياسي عبر حصول المنتخبين على السلطة بواسطة الصراع التنافسي على الأصوات "، وفي نفس الاتجاه يذهب **كارل بوبر** بأنها " إمكان عزل الحكومة من دون عنف " أو " أن يتمكن الناس من تبديل حكومتهم من دون سفك دماء " [3]، وفي نفس السياق يقول **نوبير بوربرتو** بأنها " مجموعة من القوانين لحل الصراعات دون إراقة للدماء "[4'] .

1- **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** ، أحمد سعيفان ، ط1 ، لبنان : مكتبة لبنان ناشرون ،2004 ،ص182.

2- **موسوعة السياسية**، عبد الوهاب الكيالي ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 751.

3- محمد الأحمدي ، **الديمقراطية : الجذور و إشكالية التطبيق** ، ط1، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث ، ، 2012 ، ص 56.

4- نفس المرجع، ص 59.

وبهذا يرى **بوبر** أنه ليس مهما هنا أن نقول من الذي يحكم يمينا أم يسارا، من الأغنياء أم من الفقراء، من القلة أم من الكثرة، كل هذه التحفظات لا قيمة لها ما دام سيذهب بقوة الأصوات ويأتي بها. **(1)**

أما رواد التعاريف الموسعة فنجد **ماكس ليرنر** حيث يتوسع في تعريف الديمقراطية ويقول: إن الديمقراطية في المقام **الأول** تعني الحريات المدنية والسياسية، وحماية حقوق الأغلبية من خلال الضمانات الدستورية، وهي **ثانيا** ليست فقط سياسية ولكن اقتصادية؛ بمعنى حرية العمل وتملك الأعمال، وحرية الفرص الاقتصادية، وهي **ثالثا** تعني حكم الأغلبية عن طريق نواب يتم اختيارهم بالانتخابات، وهي **رابعا** ـ وترتيبا على ما سبق ـ تعني حرية التغيير الاجتماعي بناء على إرادة الأغلبية، و**خامسا** وأخيرا هي تعني الإحساس بكرامة ومسؤولية الإنسان العادي وقدرته على صياغة مصيره السياسي. **(2)**

ويرى **تشارلز تيللي** أنه لكي ندرس الديمقراطية، ولكي نحدد تعريفا لها، من المهم أن نحاول تصنيف وتفسير التنوع والتغير في مدى الديمقراطية وطابعها، فدارسو الديمقراطية يختارون من بين أربعة تعاريف رئيسية : الدستورية ـ الجوهرية ـ الإجرائية و ذات التوجه العملياتي.

ـ فالمقاربة الدستورية: تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية فنستطيع أن نميز بين ملكيات دستورية و أنظمة رئاسية وتنظيمات برلمانية.

ـ وتركز مقاربة الجوهرية على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام حكم ما إلى تعزيزها، هل يعزز هذا النظام رخاء الناس و حريتهم الفردية و أمنهم و العدالة لهم والمساواة الاجتماعية بينهم .

ـ أما أنصار المقاربة الإجرائية أو الأساسية فقد حصر معظم دارسي رواد الإجرائية اهتماماتهم بالانتخابات، ويتساءلون عما اذا كانت هذه الانتخابات تقوم على أساس تنافسي حقيقي وتضم

عددا كبيرا من المواطنين وتؤدي إلى تغير الرجال والسياسة، ويرفضونها إذا ما بقيت مزيفة و تخلوا من المنافسة. [3]

1- محمد الأحمدي، نفس المرجع، ص 59.

2- عبد العزيز صقر، " النقد الغربي لفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق)" ، **مجلة البيان** ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد269، يناير 2010، ص 25.

3- تشارلز تيللي، **الديمقراطية** ، ترجمة : محمد فاضل طباخ ، ط 1 ، بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص ص 22-25.

- أما المقاربات ذات التوجه العملياتي فهي تعني حد أدنى لعمليات يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية، وقد اشترط **روبرت داهل** خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية: المشاركة الفعالة، المساواة في حق التصويت، التفهم المستنير، تنظيم جدول الأعمال و شمول البالغين.[1]

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نميز بين الاتجاهين، فالاتجاه الاختزالي ركز على النظام السياسي كوحدة تحليل بمعزل عن خصائص الدولة والمجتمع، وهو بهذا يتجاوز الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينتقد رواد هذا الاتجاه التعاريف الموسعة على اعتبار أنها ليست مفيدة من الناحية التحليلية، أما الاتجاه التوسيعي فهو يدافع عن مقاربة سوسيو اقتصادية ويقدم الديمقراطية كمنظومة قيمية تتحكم فيها شروط اقتصادية واجتماعية. [2]

ومن التعاريف التي نرى أنه لقي قبولا في كثير من الدراسات أن الديمقراطية هي " الحكومة التي تقر سيادة الشعب، و تكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان لرقابة رأي عام حر، له من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه" ، ومن هذا فمجوعة العناصر التي يجب أن تتوافر في الديمقراطية هي:

- أن الشعب هو صاحب السيادة.

- أن الشعب هو مصدر الشرعية.

- أن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب. [3]

وبعد تحديد مفهوم الديمقراطية تجدر الإشارة إلى أن هناك تقسيمات عديدة للديمقراطية وذلك بحسب الزاوية التي يتم بها النظر للمفهوم، فالتقسيم حسب الأشكال نجد: الديمقراطية المباشرة - الديمقراطية شبه المباشرة - الديمقراطية النيابية، أما إذا ربطنا بين الديمقراطية

وصور تطبيقاتها في العصر الحديث: فنجد الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الشعبية، وهذه الأخيرة التي انتشرت فكرتها وذاعت أراها في مواجهة الرأسمالية، قبل الثورة الروسية (البلشفية). ا[4]

1- تشارلز تيللي، نفس المرجع ، ص 26.
2- السعيد ملاح ،" **التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في الوطن العربي** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة ،قسم العلوم السياسية ، 2014/2013 ، ص 25.
3- محمد حمد القطاطشة، جدلية الشورى والديمقراطية دراسة في المفاهيم " ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية** والقانونية ، سوريا ، المجلد 20، العدد الثاني ،2004 ، ص 277.
4- غاني بودبوز، **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسة منها - دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ،2005/2004، ص 37.

وكانت محاولات تدريـــــــجية سياسية و اقتصادية للتحول من قسوة الرأسمالية الحادة في العالم إلى وضع مثالي، وكانت أهم أفكارها و أنصارها من ألمانيا في القرن التاسع عشر، ولهم أفكار هجينة من الماركسية[1].

أما الديمقراطية الليبرالية هذا النمط الذي تكون وتطور في الغرب - وهي التي نقصدها في هذه الدراسة - وكلمة ليبرالية مأخوذة هنا بمعنى مزدوج سياسي واقتصادي، فهي تعني: أولا أن المؤسسات ترتكز إلى المبادئ الجوهرية التالية : سيادة شعبية - انتخابات - برلمانات - استقلالية القضاء - حريات عامة - تعددية حزبية،...وبفضل هذه المبادئ ينعم المواطنون بهامش كبير من الاستقلالية و بوسائل ضغط فعالة على الحكام، و أما من الناحية الاقتصادية فكلمة ليبرالية تعني رأسمالية أدوات الإنتاج هي ملكية خاصة، وكل فرد له الحرية في إنشاء مؤسسة وفي إدارتـــها (بيع ، تسويق ...الخ) في إطار قوانين السوق [2].

المطلب الثاني: نشأة وتطور الديمقراطية

ترجع الديمقراطية إلى عهد الإغريق و الرومان، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب، ولذلك عملوا على تحقيق الديمقراطية بالكيفية التي رأوها في ذلك الوقت فقد كان الإغريق أول من ابتكر مفهوم الديمقراطية، و وضع أسس النظام الديمقراطي الذي نشأ بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد في المدن اليونانية *خاصة دولة المدينة أثينا. [3]

و مؤرخو الديمقراطية يبدؤون بانتظام أبحاثهم التاريخية للسياسة الملفتة للدول من - دولة المدينة - فقد كان لكل دولة مدينة تاريخها المتميز و مؤسساتها، وبصورة عامة توزع سلطاتها بالتساوي بين عناصر ثلاث: سلطة مركزية، مجلس يضم القلة المنتفعة و جمعية عامة

للمواطنين، [4] وقد سهل على الشعب أن يمارس الحكم مباشرة عن طريق اجتماع أفراده، نظرا لصغر حجم الدول التي كانت تمثلها المدن اليونانية .

1- محمد الأحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 80 .
2- موريس دوفرجيه ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى** ، ترجمة جورج سعد ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992 ، ص ص 36،37.

*تجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية وهي أن سكان المدن اليونانية كانوا مقسمين إلى ثلاث طبقات : طبقة العبيد ، طبقة الأجانب و طبقة المواطنين ، والعبيد لم يكن لديهم حق المواطنة ، كما لم يكن للأجانب والنساء والأولاد صفة المواطنين فالذكور البالغين الأحرار فقط أمكنهم التمتع بالمواطنة وممارسة الحقوق السياسية .

3- نبيل كريبش ، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده الداخلية و الخارجية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية ، 2008/2007 ، ص 20.
4- تشارلز تيللي ،مرجع سبق ذكره ، ص 23.

وبغض النظر عن الأعجاب أو الانتقاد للتجربة الديمقراطية اليونانية، إلا أنه تبقى تجربة لها سياقها الزماني والمكاني، لها سلبياتها و إيجابياتها، وقد اختفت الديمقراطية بعد هذا العهد وخلال القرون الوسطى، وضلت المبادئ الديمقراطية غائبة نظرا للظروف التي عرفتها أوربا بسبب هيمنة الكنيسة على الحياة السياسية والاجتماعية متحالفة مع حكم الملوك الاستبدادي.

ويرجع الفضل في عودة و تطبيق المبدأ الديمقراطي إلى كتابات الفلاسفة الغربين الذين اتخذوا من هذا المبدأ وسيلة لمحاربة الملكية المطلقة، ويعد الفيلسوف الفرنسي **فيليب يو** أول من اعتمد على المبدأ الديمقراطي سنة 1414 لتأييد سيادة الشعب بمناسبة الوصاية على الملك القاصر **شارل الثامن**، حيث قرر أن الشعب هو صاحب السلطة في تقرير الوصاية على الملك، [1] ومع القرن السابع عشر وبشكل اكبر في القرن الثامن عشر ازداد تداول كلمة الديمقراطية في أوروبا، وذلك من خلال ازدهار الليبرالية السياسية، فقد ساعد ظهور الفكر السياسي لدى فلاسفة تلك الفترة أمثال: **جون لوك، مونتسكيو** و **جون جاك روسو** على تطور مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال دعوة **جون لوك** إلى تقييد سلطة الحكم الملكي و اهتمامه بالحريات العامة و كذلك يعد **مونتسكيو** أول من دعا إلى فصل السلطات، وذلك من خلال جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تقيد بوظيفة محددة، و دون التدخل في شؤون الهيئات الأخرى، أما **جان جاك روسو** فقد اعتبر أن الإرادة العامة مصدر للسيادة في الدولة وليست سلطة الحاكم أو الملك. [2]

و ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان 1789، والذي نصت المادة الثانية منه على مبدأ سيادة الأمة فقررت أن "السيادة كلها مركزة في يد الأمة، وكل هيئة وكل شخص إنما يستمد سلطته من الأمة ". [3]

أما بالنسبة إلى العالم العربي فقد عرف مفهوم الديمقراطية في عصر النهضة في القرن التاسع عشر، حيث يعتبر الشيخ **رفاعة الطهطاوي** الذي أرسله محمد علي باشا إماما مرافقا لفرقة عسكرية أول من أثار مصطلح الديمقراطية في مصر وفي العالم العربي، فقد تلقى العلوم هناك واستفاد من التجربة وعاد إلى مصر محاولا إثبات أن ما شاهده في فرنسا من نظام ديمقراطي ينسجم تماما مع تعاليم الدين الإسلامي، وتبعه **جمال الدين الأفغاني** الذي أشار إلى أن

1- محمد نصر مهنا، **تطور النظريات والمذاهب السياسية**، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006، ص 224.
2- مخيمر أبو سعدة، " الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي" بحث مقدم إلى : **الدين والسياسة والديمقراطية**، ط 1، القاهرة : مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية (شمس)، ، سبتمبر 2007، ص 22.
3- محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 225.

سبب انحطاط الأمة الإسلامية هو غياب العدل والشورى، وعدم تقيد الحكومة بالدستور، ولهذا فقد دعا وطالب أن يعاد إلى الشعب حق ممارسة دوره السياسي والاجتماعي عبر المشاركة في الحكم من خلال الشورى، ومن جهته **محمد عبده** حاول أن يحقق مقاربة في المصطلحات والمفردات بين الغرب والإسلام فقد اعتبر أن المصلحة تقابل المنفعة والديمقراطية تقابل الشورى، والأجماع يقابل رأي الأغلبية. **(1)**

والديمقراطية بمفهومها الغربي لم تكن معروفة لدى العرب إذ بلغت غرابتها أن استعصت أن تجد لها مرادفا أو اشتقاقا في اللغة العربية فاستعملت معربة بشكلها المعروف حاليا، كما أن مفهوم الديمقراطية جرى تناوله من قبل بعض المفكرين على اعتبار أنه نقيض الاستبداد، ولم يكن هؤلاء راضيين عن الطريقة التي وصل بها الحكام في بعض الأقطار العربية الإسلامية إلى الحكم، والملاحظ أن علماء المسلمين انقسموا حيال الديمقراطية إلى ثلاث مواقف: **(2)**

1- الموقف الرافض : رفض أصحاب هذا الموقف التسليم بالديمقراطية و اعتبروها كفرا ونظاما علمانيا، ويقول أتباع هذا الرأي أن جوهر مفهوم الديمقراطية يقوم أساسا على آلية وضع القوانين و تغيرها حسب ما تقتضيه عقول الأخرين . **(3)**

2- الموقف الأخذ بالديمقراطية : عد بعض المفكرين أن الديمقراطية هي الشورى، و أن الثانية ما هي إلا لفظة وردت في القرآن الكريم، وعلى الرغم من القبول فإن هذا الفريق يضعون شروطا للأخذ بمفهوم الديمقراطية الغربية التي تحمل العديد من المفاهيم الفلسفية المادية ويطرحون بدلها مصطلح الشوراقراطية.

3- الموقف التوفيقي: ينطلق أصحاب هذا الموقف من القناعة بأنه لا مانع من الاقتباس من الديمقراطية ما دامت فيها جوانب لا تخلوا من العدل والمساواة والحرية و إعادة الاعتبار إلى

إرادة الشعب، ويؤكد هؤلاء أن الشورى تشمل المعاني والمضامين نفسها التي أتت بها الديمقراطية، ويؤكدون على الاقتداء بالديمقراطية الغربية فيما يقبله العقل والدين. [4]

1- حسن رمضان، "الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي...أية علاقة؟"، بحث مقدم إلى: **الدين والسياسة والديمقراطية**، ط 1، القاهرة: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية (شمس)، سبتمبر 2007، ص 13.
2- محمد حمد القطاطشة مرجع سبق ذكره، " ، ص 277.

3- نفس المرجع ، ص 295.

4- نفس المرجع ، ص ص 297،298.

المطلب الثالث: مقاربة نقدية للنظريات الديمقراطية

ثمة كلمات لا أحد يحب أن ينتسب إليها كالعنصرية والإمبريالية...، وثمة كلمات أخر يدعى كل بها وصلا كالبيئة والسلام... ، والديمقراطية إحدى هذه الكلمات يحاول الكل أن يلتصق بها وينسبها إلى نفسه، فكلمة ديمقراطية في الخطاب السياسي في هذا الزمان على حد قول **توماس هوبز** في كتابه الأخطبوط " خطبة جوفاء" تعني الشكل النموذجي للدولة؛ أي دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات يجب أن تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات يشارك فيها جميع المواطنين .

لكن المؤرخين والمشتغلين بالعلوم السياسية يذكرونا بأن هذا ليس هو المعنى الأصلي للديمقراطية و أنه قطعا ليس الوحيد، علينا أن نتذكر أنه لا يوجد بالضرورة ربط بين المكونات المختلفة للخليط الذي يصنع الديمقراطية، فالدول غير الديمقراطية يمكن أن تبنى على مبدأ سيادة القانون، كما كانت بروسيا و ألمانيا الإمبريالية، والدساتير حتى الفعالة منها والعملية لا يشترط أن تكون ديمقراطية فغالبا ما شكلت الديمقراطية عامل تهديد للحرية وقبول الأقليات أكثر مما شكلت حماية لها. [1]

فقد يبدو للكثير أن نقد الديمقراطية معناه رفض كل ما له صلة بالحرية والمساواة والعدالـــة و أضحت الديمقراطية مفهوما مثاليا يسمو على كل نقد، و ينظر الهيا كأفضل شكل من أشكال الحكم المختلفة التي عرفتها البشرية .

إلا أن الديمقراطية مثلها مثل أشكال الحكم الأخرى لها ما لها، وعليها ما عليها، والحقيقة أن عملية تقييم المفهوم الديمقراطي للحكم بدأت منذ لحظة ولادة الفكرة وتطبيقها كنظام للحكم في أثينا، [2] فالفيلسوف اليوناني **أفلاطون** عارض بصراحة وقوة النظام الديمقراطي ـ كما عرفته

أثينا ـ و وصفه بأنه نظام غير أخلاقي، و حسب رأيه هو سبب المصائب التي عرفتها أثينا المتمثلة في الحروب، وتأسيسا على ذلك أعلن أفلاطون في كتابه الجمهورية رفضه شكل الحكم الديمقراطي، وصنفه ضمن نظم الحكم الفاسدة، وقدم شكل الحكم الفكروقراطي كبديل أفضل. [3]

1- إيريك هوبزباوم ، **العولمة و الديمقراطية والإرهاب** ، ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب ، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009 ، ص ص 83،84.

2- عبد العزيز صقر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3- نفس المرجع ، ص 21.

كما رفض **أرسطو** الديمقراطية، وخاصة تلك التي لا تحترم القانون والتي يسميها الديماغوجية* و يصفها بالفساد والانحراف بسبب ما تتميز به الطبقة الحاكمة فيها من جهل وانحطاط، وبسبب عدم امتلاك هذه الطبقة لمؤهلات القيادة، وحين يصبح الشعب هو الملك ـ كما يقول **أرسطو**ـ يفقد القانون سيادته فتتحول الديمقراطية إلى الديماغوجية التي تستبدل سيادة القانون بالأوامر الشعبية . [1]

كما قال **جون جاك روسو**: " لم تقم ديمقراطية بعد ولن تقوم "، وقال **بربران دي جوفنيل** في مؤتمر رودس 1958 ": إن أي مفهوم عادي و إقليمي للديمقراطية لا يصمد أمام أي اختبار انتقادي، وإن حكومة الشعب من أجل الشعب هي في التاريخ أسطورة أكثر منـها حقيقة ؟ " وفي نفس السياق أيضا يؤكد **جيمس بيرنهام** " أنه عند تركيزنا على طريقة توظيف الكلمة في زماننا فإننا نكتشف بأن هذا المدلول ليس له علاقة إطلاقا بمفهوم أن الشعب يحكم نفســـه بنفسه "[2].

فجملة الانتقادات التي تعرضت لها الديمقراطية تأتي بالأساس من فهم من هو الشـــعب ؟ و أي حكومة يمكن أن نقول أنها حكومته ؟[3]، يقول نقاد الديمقراطية أنه لم يحدث في تاريخ البشرية أن الشعب حكم نفسه بنفسه كما يوحي منطوق كلمة الديمقراطية، لأن ذلك أمر يجافي الطبيعة والعقل، حتى في أثينا القديمة التي أنتجت مصطلح الديمقراطية Démoacratia لم يكن مفهوم الشعب يتطابق مع مفهوم الشعب اليوم، بل كان الشعب آنذاك يمثل أقلية بالنسبة للعدد الكلي لسكان أثينا، إن حكم الشعب الذي يوحي به مصطلح الديمقراطية مفهوم مُغرر.

و من نفس الاتجاه **جيوفاني سارتوري** يحاجج برأيه بداية من جذع كلمة الأولى Démos والذي يعني الكثير من الغموض فكلمة Démos تخاطب التجمع الذي يسكن المدينة، إنه مضمون يخاطب الكل فما المقصود بالشعب في كلمة Démos : [4]

---

*الديماغوجية: هي قدرة على كسب تعضيد الناس ونصرتهم عن طريق استثارة عواطفهم واللعب بأحاسيسهم ومشاعرهم وليس عن طريق الحوار العقلاني معهم

1- عبد العزيز صقر، نفس المرجع، ص 22.

2- عبد الوهاب محمود المصري، "الشورى والديمقراطية والعلاقة بينها ، **مجلة الفكر السياسي**، اتحاد الكتاب العرب دمشق، العدد الثاني، ربيع 1998، ص 157.

3- إبراهيم أبراش، "الشعب الحقيقي والشعب الافتراضي "، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2015/03/24
312244http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

4- السعيد ملاح، مرجع سبق ذكره ص 16.

- الشعب كتجمع تقريبي للعدد الأكبر .

- الشعب كتجمع كامل يتضمن الجميع.

- الشعب كوحدة أو ككل عضوي.

- الشعب كتجمع معبر عنه بالأغلبية المطلقة .

- الشعب كتجمع معبر عنه الأغلبية النسبية .

يمكن تجاهل التصنيف الأول والثاني، لأن الأول لا يحيلنا إلى معيار واحد، أما الثاني فهو لا يستثني أحد كـ: المرضى، الأطفال، العجزة...، وتبقى إمكانية الاعتماد على التصنيفات الثلاث المتبقية (وحدة عضوية، الأغلبية المطلقة و الأغلبية النسبية) لأنها تعترف بشكل من الأشكال بالأقلية، كما أن مضمون الكتلة الواحدة (الأمة) هو شرط صعب الآن، وكذلك مضمون الأغلبية المطلقة الذي قد يؤسس لاضطهاد أكبر أقلية 49%، ويبقى مضمون الأغلبية النسبية الذي قد يؤسس لديمقراطية تحمي الأقلية، وبالتالي زيادة فرص استقرار النظام واستمراره. [1]

1- نفس المرجع، ص ص 16،17.

المبحث الثاني: المضامين الفكرية للتحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التداول والاستعمال في المجال السياسي عموما، وهو بذلك لا يزال فرضية بحثية و صيغة إجرائية لمعالجة قضايا توطين الممارسة السياسية في البلدان التي لم تواكب التحول السياسي نحو الديمقراطية على شاكلة بعض الدول الأوربية و أمريكا الشمالية، كما أنه من المفاهيم التي شغلت الأوساط الأكاديمية والسياسية على حد سواء نظرا لارتباط وتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم مشابهة، كما تتعدد جملة من الأسباب تدفع في سبيل حدثه و انتشاره، و الإشكال المطروح هل يكفي توافر الأسباب الدافعة لحدوث التحول الديمقراطي من أجل تحقيقه ؟.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به

تعددت التعاريف المتداولة للحديث عن عملية التحول الديمقراطي، إلا أن هذا المفهوم تداخل مع عدد من المفاهيم الأخرى كالتحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ السياسي والتغيير السياسي، لذا وجب تحديد المقصود بالتحول الديمقراطي من اجل التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى. (1)

أولا: تعريف التحول الديمقراطي

يشير مصطلح التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء؛ أي غيره أو نقله من مكان إلى مكان أخر، أو غيره من حال إلى حال، ويقال تحول؛ أي تنقل من موضـــع إلى موضع

أخر [2]، وكلمة تحول تقابلها في اللغة الإنجليزية: Transition وتعني المرور أو الانتقال من حال إلى حال معينة أو مكان معين، أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة معينة أو إلى مكان أخر، وتعتبر عملية التحول الديمقراطي المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي.

أما التحول الديمقراطي Démocratisation فقد عرفها **شمبيتر** بأنها: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غيــر

1- فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص ، أفريل 2011، ص 215.

2- أحمد باي ، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية :دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008/ 2009 ، ص 17.

ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر[1] ، أما **هنتنغتون** فيعرف التحول الديمقراطي بأنه عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة ".[2]

فالتحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة والهوية ، و هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه النخبة الهياكل و المؤسسات وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول الديمقراطي عملية يهدف من وراءها النظام إلى تفعيل مختلف الانساق: السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية المرتبطة أساسا بالعملية السياسية. [3]

وكما أشار **هنتنغتون** أن عملية التحول تأخذ فترة زمنية محددة، وهو ما دلت علية العديد من دراسات التحول الديمقراطي التي ترى فيه عملية لا يمكن الحكم عليها خلال بضع سنوات قليلة فالتحول الديمقراطي في الغرب عرف قرونا من الزمن، كما أن التحول الديمقراطي في الدول الديمقراطية الناشئة عرف بدوره تعثرات وعقود من الزمن أيضا[4] ، و **هنتنغتون** في دراسته لموجات التحول الديمقراطي رأى أن موجة التحول تشمل عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام، و النظام لا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما؛ [5] أي أن عملية التحول الديمقراطي تأتي على مراحل متتابعة، وأشار أيضا أن عملية التحول الديمقراطي في الدولة يمكن أن تتبعها موجة مضادة تعود فيها الدولة إلى الحكم اللاديمقراطي، فالتحول الديمقراطي يعني عدة احتمالات: إما التحول نحو نظام ديمقراطي، أوالى نظام هجين يمثل نمطا

وسيطا بين النظم الديمقراطية والنظم التسلطية، أو يتم التحول نحو حالة ثورية أو أشكال من عدم الاستقرار، والحالة الرابعة هو التحول نحو تسلطية جديدة. (6)

1- احمد منصور بلقيس ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** ،ط1، صنعاء: مكتبة مدبولي للنشر ، 2004، ص 28

2- صموئيل هنتغتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1 ، القاهرة: ، دار سعاد الصباح ، 1993 ،ص 73.

3- إلهام نايت سعيدي، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 11/10 سبتمبر 2005.

4- عبد العالي عبد القادر، "التغير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديمقراطي" ، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 406، ديسمبر2013، ص60 .

5- صموئيل هنتنغتون، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

6- عبد العالي عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

ثانيا: علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به:

من بين الصعوبات التي تطرحها بعض الدراسات في تطرقها لمفهوم التحول الديمقراطي هي الخلط بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى، وعلى هذا النحو سعت هذه الدراسة إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي.

1 - التحول الديمقراطي التحول اللبرالي liberal transition : لقد حرصت مختلف الأدبيات على التمييز بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، هذا الأخير الذي يتضمن أهدافا متواصلة والتي تتمثل أساسا في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني بالضرورة إرساءها لتحول ديمقراطي وإن كانت تساهم في حفز هذه العملية.

وأما التحول الديمقراطي فيتجاوز بذلك هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية أكثر اتساعا، كمحاسبة النخبة وصياغة آلية عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

2- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي transition to democracy : ميز العديد المفكرين بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد هذا من اخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة أين تتعايش

فيها كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو عن طريق الاتفاق. [1]

3- التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي democratic consolidation: حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام من مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية باعتبار أن رسوخ الديمقراطية مثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحـول الديمقراطي. [2]

1- هدى ميتيكس ، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، من كتاب **اتجاهات حديثة في علـــــم السياسة**، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ،1999، ص 135.

2- نفيسة زريق، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي ، المشكلات والآفاق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو م السياسية – جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية ، 2008-2009 ص 21.

يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن أن تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول، وعادة ما يكون مهددا بالانقلابات وببعض من أعمال العنف وتجنبا لذلك يستحق من خلال عملية الترسيخ التي من أهم ركائزها الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية [1]، وفي هذا الإطار يرى الأستاذ **Higley** أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى . [2]

4- التحول الديمقراطي والتغيير السياسي: التحول لا يعني التغيير السياسي، لأن التحول لا بد أن يكون جذري يعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط، كالسماح بالتعددية أو الدعوة لانتخابات حرة ونزيهة. [3]

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي

هناك عدد من العوامل والدوافع المسؤولة عن انتقال العديد من الدول من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية، حيث يرى عالما السياسة **جبريال الموند** و **باول بينغهام** أن المبادرة من اجل التحول أو التغيير السياسي يمكن ان تنبع من ثلاث مصادر: من النظام السياسي نفسه؛ أي من قبل النخب الحاكمة، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن النظم السياسية في البيئة الدولية وعادة ما تتفاعل هذه المصادر الثلاث ما بعضها البعض، [4] ويمكن التطرق إلى العوامل التي تدفع إلى التحول الديمقراطي من خلال قسمين :

أولا: العوامل الداخلية

1 ـ دور النخب الحاكمة : بالنسبة إلى النخب الحاكمة فيمكن القول ـ دون مبالغة ـ إن أهم ما أنتجته الأحداث هو ادراك حقيقة الأزمة والطريق المسدودة التي يقود إليها النظام الديكتاتوري وهو ما دعم الوعي لدى النخب بأن الرد على الاحتجاج الشعبي وعلى الأزمة بالطرق العنيفة أو بمزيد من الانغلاق والتقوقع كما كان يحصل في العقود الماضية لم يعد ممكنا ولا مجديـــا

1ـ نفيسة زريق، نفس المرجع، ص 22.

2ـ هدى ميتيكس، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3ـ إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

4ـ شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس ـالجزائر ـ المغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2013/2012، ص 22.

فتجاوز الأزمة لا يمكن أن يتحقق إلا بإعادة مد الجسور مع الشعب، وهو ما يعني التفاهم معه باعتباره الغاية والوسيلة معا* لتحقيق كل ما تخطه السياسات من أهداف. (1)

من هذا فالنخب أو القيادة السياسية تلعب دورا هاما وحيويا في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر باتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة ادراك القيادة بعملية التحول الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة أو أزمات، أو نتيجة كذلك لاهتزاز وتدني شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه.

ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع، مثل زيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي قد تفرضها الدول المانحة على دولهم. (2)

2ـ الإخفاق السياسي (انهيار شرعية النظام السياسي): النظام السياسي " هو مجموعة العناصر ذات الطبيعة الإيديولوجية والمؤسساتية والسوسيولوجية التي تشكل معا حكومة دولة معينة خلال مرحلة محددة، وتنطوي هذه الصيغة على عدة مكونات جوهرية للنظام السياسي هي طبيعة السلطة ودورها بنية المؤسسات ومبدا الشرعية. (3)

وبالنسبة إلى **موريس دوفرجيه** يكون شرعيا كل نظام سياسي يتمثل للإجماع الشعبي وفق هذا المنظور يكون شرعيا ليس فقط النظام الذي يعمل وفقا لقيمه الحاصة، والشرعية أيضا ذلك

النظام الذي يستجيب على الأقل بشكل ضمني للتطلعات الشعبية، [4] ومن جهته **ماكس فيبر** يرى أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، وتقوم علاقة الحاكم بالمحكوم على التفاعل وتبادل الرأي فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم، والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم [5].

---

* الإنسان غاية التنمية : حيث عرفت التنمية الإنسانية بأنها تنمية الإنسان بالإنسان ومن أجل الإنسان .

1- برهان غليون و أخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية** ، ط 1، لبنان:،مركز دراسات الوحدة العربيـــــــــة، 1994 ، ص 110.

2- شهرزاد صحراوي ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3- أحمد ناصوري، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، سوريا ، المجلد 24، العدد الثاني ،2008 ، ص 345.

4- المرجع نفسه، ص 353

5- شهرزاد صحراوي مرجع سبق ذكره، ص 19.

والنظام السياسي يتعرض لجملة من الأزمات التي تكون بمثابة المثبط لاستمراره، ومن أبرز الأزمات التي تخلق انهيار النظام السياسي: أزمة الشرعية *، ومن الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الشرعية ما يلي :

أ- انهيار فعالية النظام السياسي: يرى **سيمور مارتن ليبست** أن الفعالية مصدر مهم للسلطة وشرعيتها، وقد أكد على هذا من خلال دراسته التي نشرت عام 1959 بعنوان" بعض الشروط الاجتماعية للديمقراطية " بناء على بيانات إحصائية لدول متقدمة وأخرى نامية فقيرة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدلات الدخل الفردي و إمكانية ظهور الديمقراطية، ومنه فاستقرار السلطة واستمرارها و رسوخها يرتبط بوجود عنصر الفعالية في كيان السلطة، [1] وعليه فالأنظمة التي تفشل في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها، قد تفقد شرعيتها نتيجة غياب فعالية الأداء فيها.

ب - المشاكل الدستورية والمؤسسية : يمكن أن تمس أيضا أزمة الشرعية المؤسسات السياسية وذلك من خلال فقدانها للأليات المؤسسية والدستورية، مما يؤثر على الشرعية وانهيار البناء الدستوري.

وهذا ما أكده **Joseph L'aplombera** حيث تطرق إلى أن المؤسسات السياسية في الدول النامية الموروثة من عهد الاستعمار تفتقد إلى الشرعية نتيجة وقوعها في أيدي حكام متسلطين، مما ينعكس على مخرجات السياسات العامة للنظام السياسي، ولا تحظى بأي تأييد ولا

قبول من الشعب، وتكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتطورة، ومن جهته **صموئيل هنتغتون** يقول إن افتقار النظم الشمولية إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا، وأن الفساد والقمع يؤدي خصوصا ـ إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام ـ إلى التركيز على الافتقار إلى الشرعية كأهم أداة لطردهم من السلطة [2].

---

*أزمة الشرعية : نقصد هنا بمصطلح الأزمة هو وجود خلل يؤثر على السير العادي للنظام السياسي ومؤسسات الدولة ، وتواجه دول العالم الثالث تواجه أزمة شرعية نظرا لعدم رسوخ واستمرار أوجه العلاقة الجديدة بين الحاكم والمحكوم ، وعجز الطبقات الحاكمة عن مواجهة تحيات التنمية والأمن .

1- رضوان بروسي، " جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية" **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 409، مارس 2013، ص 17.

2- فريدة العمراوي ، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : دراسة حالة مصر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، قسم العلوم السياسية ،2013 /2014 ، ص 47.

3- دور العامل الاقتصادي: إن عملية التحول الديمقراطي في سيرورتها العامة تتأثر وتؤثر في الأوضاع الاقتصادية، ويبرز دور هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغيير السياسي، ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاع الدخل وتحقيق الأمان الاقتصادي، ومن ضروريات التحرير الاقتصادي تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبني سياسات إصلاحية في الجوانب المالية والضريبية والجمركية والقضاء على الفقر والبطالة، [1] مما يترتب عليه بروز أثار إيجابية على الجوانب الاجتماعية بصفة عامة فينتشر التعليم والتعليم العالي، ويزداد الوعي وترتفع مؤشرات التنمية...وكلها عوامل تصب في خانة الديمقراطية.

4- دور المجتمع المدني: إن مفهوم المجتمع المدني مفهوم سياسي ارتبط بمفاهيم الدولـــــــة والليبرالية والديمقراطية، فلا يمكن أن تنشأ مثلا تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا متقدما في ظل حكم استبدادي.

فمؤسسات المجتمع المدني تقف بالمرصاد لكل جماعة تحاول احتكار السلطة العليا باسم حزب سياسي أو طائفة أو مذهب وتتصرف في شؤون الدولة، والمجتمع المدني كقوة سياسية يدخل في لب الصراع السياسي الذي يدور في المجتمع، و من أهدافه تحقيق الديمقراطية . [2]

ثانيا: العوامل الخارجية

1- النظام العالمي الجديد: النظام العالمي الجديد الذي اتخذ من شعار احترام حقوق الإنسان ودفع المجتمعات المتأخرة في طريق الديمقراطية، هو من أهم العوامل التي تشجع اليوم على التحولات الديمقراطية ، ومما يزيد من قوة هذا الطرح ما شهده بعض بلدان أوربا الشرقية على إثر تفكك الاتحاد السوفياتي وانقلاب موازين القوى، من تحول نحو النظام الديمقراطي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بل الملاحظ أن هذا النظام الجديد الذي نشأ على إثر نهاية القطبية الثنائية كأنه التعبير عن انتصار الديمقراطية . [3]

وقد برزت الولايات. م. أ كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في أي مكان في العالم، وذلـــك

1- رابح خوني و رقية حساني، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية :العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 11/10 سبتمبر 2005.

2 - الحبيب الجناحي ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن** العربي ، الرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2006، ص 35.

3- برهان غليون وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 115،116.

ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية والتي لا تنفصل عن رغبتها في ضمان الهيمنة على دول العالم، والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه وتجدر الإجابة عنه - هل لهذا التحول العالمي نتائج مباشرة و واحدة على جميع المناطق والشعوب *؟. [1]

يتضح أن ليس هناك علاقة مباشرة بين تزايد نفوذ الولايات. م. أ والدول ذات النظم الديمقراطية وبين مصلحة هذه الدول في نشر الديمقراطية في بقية أنحاء العالم، إن مصلحة الولايات.م. أ و الدول الغربية رفع شعار الديمقراطية والتلويح بالمرجعية الديمقراطية والحقوق الإنسانية مما يظهر تفوقها الأخلاقي و السياسي و انتصار قيمها على قيم النظم الأخرى[2].

2- دور المؤسسات المالية الدولية: يتضح دور المؤسسات المالية الدولية في دعم علميات التحول الديمقراطي في الدول النامية من خلال مؤسسات الإقراض المالي العالمية، باعتبارها مؤسسات تتحكم فيها الدول الكبرى إلى فرض شروط سياسية واقتصادية على النظم التسلطية مقابل استفادة هذه الأخيرة من تسهيلات القروض المالية، وفي مقدمة هذه الشروط تحسين أوضاع الحريات العامة و ضمان حقوق الإنسان وتحرير أكبر في الاقتصاد من خلال تبني برامج الخصخصة وتحرير التجارة، وبذلك لم يعد بإمكان الأنظمة التسلطية التي تعاني من أزمات اجتماعية واقتصادية التفاوض من موقع قوة بشان إعادة جدولة ديونها أو حصول على

قروض جديدة، فتجد نفسها في نهاية المطاف راضخة لتلك الشروط، مما قد يساهم في تحقيق التحول الديمقراطي** في تلك النظم[3].

1- مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والأعلام، 2009 /2010 ،ص 35

*التحول الديمقراطي في الوطن العربي ولا سيما مصر يضر بالمصالح الأمريكية ، فمن جهة الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على تأمين مصالحها في المنطقة العربية ويهمها وجود نظم حليفة لها في المنطقة العربية والنظام المصري أحد هذه النظم فهي لا تمارس عليه ضغوط لتطبيق الديمقراطية ، ومن جهة أخرى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في مصر أو في المنطقة العربية معناه إفساح المجال أمام قوى و التيارات الإسلامية للوصول إلى السلطة ، والمعروف أن هذه القوى لها توجهات ومواقف رافضة أو متحفظة على سياسات الولايات المتحدة في المنطقة ، ففي أول انتخابات حرة ونزيهة عرفتها مصر ألت نتائجها إلى حركة الإخوان المسلمين .

2- برهان غليون وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

في هذا الطرح نجد تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية **هيرمان كومين في أفريل 1990 بانه إضافة إلى سياسة الإصلاحات الاقتصادية و حقوق الإنسان فان التحول الديمقراطي أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية ، ونصح كوهين الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية.

3- عمر مرزوقي، "حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية " **مجلة المفكر**، العدد العاشر ،جانفي 2014، ص 171.

3- **ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة**: يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وقد عبر عنها **هنتنغتون** بـ **كرات الثلج** ، وتتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل، أو لأن الدولة التي انتقلت إلى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجا سياسيا يقتدى به، و مما ساعد على أهمية ظاهرة المحاكاة كعامل مهم من عوامل التحول [1] ثورة المعلومات والاتصالات خاصة مع مطلع الألفية وهي تمثل أحد أبعاد ظاهرة العولمة، كما تعتبر من أبرز العوامل التي أسهمت في تحريك الشارع العربي في اطار ما عرف بظاهرة **الربيع العربي*** نظرا لما ارتبط بها وترتب عنها من أثار وتداعيات مثل إنهاء احتكار الأنظمة الحاكمة لمصـــادر [2] المعلومات، حيث لم يعد بمقدور هذه الأنظمة منع التنسيق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج عبر الأنترنت والفضائيات و وسائل الأعلام المختلفة، أضف إلى ذلك أن ثورة المعلومات و الاتصالات مكنت من الاتصال بالعالم الخارجي و لفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان ، كما أن هذه الثورة المعلوماتية تسهم في نقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دولة إلى أخرى وهو ما يساعد على نشر ما يعرف بـ : **عدوى الديمقراطية** **عبر الحدود . [3]

المطلب الثالث: موجات التحول الديمقراطي

عكف العديد من الباحثين على دراسة و تحليل تجارب التحول الديمقراطي التي شهد العالم تحول العديد من دوله خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية إلى الأخذ بالديمقراطية و التعددية السياسية، في محاولة للوقوف على الأسباب و العوامل التي تؤدى إلى حدوث عملية التحول الديمقراطي وصولا إلى تحديد العوامل المشتركة و المتشابهة في كافة تجارب التحول الديمقراطي و التي تمت وفقا **لصموئيل هنتنغتون Samuel Huntington** في كتابه " الموجة الثالثة " من خلال ثلاث موجات كبرى اجتاحت العالم .

حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011،كان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، و كانت تهدف في مجملها إلى إسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية محملة إياها سبب انحطاط العالم العربي .

1- مصطفى بلعور ، مرجع سبق ذكره، ص 37.
2- عمر مرزوقي ، مرجع سبق ذكره، ص 174.

صعبت ثورة الاتصالات والمعلومات على النظم التسلطية التحكم في تدفق المعلومات والأخبار والأحداث داخليا وخارجيا رغم محاولات الأنظمة منع ذلك سواء من خلال حجب مراقع الاتصال الاجتماعي المختلفة أو من خلال التشويش على القنوات الفضائية ، إلا أن هذه الثورة الاتصالية شكلت عاملا مهما من عوامل سقوط الأنظمة التسلطية ، كما حدث في تونس 2011 وقيام الثورة التونسية وما أسفرت عنه من إسقاط رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي ، مما جعل شعوب عربية أخرى تتأثر وتحاكي الثورة التونسية (مصر - ليبيا - سوريا - اليمن)

3- نفس المرجع ، ص 174.

فالموجة الأولى والتي تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، وصلت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، فمع بداية عشرينيات القرن العشرين أجريت انتخابات عامة وحرة في حوالي ثلاثين دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية.

أما **الموجة الثانية** فقد ظهرت مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حتى بدأت موجة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية سابقًا، والنمسا وإيطاليا واليابان . (1)

أما **الموجة الثالثة** فقد انطلقت الديمقراطية عقب الإطاحة بالديكتاتورية في البرتغال عام 1974 وكان يوجد حينها في العالم قرابة أربعين دولة ديمقراطية أغلبيتهم من الدول المصنعة المتقدمة (بما في ذلك اثنتا عشرة دويلة يقل عدد سكانها عن مليون نسمة) من بين الدول التي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، يحصي **هنتغتون** ثلاثين دولة ديمقراطية فقط في نهاية 1973 وكانت توجد بشكل متفرق في إفريقيا واسيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول الديمقراطية الأخرى مثل الهند، سريلانكا وبوتسوانا . (2)

وسرعان ما لحقت هذه الموجة الثالثة، **موجة رابعة** ارتبطت بلورتها النظرية من خلال عدد من المفكرين، وعلى رأسهم **مايكل ماكفول** مدير معهد " الديمقراطية و التنمية و حكم القانون " بجامعة ستانفورد Stanford ، وقد ضمت هذه الموجة دولا جديدة تحولت إلى ديمقراطية في أوروبا الشرقية وهي: سلوفاكيا 1998 وكرواتيا 2000 وصربيا 2000 وجورجيا 2003، وأخيرا أوكرانيا في 2004، و التي بسبب الإخفاق في مواجهة تحديات التحول الديمقراطي تعود الآن لتنضم إلى دول **الموجة الخامسة** المتمثلة في دول الربيع العربي و التي انطلقت في عام 2011، وهي: تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وباستقراء تلك التجارب يظهر جليا التباين بين تأثير عوامل التحول الديمقراطي سلبا أو إيجابا على عملية الدمقرطة و مسارات التحول الديمقراطي في مختلف البلدان السالف ذكرها فلم يكن ضروريا أن تؤدى ذات العوامل إلى ذات النتائج وإن كان هناك تشابه في بعضها أو تطابق أحيانا في البعض الأخر، فلكل تجربة ذاتيتها وظروفها الخاصة التي قد تختلف من مجتمع لآخر و من زمن لآخر.[3]

1- أبو الحسن بشير عمر، " دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياته في ظل المتغيرات الحالية تاريخ الاطلاع :2012/04/12

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302

2- لاري دامونـد، **روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة عبد النور الخراقي، ط1، القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2014، ص 72.

3- أبو الحسن بشير عمر، مرجع سبق ذكره.

وبصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية) الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية(التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.

وقد لخص صموئيل في كتابه الموجة الثالثة هذه الظاهرة أي ظاهرة الموجات من خلال إعطاءه عدة أسباب نذكرها :

السبب الأول فسره بقيام قوة عظمى جديدة أو تغير كبير أخر في توزيع القوة في العالم قد يكون حربا كبرى أو حدثا يؤثر على المجمعات الأخرى وهذا ما حدث في دول أمريكا اللاتينية مثلا.

ثانيا : التطور المتوازي يفسره **هنتغتون** بأن هذه التحولات تؤدي إلى تطورات في نفس السبب المسقل في كل دول التي حدث فيها تحول ديمقراطي.

ثالثا : كرات الثلج وقد يكون من الأسباب الهامة لحدوث (X) في دولة واحدة هو حدوث(X) في دولة أخرى أي اذا حدثت هذه الأحداث بصورة متزامنة تماما فإن هذا الافتراض يصبح مستحيلا.

رابعا: العلاج السائد وقد تتفاوت أسباب الحدث(X) بصورة كبيرة بين دولة وأخرى، أي قد تشترك ست دول في عملية التحول في نظامها في وقت واحد بغرض معالجة الست مجموعات من المشكلات المختلفة كالتضخم و الكساد الاقتصادي والهزيمة العسكرية الخ..... [1]

1- صموئيل هانتنغتون : مرجع سابق ، ص ص 92، 93.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للتحول الديمقراطي:

تعتبر عملية التحول الديمقراطي من العمليات التي اختلفت وتباينت حولها التفسيرات و الدوافع المغذية لها، حيث يؤكد بعض المفكرين على أهمية توافر جملة من الشروط الاجتماعية من أجل تحقيق الديمقراطية، والتي تتمحور أساسا حول مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الديمقراطية، بينما يركز البعض الأخر على العمليات السياسية و على مبادرات و خيارات النخبة لتفسير عملية التحول أو الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية، وزيادة على ذلك فهناك من يهتم بأثر تغير بنى القوة و السلطة على عملية التحول الديمقراطي، ومن هذا سيتم التركيز على ثلاث مداخل مفسرة لعملية التحول الديمقراطي المتمثلة في :

- المدخل التحديثي
- المدخل الانتقالي

ـ المدخل البنيــوي

المطلب الأول : المدخل التحديثي :

تنطلق نظريات التحديث و الديمقراطية من مقاربة مسألة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية من فرضية مفادها أن الديمقراطية كهدف نهائي وحتمي للتنمية، ولا يمكن أن تظهر الديمقراطية إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية أهمها: تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، تحول البنية الطبقية، ظهور طبقة برجوازية، التوسع العمراني التي تدفع باتجاه الديمقراطية .[1]

قد يبدو ظاهريا أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، و يعتبر **أدم سميث** في كتابه (ثروة الأمم) أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسة باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة و انتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية و التنمية أو التنمية الاقتصادية تبرز من خلال عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي **ليبست** من خلال أطروحته لأول مرة عام 1959 الموسومة بـ "بعض الشروط الاجتماعية للديمقراطية". [2]

1- رضوان بروسي ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- محمد زاهي بشير المغيربي، " الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات " في كمال المنوفي و يوسف محمد الصاوي ، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، ط1 ، ليبيا : المركز العالمي للأبحاث ودراسة الكتاب الأخضر ، 2006، ص 67.

و وفقا لأطروحة **ليبست** فهو يرى أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يثبت هذه العلاقة قام بدراسة مقارنة بين الدول الأوربية والدول الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى: ــ دول ديمقراطية.

ــ دول ديمقراطية غير مستقرة.

ــ دول دكتاتورية.

وصنف دول أمريكا الجنوبية إلى: ــ دول ديمقراطية.

ــ دول دكتاتورية.

ــ دول دكتاتورية غير مستقرة.

ثم قام بمقارنة هذه الدول وفقا لثروتها ودرجة التصنيع و التحضر ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخلص إلى وجود علاقة ارتباط واضحة بين معدلات

مرتفعة للدخل و إمكانية ظهور الديمقراطية، فالدول الأكثر ديمقراطية في المجموعتين كانت تتمتع بمستويات تنمية اقتصادية واجتماعية أعلى من الدول الدكتاتورية.[1]

وكما قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة **ليبست** الأصلية، نذكر من بين هذه الدراسات الدراسة التي قام بها **"بولين"** و **"جاكمان"** (**pollen** and **jakman**) وتوصلا إلى نفس النتيجة من خلال تحليل إقصائي لمجموعة من العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية، و اكتشف من خلال هذه الدراسة أن المحدد الاقتصادي أكثر أهمية من غيره. [2]

بالإضافة إلى هذه الدراسة ظهرت دراسة **"دانيال ليرنر"** التي استخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلق بدرجة التحضر والتعليم والتطور الإتصالي ونسبة المشاركة السياسية.

وعموما توجد أربع أبعاد أساسية للتحديث السياسي وهي:

- ترشيد السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.
- تمايز بناء البنى والوظائف السياسية .
- تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع.
- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

1- محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع ، ص 68

2- زكرياء بوروني، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي - دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 55.

وفي المقابل ذهب آخرون إلى إثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية أمثال **هيجل، فولتير، شتاين** و**هالبيرين** على أساس أن الميزة التنموية تحقق الديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة، وتضمن خضوع الحاكمين للمسائلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة والتأييد الشعبي وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الدمقرطة.

وعموما تحاول المقاربة التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد، وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي واستخدام أدوات الاتصال، والنقل الحديثة وغيرها، من شأنه المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها، بالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية. [1]

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي

يعتبر المدخل الانتقالي أكبر تحدي واجه المدخل التحديثي حيث أشار الباحث السياسي **دان كورت روستو** في مقالته " transition to democracy " عام 1970 إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها **ليبست** وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمام العوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن اهتمام **روستو** وغيره من الباحثين هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول .

ويرى **روستو** أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا لتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية . [2]

وقد استند الباحث إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية بغية تبرير المدخل الانتقالي فدرس النموذج التركي والسويدي وحدد أربعة مراحل أساسية تتبعها البلدان لتحقيق الدمقرطة وهي :

1- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية

وتشكل الشرط الأول، وفي رأي **روستو** فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

1- نبيل كريبش ، مرجع سبق ذكره، ص 37،38.

1- سمير كيم و رقية غربي ، **المداخل النظرية للتحول الديمقراطي ،بحث مقدم في دراسات نيل شهادة ماجستير** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007-2008 ص 113.

2- مرحلة الصراع السياسي الحاسم

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون فيها الديمقراطية احد نواتجه، وليست نتاجا لتطور سلمي.

3- مرحلة القرار

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

4- مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى **روستو** أن قرار التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناجحا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد و تتكيف معها. [1]

ونظرا لأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال **اودونبل** ، **شين** و **جوان لينز** ، اللذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية، والتي تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية حيث تراخي قبضة النظام التسلطي وتسارع فئات سياسية متعددة بالانخراط الفاعل والقوى في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة من شأنه التأثير على مسار نواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، مادام الأمر متوقف على طبيعة العلاقة التي تنشـــــأ بين معتدلي ومتشددي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة.

فالتحول الديمقراطي قد يكون عندما يتم التحالف بين ملتزمي السلطة والمعتدلين من قوى المعارضة، ويلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا أساسيا في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية إذا استطاعوا تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي، وخاصة حسن استغلال فرصة التوجه العالمي السائد لنظام حكم الديمقراطية ورغبة أغلبية الشعب في عدم عودة النظام التسلطي من جديد. [2]

2- أسماء قطاف تمام ، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التـــــــونسية نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2012 – 2013 ص 65-66.

1- نبيل كريبش ، مرجع سابق ص 41.

ومنه فإن تفسيرات المدخل البنيوي تختلف عن تفسيرات المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي، التي تعود لفكرة مفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة وليس للنخب السياسية، مما يستلزم بالضرورة عمليات تحول ديمقراطية طويلة المدى، وهذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، حيث تقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة أراءهم.

ونجد هذه البنى عادة ما تكون نتاج تفاعل بين الماضي وبقبول الإفراد والجماعات لها، حيث يساهمون في بقائها واستمراريتها، فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تدفع نحو احد الاتجاهين: - إما تقود إلى ديمقراطية لبرالية.

- وإما إلى مسارات سياسية أخرى.

ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويل لتحقيق عملية التحول الديمقراطي. [2]

كما يشير هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل **روستو** بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي أي اللبرالية السياسية، وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية اللبرالية ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل في أحيان أخرى.

ومنه فخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو من مبادرات وأفعال النخب الموجودة. [1]

المطلب الثالث : المدخل البنيوي

يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.

كما يركز هذا المدخل على تفسير عمليات التحول الديمقراطي على مفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، أي العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار الفلاحين والبرجوازية من جهة والدولة من جهة أخرى، وكيفية تغيير هذه العلاقة استجابة وتزامنا مـــع حركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع ، وبناء على رؤية هذه المدرسة يكتسب الفاعلون الاجتماعيون السلطة السياسية حسب مصالحهم الاقتصادية ومحددتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع .

1- قطاف تمام أسماء، مرجع سابق ص 66.

ويمثل كتاب **بارنجتون مور** بعنوان "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية الديمقراطية" social origine of dictatoriship and democracy سنة 1966، الدراسة الكلاسيكية في هذه المقاربة والتي حاولت تفسير اختلاف المسار السياسي في فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن مسار اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) واتجاه روسيا والصين (الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى صناعية حديثة بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين واعتمد **"مور"** على مقارنة تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربع بنى متغيرة

للقوة والسلطة ثلاثة منها طبقات اجتماعية: الفلاحون، ملاك الأرض أو الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية، أما الرابعة فتتمثل في الدولة .

والديمقراطية في هذا الطرح هي نتاج التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية المتصارعة التي تسعى وفقا لمصالحها الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجية تتيح لها الحصول على السلطة، وهي تنسجم خصوصا على صعود الطبقة الوسطى وتمكنها من فرض منطقها ووجودها السياسي.

إذ تخلص دراسة **روش ماير** وزملائه المعتمدة على التحليل والتفسير البنيويين بعنوان " التنمية الرأسمالية والديمقراطية" (CAPITALIST DEVELOPMENT AND DEMOCRACY) في سنة 1992، والتي حاولوا من خلالها تلاقي النقص في تحليل **"مور"** (moor) الذي لم يراعي دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، كما لم يعر اهتماما لتأثيرات الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية، واعتمادا على تحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وبلدان البحر الكاريبي، إلا أن تقدم المجتمعات نحو الديمقراطية من عدمه يتحدد جوهريا بالتوازن بين القوى الطبقية، فالصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم هو العامل المحدد بالنسبة للديمقراطية . [2]

1- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق ص 28-29.

2- زكرياء بوروني ، مرجع سابق ص 58.

وكما أكد **بوتو** وزملائه في كتاب بعنوان "الدمقرطة" سنة 1997 بأن بنية وشكل قوة وسلطة الدولة عامل جوهري في قيام الديمقراطية، ففرص ذلك تزداد حيث لا تكون الدولة قوية جدا ولا ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع، ويرون أيضا أن التنمية الرأسمالية أدت تاريخيا إلى تعزيز دور المجتمع و الأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة، ومن الأهمية المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي خارج حسابات القوة فالسلطة البنية الثقافية، إذ يؤكد كثير من الباحثين على متغير الثقافة السياسية ، كما يشدد البعض على غرار **سنايدر** و **ماهوني** على أهمية المؤسسات القائمة بالإضافة إلى القوى البنيوية الاجتماعية الاقتصادية تأثير

مهم على قدرات وسلوك الفاعلين السياسيين وعلى هذا الأساس يفضل **"لي"** في دراسته الاعتماد على المقاربة التكاملية التي تأخذ بمختلف المتغيرات.

بينما يدعو **توماس كاروتيرز** إلى مراجعة الإسهامات النظرية في إطار ما يسميه نموذج الانتقال وذلك أنه طبع بالتفاؤل حيث أن كل بلد يخطوا خطوة بعيدة عن الديكتاتورية بلد في انتقال ديمقراطي ، حيث أن جل البلدان التي عرفت تحولات سياسية وصل عددها في النصف الأول من عشرية التسعينات إلى ما يقارب المائة. [1] وانتقلت إلى نوع من النظام الهجين ما بين الديمقراطية والديكتاتورية وأدخلت منطقة رمادية حسب قوله.

ومنه فتفسيرات المدخل البنيوي تختلف عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول التي تعود لفكرة ومفهوم بين القوة والسلطة وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى ، هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الإفراد والنخب في المجتمع وتقوم بتشكل تفكيرهم وصياغة آرائهم، وعادة ما تكون هذه البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معا ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتا ، فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تدفع نحو احد الاتجاهين فهي إما تقود إلى الديمقراطية الليبرالية أو إلى مسارات سياسية أخرى ، ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويل لتحقيق عملية التحول الديمقراطي. [2]

1-زكريا بوروني، نفس المرجع ، ص 62 – 63.

2- نفس المرجع، ص 66.

خلاصة واستنتاجات:

تقوم الديمقراطية أساسا على مبدأ سيادة الشعب ، بمعنى أن الشعب يشكل في مجموعه كيانا معنويا مستقلا ، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك؛ لأنه صاحب السيادة.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من

المواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي اتسم بالاتساع والشمول، و ذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم المشابهة .

الفصل الثاني

عوامل و إشكاليات

التحول الديمقراطي في مصر

بصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة التحول أو الانتقال ، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم،

إن أدبيات التحول الديمقراطي اعتمدت في الأساس على دراسة و استقراء تجارب التحول الديمقراطي و تحليلها و استنباط المناهج العلمية الخاصة بعملية التحول الديمقراطي، إلا أن لكل موجة من موجات التحول الديمقراطي بل و لكل حالة خصوصيتها فغالبا ما تتباين أسباب وعوامل و إشكاليات التحول الديمقراطي بالنسبة للدول التي مرت أو تمر بالتحول الديمقراطي

لذا فيجب دراسة كل حالة على حدا و معرفة أسبابها و دوافعها، وتحديد الإشكاليات الخاصة بها و الحلول المناسبة لها.

فالضغوط سواء الداخلية أو الخارجية المطالبة بضرورة الإصلاح أو التحول الديمقراطي التي تعرض أو يتعرض لها النظام السياسي المصري قد تتشابه مع الضغوط التي يتعرض لها نظام دولة ما، وقد تختلف.

كما أن الإشكاليات الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطي الواحدة، أو الخاصة بكل دولة، تتغير تباعا وفقا للمؤثرات و العوامل المصاحبة والمحيطة بعملية التحول بالأهداف التي تم تحقيقها في المراحل التي سبقت تلك المرحلة و كذا النتائج المترتبة عليها.

وعموما أسهمت عوامل عدة في ظهور بوادر الاتجاه نحو التغيير و ما شهده النظام المصري المعاصر من ضغوطات داخلية وخارجية كانت دافعا أساسيا في قيام حركات احتجاجية مطالبة بضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، وصولا إلى ثورة 25 يناير 2011 التي شكلت زوال قاعدة الاستثناء الديمقراطي في الوطن العربي .

المبحث الأول: العوامل الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي في مصر:

يستدعي فهم التحول الديمقراطي معرفة مختلف العوامل التي شكلت مدخلات النظام السياسي، وأثرت في النخبة الحاكمة وأدت بها إلى التحول الديمقراطي، فهناك جملة من العوامل و الضغوط تتنوع بين عوامل داخلية قد تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده.

أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الخامسة، أو ما عرف بأحداث الربيع العربي فإن من أهمها:

بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية...إلخ. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأميركية في نشر وتعزيز الديمقراطية في منطقة الشرط الأوسط و بالتحديد في مصر.

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في مصر:

سنحاول في هذا المطلب تقديم مختلف العوامل الداخلية التي كان لها تأثير في عملية التحول الديمقراطي في مصر، والمتعلقة أساسا بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا : العوامل سياسية :

بدأت تجربة الإصلاح السياسي في مصر منذ عام 1974 عند طرح الرئيس **محمد أنور السادات** ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره التنظيم السياسي الواحد في مصر منذ حركة 1952 التي قامت بإلغاء الأحزاب السياسية، وقد بينت حصيلة المناقشات التي جرت داخل المنظمات الجماهيرية المختلفة حول ورقة أكتوبر أن أغلبية المشاركين في الحوار قد طالبت بالحفاظ على صيغة الحزب الواحد مع إتاحة الفرص لتكوين تكتلات داخلية، أما البقية من المثقفين اليساريين والليبراليين فطالبوا بتعددية حزبية كاملة.[1]

1- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 123.

استجاب الرئيس السادات لهذه الاتجاهات بقرار في مارس 1976 بإنشاء منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي لكل من اليمين واليسار والوسط، وقد خاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب التي جرت في سبتمبر 1976 والتي لا زالت تعتبر الانتخابات الأكثر نزاهة وانفتاح في تاريخ مصر منذ عام 1952، وقد نجحت جميعها في الوصول بممثليها إلى مجلس الشعب، وقد أعلن السادات في نوفمبر من نفس العام أثناء افتتاح الدورة البرلمانية عن تحويل المنابر الثلاث إلى أحزاب سياسية كاملة الاستقلالية عن الحزب الواحد. [1]

وعقب اغتيال الرئيس السادات الذي طرح شعار "سيادة القانون ودولة المؤسسات" عام 1970 وفي عام 1971 تم وضع دستور دائم لمصر، ولأول مرة كما أسلفنا الذكر حيث وفي ظله جرت انتخابات أدت إلى تشكل مجلس الشعب الذي اعتبر أول مجلس للشعب يستكمل دورته

القانونية والدستورية حيث استمر هذا المجلس لمدة خمس سنوات وفي عام 1976 تشكل المجلس النيابي في عهد السادات أين تم إجراء انتخابات برلمانية في ظل نظام المنابر السياسية.

وفي أكتوبر عام 1981 رحل السادات اثر اغتياله أثناء مشاركة في احتفالات انتصار حرب أكتوبر، جاء الرئيس **حسني مبارك** الذي استلم السلطة من بعده على اعتبار كونه كان يشغل منصب نائب الرئيس، رحل السادات تاركا وراءه العديد من المشاكل الداخلية والخارجية.

على الصعيد الخارجي ترك السادات لمبارك دولة معزولة حيث كانت اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية قد عزلت مصر عن محيطها العربي الإسلامي، أما على الصعيد الداخلي فقد تسلم مبارك السلطة في ظل حياة سياسية مضطربة ومختلة، كما واجه في بداية حكمه تراجعا كبيرا في شرعية النظام الحاكم، وقد حاول مبارك اتخاذ تدابير لازمة لتدارك هذا الوضع المتأزم فشرع على الفور في إعادة بناء شرعية جديدة لنظامه من خلال العديد من الوسائل التي كان على رأسها : تأكيد الالتزام الديمقراطي بالإضافة لرفعه لشعارات الطهارة و محاربة الفساد. [2]

إلا أن الملاحظ على الحراك السياسي في مصر منذ تسلم الضباط الأحرار للسلطة عقب الإطاحة بالحكم الملكي في مصر سنة 1952 و إلى غاية مطلع الألفية، اتسمت الساحة السياسية المصرية بحالة من الركود السياسي الذي يمكننا تفسيره بالقيود التي فرضها النظام السياســـي

1- مصطفى بلعور، نفس المرجع، ص 124.

2- برهان عادل يوسف دويكات، **الدولة المدنية عند الإخوان و أثرها على شكل الدولة والنظام السياسي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية ، جامعة النجاح نابلس ، كلية الدراسات العليا فلسطين، ص 53،54.

المصري على حرية الرأي والتعبير و حرية العمل السياسي بشكل عام، سواء بالمنع في العهد الناصري، أو بتضيق الخناق على الحريات السياسية والمدنية في عهد كل من السادات ومبارك خاصة عقب نهاية حرب الخليج الثانية 1991 و بحجة التخوف من مد الحركات الإسلامية العنيفة في تلك الفترة. [1]

و يمكن إرجاع بوادر الاحتجاج السياسي، وعدم الرضا عن الوضع السياسي القائم في مصر إلى سنة 2004، وهي السنة التي شهدت ميلاد حركة **كفاية**، فعقب الحرب الأمريكية على العراق، و تحت تأثير الضغط الأمريكي على النظام المصري من أجل الإصلاح و توسيع هامش الديمقراطية تحول الزخم و الحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من اجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح السياسي الشامل على المستوى

الداخلي، وما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس المصري حسني مبارك تعديل المادة رقم 76 من الدستور، وقد تولد عن هذا الحراك الشعبي عدد من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير.

والحركة التي استطاعت إحداث تأثير فعلي على الساحة المصرية و حالة من الحراك غير المسبوق على الساحة المصرية و استوعبت وامتد تأثيرها ليشمل البلاد العربية أيضا كانت هي: الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)

وقد عقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في سبتمبر 2004، وشهد الشارع المصري أولى تظاهراتها في ديسمبر من العام نفسه، وفي غضون شهور قليلة نمت الحركة المصرية من اجل التغيير (كفاية) من تجمع مثقفين إلى ان انتزعت حق التظاهر السلمي ضد النظام القائم و ازداد عدد موقعي بيان كفاية ليبلغ الألاف . [2]

كما قامت المعارضة السياسية وعلى رأسها حركة كفاية بعدة نشاطات رفعة من خلالها مجموعة من المطالب تساهم في إحداث تطور ديمقراطي هي:

ـ القيام بإصلاح شامل و عاجل يرتكز أساسا على رفع حالة الطوارئ، و تعديل الدستور خاصة المواد الخاصة بسلطات رئيس الجمهورية، و إلغاء ترسانة القوانين المقيدة للحريات السياسية و النشاط السياسي.

1ـ محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية في مصر المراحل والتطور"، في تامر خرمة، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014، ص 211.

2ـ نفس المرجع ، ص 228.

ـ إجراء انتخابات حرة يشرف عليها القضاء، أو لجنة مستقلة، يشرف عليها إشرافا كـــــاملا.

ـ إعادة النظر في بعض القوانين المنظمة للعمل السياسي و الأهلي و أهمها قوانين الانتخابات و الأحزاب و الممارسة السياسية و النقابات المهنية فيما يخص طريقة حل هذه الظاهرة فتوزعت بين ثلاث رؤى أساسية هي:

ـ تحرك الشعب الواعي و المنظم بشكل سلمي للضغط من أجل إصلاح سياسي شامل و جاد

ـ الرئيس و القيادات السياسية هم من يتولون الإصلاح السياسي و هم أصحاب المبادرة و الريادة.

ـ تقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور.

ـ إلغاء حالة الطوارئ و الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

ـ رفع القيود عن النشاط الجماهيري السلمي بما في ذلك حق التظاهر و الأحزاب و الاعتصام و عقد المؤتمرات.

ـ كفالة استقلال النقابات المالية والمهنية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

ـ إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام.

ـ إتاحة الفرصة للأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها وتوجهاتها في وسائل الإعلام.

من كل هذه الطلبات استجاب الرئيس المصري "حسني مبارك" في 26 شباط 2005 لطلب تعديل المادة (76) من الدستور والمتعلقة بطريق اختيار رئيس الجمهورية وذلك بإلغاء طريقة الاستفتاء وتحويلها إلى الانتخابات المباشرة بين عدة مرشحين.

أما بالنسبة لحرية تشكيل الأحزاب فإن مصر لم تلب شيئا على هذا الصعيد لأن هناك ما يمكن تسميته بالقوى المحجوبة عن الشرعية وتتمثل في الحزب الشيوعي المصري وبعض الجماعات الماركسية الصغيرة وذلك على أساس أن القانون يمنع قيام أحزاب سياسية على أسس طبقية ودينية وطائفية. [1]

1- إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، ط1 ، السليمانية: مطبعة رون ، ، 2010، ص ص 176،177.

إجمالا ما يمكن قوله أن النظام السياسي المصري اتسم بالاستبداد و عدم احترام قواعد الحياة الدستورية، ففي دراسة لخلفيات النظام السياسي المصري قام الملك بمخالفة الدستور و تعطيله و إقالة الحكومات و حل البرلمان، فخلال عهد الملك فاروق فؤاد (1922-1932) عطل الدستور ثلاث مرات، و في أول سبع سنوات بعد إصدار الدستور عاشت مصر بلا دستور فترة أطول من تلك التي نفذت فيها أحكامه. [1]

كما كان من الأمور العادية أن تزيف الانتخابات، وأن يتعرض المواطنون لسائر أنواع الضغوط النفسية و المعنوية، بالإضافة إلى كل هذه الإشكاليات هناك عوائق أخرى سياسية هي كمـا يلي:

ـ عدم تنفيذ أحكام القضاء أدى إلى غياب الفصل بين السلطات .

ـ غياب النزاهة الانتخابية.

ـ تزوير انتخابات محلية الشعب 2010. [2]

ثانيا: العوامل الاقتصادية

ساهمت العوامل الاقتصادية في دفع عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها مصر، حيث تزامنت مع عملية الانفتاح والتحول الديمقراطي التي شهدتها معظم النظم السياسية العربية في الثمانينيات والتسعينيات مع البدء بسياسات الإصلاح الاقتصادي، فكان تحرير الأسواق و الخصخصة والاندماج في السوق العالمية، ونجحت تلك السياسات في أحداث الاستقرار الاقتصادي ولكنها بالمقابل لم تنجح في تحقيق التنمية التي تنشدها كل دولة، والتي من بينهم الدولة المصرية. (3)

على الرغم من النمو الاقتصادي بخطى ثابتة منذ ثمانينيات القرن العشرين فإن مصر تفتقر إلى التوسيع العادل للثروات، ففي عام 2000 كان حوالي 32 مليون نسمة من مجموع المصريين البالغ عددهم نحو 80 مليون نسمة يعيشون على خط الفقر أو أدنى منه، حيث يعتمد غالبيتهم على ما تقدمه الدولة من دعم للخبز و الزيت، وكان من شأن برنامج الخصخصة الحكومية أن فقد مئات الألاف من العمال السابقين في الشركات المملوكة للدولة حوافزهم و المزايا التـــي

1- علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005**، ط1، مصر : د د ن ، 2006، ص ص 98- 100.

2- محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل التحولات السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2014 ، ص ص 85 ،86.

3- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 76

يحصلون عليها، فيما يرى كثير من العمال أن دخلهم يتناقص فعليا تحت وطأة غول التضخم فمثلا في عهد مبارك حول مصر إلى جحيم لمعظم أبناءها لقاء تمتع قشرة دقيقة من المجتمع المصري بخير البلد، حيث سيطرة البرجوازية الطفيلية على جهاز الدولة الحاكم، ما أتاح لها الهيمنة على موارد اقتصاد القطاعين العام والخاص بالسرقة والنهب والفساد والقمع والرشوة فحققت البرجوازية ثروات خيالية من دون أن تقدم إنتاجا يتيح نموا متوازنا في المجتمع فإتسعت بذلك الفجوة بين الأغنياء والفقراء باطراد، وتحركت بذلك الثروة عندما جفت الينابيع اصبح بيع ممتلكات الدولة مصدرا جديدا للأثراء الفاسد، فصار المقمعون المظلمون غير قادرين على احتمال العذاب الذي يعيشونه يوميا فثاروا ضده .

كما جاء قانون الضرائب 2005 مجافيا للعدالة على نحو شديد الفظاظة حيث وحد معدل ضريبة الدخل لذوي الدخل الذي يزيد على 40 ألف جنيه مصري، ولو كان عشرات المليارات، لما أعطى القانون الأوعية الادخارية من الضرائب، وأعطى أرباح الاستثمارات في الأسهم

والسندات وهذا ما نتج عنه تشجيع سرعة حركة الأموال في البورصة، أي المضاربة ما يعني تحيز النظام السياسي للمغامرين والطفيليين، والمحليين والأجانب غير العابئين بمستقبل الاقتصاد المصري.

تأخر صدور قانون "المنافسة ومنع الاحتكار" أدى إلى استمرار الاحتكارات الإنتاجية والتجارية التي ترفع أسعار السلع والخدمات وفقا لآلية احتكارية وسحق الفئات الوسطى والفقراء وممن يعملون بأجر. [1]

استخدام وزراء ومسؤولون آخرون سلطاتهم في تخصيص ملايين الأمتار لمستثمرين تربطهم مصالح كبيرة، وفي بعض الحالات كان البائع هو نفسه من اشترى، وشمل هذا النهب على سبيل المثال (جزيرة سياحية- مساحتها 228 فدانا كاملة (جزيرة آمون أسوان) التي تم اتهام رجل الأعمال وزير الإسكان السابق "أحمد مغربي" ببيعها لنفسه).

1- عبد القادر ياسين ، " مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية " في : أحمد بهاء الدين شعبان، **25 يناير مباحث وشهادات**، ط1، بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2013 ، ص ص 42 ، 43.

تركز عمليات تكبير مستثمرين وتضخيم ثرواتهم في مجال العقارات، الذي كان أكبر موقع للنهب العام والمنظم، حيث خصصت الثروات العامة وحولت إلى شركات خاصة فاشتريت مساحات شاسعة بأبخس الإثمان. [1]

ارتباط الاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي العالمي حيث كان لتبعية الاقتصاد المصري للاقتصاد الغربي أثار كبيرة ساعدت على زيادة السيطرة الأجنبية على البلاد والتدخل في شؤونها، ومن تلك التغيرات أوجدت ظروفا اقتصادية بيئية سيطرة الأجانب على كافة الأنشطة الاقتصادية المصرية حيث أدى تعامل رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمارات المصرية إلى سيطرة الأجانب على كافة الأنشطة سواء كانت تجارية صناعية أو مالية. [2]

ارتفاع حمى الأسعار والتهاب معدل التضخم النقدي في إطاحة غير مسبوقة بمستويات الاستهلاك للطبقات الاجتماعية (محدودة الدخل)، من الفئات الواقعة على أدنى ووسط سهم

الدخل وهذا بسبب فتح الأبواب أمام الواردات الاستهلاكية الأجنبية استعجالا لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات المترتبة بالمنظمة العالمية للتجارة، ضف إلى ذلك تأثير أزمة الكساد العالمي لعام (1929-1933)و الأزمات المتتالية، فبالرغم من أن الحكومة المصرية ضخت موارد مالية هائلة نحو الإنفاق العام في عقد التسعينيات فإنها وجهتها في المقام الأول إلى البنى الأساسية غير الإنتاجية بغرض إقامة شبكة الطرقات والاتصالات حول القاهرة الكبرى، وبذلك تزايد عبء الدين الحكومي والعام إلى الضغط على مستوى الموارد الحقيقية بين يدي صانع القرار والتقليل من البدائل المتاحة أمامه لتحريك دولاب الحياة الاقتصادية فكان لكل هذا النتيجة السلبية للاقتصاد المصري وشبحه الرهيب على الحياة الاقتصادية المصرية. [3]

ـ ثالثا: العوامل الاجتماعية:

أثرت العوامل الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين المصريين ، ويمكن إبراز هذه العوامل في النقاط التالية :

ـ الانهيار الذي ظهر في مجالات السياق الاجتماعي حيث تعد الأسرة ابرز هذه المجـــــــالات

1ـ وحيد عبد المجيد، " نهاية الإهانة : ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر" **مجلة السياسية الدولية** ، الأهرام ، العدد 148، السنة السابعة والأربعون، أفريل 2011 ، ص 63.

2ـ برهان عادل يوسف دويكات، مرجع سبق ذكره، ص ص 75 ،76.

3ـ محمد عبد الشفيع عيسى، **جدلية الهيمنة والتحرر: الحراك السياسي المصري في بيئة متغيرة**، ط1، القاهرة : دار العالم الثالث ، 2006، ص ص 102 - 105.

ارتباط بذلك، فبعد انهيار أسرة الطبقة الوسطى أول مظاهر هذا الانهيار حيث وقعت الأسرة أسيرة لحصار ثقافة الاستهلاكية، إضافة إلى تأثرها بالانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فرضت عليها حيث انتشار لظاهرة القتل، وحوادث قتل الأزواج لزوجاتهم.

ـ ارتفاع معدلات الطلاق حيث بلغت النسبة كل ست دقائق حالة طلاق.

كما أدى تردي الأوضاع الاقتصادية إلى بروز مجالات محورية أخرى أبرزها :

ـ اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل في مقابل ارتفاع الأسعار.

ـ تردي أوضاع الخدمات ما أدى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي.

وفيما يخص معدلات الفقر فقد شهدت الفترة الأخيرة تزايد متصاعد لمعدلاته حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو 35 مليون نسمة؛ أي ما نسبته 43% من السكان، فيما بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 06% من عدد السكان؛ أي نحو 4,56 مليون نسمة، أما ظاهرة البطالة فقد بلغت في المجتمع المصري عام 2009 نحو 9,4% بينما كانت تقدر بـ 8,4% عام 2008. [1]

إضافة إلى تردي الأوضاع التعليمية حيث تقدر نسبة الأمية في المجتمع المصري بـ 40 % ، وقد أظهرت الإحصائيات أن 92% ممن يعانون من البطالة هم من المتعلمين من دون سن الثلاثين، وأن 50% من هؤلاء المتعلمين في المرحلة العمرية من 20 ـ 25 سنة، ذلك لأن التعليم المصري كان يخرج أجيالا من الشباب غير المؤهلين للمنافسة بكفاءة في سوق العمل وغير القادرين على توفير الأيادي العاملة المدربة على دفع عجلة الإنتاج، ويتجسد ذلك في الإحصائيات التي توضح أن أعداد العاطلين من المتعلمين والحاصلين على الشهادات العليا أكثر بكثير مما عليه بالنسبة إلى حاملي الشهادات دون المتوسط وغير المتعلمين والذين يعانون بدورهم من ضعف شديد في الدخل .

اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وازدياد الأغنياء غنى و الفقراء فقرا، وشعور الطبقة الوسطى و التي يفترض أنها عماد المجتمع بضغط شديد نتيجة الارتفاع المطرد في الأسعـــــار وزيادة تكاليف الحياة

1- وحيد عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ـ انتشار ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه وعلى اختلاف مستوياته ومجالاته، حيث انتشر الفساد في الكثير من القطاعات الحكومية، وكذلك لم يقتصر على صغار الموظفين والإداريين من المعدومين الذين يحاولون زيادة دخلهم المتواضع، بل امتد إلى كبار موظفي الدولة وقيادات بعض أجهزتها الإدارية.

تدهور توزيع الدخل، إذ ثمة درجة كبيرة من الظلم في توزيع الدخل و الثروة فالطبقات الاجتماعية الأشد فقرا تحصل على تحويلات غير محسوبة بفضل دعم الموازنة أو بفضل التحويلات الخاصة . [1]

شعور المواطن المصري بفساد الإعلام الرسمي المصري حيث أصبح الإعلام أداة بيد النظام يتحكم فيها كيف يشاء و يسخرها لتحقيق أهدافه ومصالحه، حيث أن الإعلام لا ينقل الحقيقة

على صورتها، إذ يظهر النظام بأنه صاحب الإنجازات و البطولات، وشوه صورة الإسلاميين حيث كان المواطن المصري يتمنى إقامة الدولة العصرية التي تعنى ببناء وإعلاء القيم الإنسانية العليا (الحق ـ المساواة ـ العدالة) وبناء علاقات متمايزة مع جميع الدول . [2]

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في مصر

البيئة الخارجية تلعب دور كبيرا من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها، خاصة وأن النظام الدولي الجديد يسير إلى فرض توجهات واحدة سياسية اقتصادية وثقافية، لا يمكن لأي نظام سياسي التغاضي عنها أو إغفالها أو تجاوزها، فعامل التأثير أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل . [3]

فقد أثرت عدة عوامل دولية في الأوضاع الداخلية في مصر، ربما كان على رأسها الحروب العربية الإسرائيلية، وأحداث 11 سبتمبر وما أعقبها من حروب شنتها الولايات المتحدة و عدد من حلفائها على أفغانستان في العام 2001، و العراق في عام 2003 ، بالإضافة إلى عدد أخر من المتغيرات الإقليمية.

1ـ محمد شريف بسيوني و محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، ط1، القاهرة : دار الشروق للنشر، 2012، ص ص 44 ـ 46.

2ـ ياسر محمد علي لوز، **دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**، رسالة مقدمة للحصول على شـــــهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 76.

3ـ عمر مرزوقي ، مرجع سبق ذكره، ص 169.

لقد كان لانتقال الوضع المصري من سيء إلى أسوء بسبب الصدمات المتكررة بين مصر وإسرائيل أثر على توجه مصر و منهجها السياسي، فقد كان للعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 بسبب إقدام مصر على تأميم قناة السويس خلفية في توجه مصر نحو الاتحاد السوفياتي بسبب ما لقيه جمال عبد الناصر من دعم السوفيات، وهو ما شكل منهجا اشتراكيا متبعا من قبل مصر للحصول على دعم الاتحاد السوفياتي عسكريا وماديا.

غير أن وفاة جمال عبد الناصر، الذي شكل غيابه فراغا سياسيا كبيرا ليس لمصر وحسب، بل للوطن العربي ككل، الأمر الذي قاد لإنكفاء البلدان العربية على نفسها وانشغال كل بلد بشؤونه وهمومه، وعلى خلفية الوضع الإقليمي والرفض الإسرائيلي "للتسوية الشاملة" من جهة ، ومن جهة أخرى الانفراج الدولي وبوادر التقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، هذا الوضع أثر على تفكير الرئيس الراحل أنور السادات الذي تقلد السلطة بعد وفاة عبد الناصر

للانكفاء بمصر والتوجه نحو سياسة الخلاص الفردي كي ينوء بمصر عن المتاعب و الأعباء المترتبة عليها بسبب الصراع مع إسرائيل، حيث قام السادات بعد تسلمه السلطة فعليا في مصر بتنفيذ سلسلة من السياسيات خلفت قطيعة مع العهد الناصري و نهجه القومي التحرري و غيرت التوجه السياسي العام لمصر و دورها الرائد. [1] في المحيطين العربي والدولي، وقد كان على رأس تلك السياسات ما عرف بـ سياسة الانفتاح على الغرب عموما و الولايات المتحدة خصوصا، وما أخذ على هذه السياسة اتجاها نحو الانفتاح من جانبين : انفتاح سياسي على الفئات الإسلامية و الرجعية و القوى الاجتماعية ذات التوجه الغربي بشكل عام ، حيث سمح أنور السادات بالتعددية الحزبية سنة 1977، وانفتاح اقتصادي يسعى لاسترضاء القطاع الخاص. [2]

وكان من أبرز التغيرات الإقليمية كذلك تحرير جنوب لبنان ، ففي ماي 2000 انسحبت القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بعد 18 عاما من الاحتلال ، دون أية تسوية أو اتفاق مسبق ، وجاء هذا القرار بعد أن كبدت العمليات العسكرية الناجحة لحزب الله الاحتلال الإسرائيلي خسائر بلغت ما بين 22 إلى 23 قتيلا وعدد كبيرا من الجرحى و الأسرى، الأمر الذي خلف تيـــارا

1- حسين السيد حسين، " معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979 و أثرها على دور مصر الإقليمي، **مجلة دراسات تاريخية**، العددان 117- 118 كانون الثاني ـ حزيران ، عام 2012، ص ص 451، 452.

2- نفس المرجع، ص 452.

شعبيا قويا داخل المجتمع الإسرائيلي يطالب بالانسحاب من المستنقع اللبناني، وقد أدى تحرير جنوب اللبناني بطبيعة الحال إلى خلق موجة واسعة من التعاطف الشعبي المصري ، و اقنع الكثيرين بقدرة العرب على مقاومة الإسرائيليين، وأن نهج التفاوض ليس الطريق الوحيد لمواجهة الكيان الصهيوني ، وهو ما ظل النظام المصري يروج له لفترة طويلة، مما أثر بشدة في طبيعة المطالب و الشعارات المرفوعة في الشارع المصري. [1]

أما أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد زادت من تفاقم الأوضاع المصرية، فقد خلصت الولايات المتحدة، بعد تفجيرات 11 سبتمبر، إلى أن "الإسلاميين" المتطرفين الذين قاموا بها أتوا أساسا من السعودية ومصر، رغم أن نظامي الحكم فيهما محسوبان عليها، وأن الاستبداد والفساد في البلدين هو الذي يؤدي إلى التطرف الديني، وبدأت أمريكا حملتها ضد الإرهاب من ناحية وضد الأنظمة المستبدة من ناحية أخرى، واختارت أساليب متنوعة في هذه الحملة، تراوحت بين

الأسلوب المسلح ـ كما حدث مع نظام "طالبان" في أفغانستان، ونظام البعث في العراق، واختارت أسلوب الحصار الاقتصادي والدبلوماسي في ليبيا والسودان وسوريا وإيران، واستخدمت أسلوب الضغط المعنوي والتلويح بحجب المساعدات العسكرية الاقتصادية على الأنظمة الاستبدادية الصديقة لها ـ مثل السعودية ومصر وتونس، من أجل تخفيف استبدادها وتبادر بإصلاحات سياسية ديمقراطية. [2]

وهكذا ودون تخطيط مسبق أو تنسيق مشترك، التقت الضغوط الداخلية الأقدم مع الضغوط الخارجية الأحدث، لتجبر الأنظمة الاستبدادية العربية على التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتعتبر الحالة المصرية هي آخر تجليات هذا التقاطع بين ضغوط الداخل وضغوط الخارج، فالقوى المصرية الضاغطة على نظام الرئيس حسني مبارك من أجل الإصلاح ليست بالضرورة على وفاق مع قوى الخارج وخاصة الأمريكية، بل ربما هي معادية لها لأسباب شتى، أهمها الدعم الأمريكي لإسرائيل، ومع ذلك التقت ضغوط الداخل مع ضغوط الخارج بشكل موضوعي على نظام حسني مبارك.

1ـ محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية في مصر المراحل والتطور"، في تامر خرمة، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2014، ص 220.

2ـ سعد الدين إبراهيم، " هل هو ربيع الديمقراطية في الوطن العربي؟" تاريخ الاطلاع :2015/04/25. نقلا عن الموقع

http://www.metransparent.com/old/texts/saad_eddin_ibrahim/saad_eddin_ibrahim_is_it_arab spring of democracy . htm

و تجلى أثر هذا الضغط بإعلان الرئيس مبارك مبادرته لتعديل المادة 76 من الدستور المصري بحيث يكون اختيار الرئيس بالانتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح، خطوة عملاقة في مسيرة الألف ميل لتحقيق الديمقراطية ليس فقط في مصر، بل في كل ربوع الوطن العربي فمنطقتنا هي الوحيدة في العالم التي ما زالت تهيمن عليها الأنظمة الاستبدادية، لدرجة أن علماء السياسة قد اشتقوا مصطلحا خاصا بنا هو "الاستثنائية العربية" وهو تعبير مهذب لمعنى "الشذوذ السياسي".

التزامن بين الضغوط المصرية الداخلية على نظام الرئيس مبارك مع الضغوط الخارجية التي تقودها الولايات المتحدة على نفس النظام، وصلت هذه الضغوط إلى ذروتها سنة 2004 حيث شهدت المدن المصرية مظاهرات احتجاجية سلمية تحت شعار "كفاية"، تنويها باستمرار حسني مبارك رئيسا لما يقرب من ربع قرن، ورافضة لخطة الحزب الوطني بإعادة ترشيحه لفترة

رئاسية خامسة تمتد بحكمه إلى ثلاثين عاما، ورافضة للخطة البديلة بتوريث نجله الثاني، جمال مبارك من بعده، وأصبح شعار "كفاية" عنوانا شعبيا جاذبا لحركة التغيير والإصلاح من الداخل، و "كفاية" المصرية هي رفض لتجديد أو تمديد أو توريث الحكم لحسني مبـــــارك أو ذويه. [1]

وتجدد الأمر للمطالبة بالتغير في مصر مطلع العام 2011، حيث عرفت مصر مظاهرات شعبية مليونية بداية من اليوم الخامس و العشرين من يناير مطالبة بإسقاط النظام، وهي المظاهرات التي شكلت ثورة من ثورات الربيع العربي الناجحة في إسقاط نظام حكم حسني مبارك الذي دام حكمه 30 سنة.

1- سعد الدين إبراهيم، ، نفس المرجع.

المبحث الثاني: الإشكاليات الداخلية للتحول الديمقراطي في مصر

الديمقراطية بالأساس هي مسألة داخلية وتتعلق بالدرجة الأولى ببنية المجتمعات ودرجة تطورها وما أفرزته من قوى اجتماعية و سياسية وثقافية، والتي تقع على عاتقها مهمة البناء الديمقراطي وبناء دولة ديمقراطية تمثل الجميع، ونجد النظام المصري دون أي تغيير جوهري يذكر، رغم تجدد رؤساء الجمهورية و رغم كل التغيرات الكبيرة التي حصلت في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية إلا أن هناك إشكاليات ظلت ثابتة.

المطلب الأول: إشكالية الشرعية وغياب الفصل بين السلطات

من المعروف أن أزمة الشرعية قد تصيب النظام لأسباب عديدة وقد يترتب عليها الإطاحة بالنظام أو تغييره سواء باستخدام أساليب سلمية أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا يؤثر

بالضرورة على الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره و تجرى داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية، ومن دون توافر عنصر الشرعية يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الانفتاح على المجتمع و على إشراكه في العملية السياسية. [1]

إضافة إلى غياب الفصل بين السلطات و تركيزها في يد سلطة واحدة تتولى مهام الدولة المختلفة و مزجها واستيلاء فرد أو هيئة على جميع السلطات، هذا الأسلوب يولد مخاطر كثيرة منها التحكم و المساس بالحريات وسوء الإدارة، لأن من يتولى جميع السلطات لا تجد من يراقب أعماله و ينتقد سياسته، والسلطة بلا مراقبة و بلا نقد تؤدي إلى الوقوع في أخطاء عديدة وقد عبر عن ذلك **لورد أكتون** أحد كبار الساسة و المفكرين البريطانيين إن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة. [2]

ففي مصر نص الدستور1971 على وجود ثلاث سلطات هي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وضمن الفصل بينهم في بعض نصوصه حيث نصت المادة 05 منه على أن يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية، إضافة إلى التعددية السياسية والحزبية والتداول على السلطة، والفصل بين السلطات و التوازن بينهما وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته وذلك على النحو المبين في الدستور.

كما نص الدستور المصري في مواده 137 على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولـــــــة

1- نوال بلحربي، **أزمة الشرعية في الجزائر 1962- 2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2007/2006، ص 46.
2- نفس المرجع ، ص ص 47 ، 48.

و رئيس السلطة التنفيذية و المادة 138 نصت على: يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور.

أما السلطة التشريعية فقد نص الدستور في مادته 86 : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور، وفي المادة 87: يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

وفي مادته 165 نص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون.

أما في مشروع الدستور المعد في 30 نوفمبر 2012 فإن القراءة المعمقة له، والنظر إلى بعض مواده الأخرى، ففي ضوء هذه المواد فإن مشروع الدستور قد كرس لإشكالية حقيقية في الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث تسمح بعض النصوص الموجودة بتوغل بعض السلطات على البعض الآخر وعدم تحقيق التوازن الدقيق بينهما، وهو ما يظهر على أكثر من مستوى، حيث تنص المادة (4) بأن "يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بالشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية"، هذه المادة أضيفت للمادة (2) ستعطي هيئة كبار العلماء بالأزهر الحق في تفسير النصوص الدستورية وهو ما يتعارض مع نص المادة (175) المتعلقة بالمحكمة العليا الدستورية، كما أنها تسمح بالتدخل في شؤون التشريع والقضاء، ويظهر ذلك بدون إشكالية من تكون له المرجعية الأخيرة في التشريع والتفسير البرلمان المنتخب، أم هيئة كبار العلماء؟ أو المحاكم والسلطة القضائية، وهو ما يشكل تدخلا من السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية ويهدر بمبدأ الفصل بين السلطات. [1]

إن تضخم وامتداد العلاقات والمصالح الخاصة بالحاشية الحاكمة، جعل صلاحيات وسلطات مناصب الدولة كلها ترتكز في يد فئة معينة واحدة، ومع تحكم الرئيس بصلاحيات غير عادية جعلته متحكما إلى درجة كبيرة في السلطة التنفيذية، عن طريق استغلال الأدوات السياسية مثل

1- عمرو سمير، "جمهورية مصر العربية" ، **في التقرير السنوي 13 التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ص 15 ، 16.

"الحزب الوطني" أو أدوات أمنية "جهاز أمن الدولة" مكنته من توسيع نطاق الصلاحيات ونفوذه غير الرسمي لشمل السلطات الثلاث معا "التنفيذية والتشريعية والقضائية".

فأصبحت السياسات العامة للدولة تصنع من خلال تبادل الآراء بين الرئيس وحاشيته بعيدا عن النخبة السياسية الّتي همّش دورها في صنع السياسات إلى حد كبير، ومع تقلص المسؤولية السياسية للجهاز التنفيذي، تقلصت سلطاته بالتبعية، وأدى ذلك إلى تركز السلطة أكثر فأكثر في يد مؤسسة الرئاسة. [1]

إذن فمصر لم تكن بحال من الأحوال دولة نظامها برلماني، فرئيس الوزراء كان بمثابة كبير مساعدي الرئيس، والمنفذ لتعليماته وسياساته، فضلا عن أنه لم يكن في مقدور السلطة التشريعية من الناحية العملية أن تحاسب الحكومة أو إسقطها، وهي عناصر مركزية في النظم

البرلمانية فغياب التوازن بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، وغياب حق السلطة التشريعية في محاسبة الحكومة دليل أكبر على إشكالية الفصل بين السلطات، ما جعل نظام الحكم في مصر بدعة مصرية أصلية شوهت النماذج المتعارف عليها لأنظمة الحكم وساهم في تغييب الديمقراطية عن البلاد. [2]

إن الشرعية في النظام السياسي فهي ضرورية لابد من وجودها فمن دونها يستحيل على النظام أن يستمر أو يستقر، فليس بوسع القوة أن تصنع الشرعية لنظام سياسي لا يتمتع بقدر من القبول الاجتماعي والشعبي، ويمكن الإشارة إلى أن الشرعية أنماط ثلاث هي.

الشرعية التقليدية: وهي سلطة الأمير والشيخ التي تنهل من ثقل مواريث التقليد وسلطانها.

الشرعية الكاريزمية: القائمة على المكانة الاعتبارية للزعيم الوطني والقومي في وجدان أتباعه.

الشرعية العقلانية: الّتي تنهل من سلطة القانون وتلك حالة الشرعية الدستورية والقانونية. [3]

إن الممارسة الديمقراطية في مصر تحولت بعد سنة 1952 إلى ممارسة مسرحية بائسة، فقد كان الرئيس عبد الناصر والّذي حوّله (الضباط الأحرار) يرون أنه لا داعي أصلا للأحزاب السياسية في المجتمع المصري، وكانت انتخابات مجلس الأمة في مصر، تتم دوما بشكل هزلي

1ـأحمد فهمي، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول الديمقراطي في مصر**، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2012، ص 34.

2ـ محمد الشريف بسيوني و محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص 104.

3ـ سحقي سمير ، " الحركات الاسلامية " تاريخ الاطلاع : 2015/04/07

www.omislmnet/arabic

وكذلك انتخابات رئاسة الجمهورية التي كان يحصل فيها الرئيس عبد الناصر على نسبة 99.9%، من مجموع الأصوات، وهو الأمر الّذي يدعو المصريين للتهامس، مازحين بما لا حصر له من نكات سياسية.

وعندما أنشأ الرئيس السادات ما سمي "أحزاب المعارضة" جرى الأمر الديمقراطي في مصر فيما يخص شرعية النظام على نحو أكثر بؤسا، وظهر ما يسمى اليوم بالجماعات (البلطجية) فبعد أن صارت لديهم مؤسسة غير نظامية وغير شرعية، تتصل اتصالا وثيقا بالكيان السياسي والاقتصادي المصري، فالرئيس المصري "حسني مبارك" قبل سنوات في خطاب رئاسي عام دعى رجال الأعمال إلى عدم الاعتماد على المسماة بالبلطجية في تحقيق مصالحهم، وبالطبع لم يتم الاستماع إليه، [1].

إن السلطات والأنظمة السياسية العربية قامت منذ البداية على فعل تعسفي، فقد مارست وتمارس القوة بكل أشكالها ورموزها العنيفة في السياسة والاجتماع، فالشرعية التاريخية مفقودة في النظام المصري، وهذا منذ عهد الملك فاروق، وهذا الانهيار للشرعية خلق فراغا لم يملأ حتى الآن، ما جعل الخلافات وممارسة القوة والقهر على المجتمع المصري، ما جعل هذه الشرعية في قطيعة دائمة مع مجتمعاتها وعلى الرغم من سياسات الإصلاح التي مست النظام السياسي المصري على مدى طويل من الزمن بداية من حكم الملك فاروق إلى حكم الرئيس حسني مبارك، والسبب في غياب هذه الشرعية هي محاولة خلق مصادر جديدة لشرعيتها وتثبيت كيانها على حساب أهداف ومصالح مجتمعاتها.

فغياب دولة المؤسسات السياسية والمدنية الّتي تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرفية والدينية والحزبية، وكذا غياب فاعلية الأنظمة السياسية المتطابقة مع مصالح المجتمع وما يتفرع عن ذلك من حقوق وحريات، وغياب التداول الفعلي للسلطة داخل مؤسسات النظام السياسي المصري بين القوى السياسية والاجتماعية المتعددة على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية، جعل من شرعية النظام السياسي المصري تفقد مصداقيتها، فلم تعد تسعفه شرعيته التاريخية ولا شرعيته الثورية ولا الدستورية، أمام إخفاقاته في تحقيق الأهداف التي طرحها على المجتمع المصري. [2]

1- يوسف زيدان ، **فقه الثورة** ، ط1، مصر ، دار الشروق، 2013 ، ص ص 23، 24.

2- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003، ص ص 194- 196.

فالنظام السياسي المصري أخذ يبحث عن شرعية جديدة تحوز على رضا واعتراف الشعب بها، أمام شرعيات بديلة أخذت تطرح نفسها في الحياة السياسية المصرية في الوقت الحاضر وأهم هذه الشرعيات البديلة هي الشرعية الإسلامية في مواجهة شرعية النظام القائم[1].

وعلى هذا الأساس كانت لعملية التحول الديمقراطي في مصر إشكالية الشرعية التي حالت دون نجاح العملية الديمقراطية في مصر.

المطلب الثاني: إشكالية العلاقة بين النخب العسكرية والنخب المدنية:

أصبحت الأدبيات النظرية المعاصرة حول دعم وتعزيز الديمقراطية تركز على دور العسكريين حيث يرى التيار الغالب في هذه الدراسات أنه لكي يتم النظر إلى نظام سياسي ما على أنه قد تم دعمه ديمقراطيا، فإنه لا بد أن تحتكم كل الجماعات السياسية داخل الدولة بما فيها العسكريين

إلى القواعد الديمقراطية، كما يجب أن يتقبلوا المؤسسات الرئيسية في الدولة كإطار شرعي وحيد للتفاعل السياسي، ومن اجل ذلك لا بد من إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية تتطلب تحديد المسؤوليات للعسكريين والمدنيين خاصة في ظل النظم الحديثة.

لقد شهدت مصر منذ ثورة يوليو 1952 صراعا بين النموذج العسكري والنموذج السياسي في الحكم ، حيث اصر النظام العسكري على التفرد بالسلطة و أخذ الدور الأكبر فيها، وهو ما أدى إلى تعمق النظام السلطوي الفردي ذي الطابع الأمني، وعمل النظام على إضفاء الطابع التشريعي الدستوري على هذا النوع من نظام الحكم، وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ساهمت في ثورة 1952، غير أن حالة من العداء قد تأسست منذ 1954 لأسباب سياسية ولاعتبارات التباين في منظور الحكم، ونتيجة ذلك وجه النظام ضربات متلاحقة للجماعة الإخوان التي تمكنت من البقاء و اتسعت قواعدها الشعبية.

ففي ولاية الرئيس حسني مبارك الذي حكم مصر ثلاثين عاما 1981 - 2011 تطورت حالة من الإحباط و التدهور الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي فتم بذلك إقصاء القوى المدنية ونخبها وهمشت الحريات والديمقراطيات ما أدى إلى ثورة 25 يناير 2011 . [3]

1- خميس حزام والي، نفس المرجع، ص 196.

2- رباب مهدي، **العلاقات المدنية العسكرية في مصر**، القاهرة : منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2011، ص ص 4 ، 5.

الحالة المصرية تمثل معضلة فيما يخص علاقة النخب العسكرية بالنخب المدنية ليس فقط باستلام الجيش للسلطة في ضوء انتفاضة شعبية عقب الإطاحة بحسني مبارك أو إقدامه على إزاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي، ولكن أيضا لما لنظام ما قبل 25 جانفي من جذور تاريخية في الشرعية العسكرية منذ ثورة الضباط الأحرار وإزاحة الملك فاروق من السلطة سنة 1952 ، والاهم من ذلك أن المؤسسة العسكرية المصرية تحمل ملامح متناقضة تجعل من المراقبة المدنية أكثر تعقيدا فمن ناحية فهي تعد مؤسسة أعمال تجارية راسخة في الاقتصاد المصري تساهم بـ 25 إلى 40 % من الناتج المحلي ، ولكن الأكثر خطورة من ذلك هو ترجمة هذه القوة الاقتصادية في دعم قاعدة اجتماعية ؛ بمعنى أن هناك 400 ألف مهني بالجيش و أسرهم و التي يمكن أن تقدر بـ 02 مليون مستفيد من الترسيخ الاقتصادي للمؤسسة العسكرية هذه الإحصائية تجعل المؤسسة العسكرية في تنافس مع النخب المدنية على السلطة وهذا بدوره

شكل عائقا أمام اكتمال مسار عملية التحول الديمقراطي في مصر، ويمكننا أن نبرز أهم النقاط الدالة على إشكالية العلاقة بين النخب العسكرية والنخب المدنية فيما يلي :

ـ ظروف نشأة نظام الحكم المصري : النظام الذي حكم منذ أكثر من 60 عاما من خلال ثورة 1952 ، ومن ثم استمرت الصلاحيات العسكرية ، وبالرغم من ذلك فرضت ثورة جانفي 2011 انفصالا واضحا عن النظام مقدمة في ذلك فرصا سانحة لتقليص هذه الصلاحيات

ـ تعديلات فيما يخص النطاق الوظيفي بين قيادة النخبة السياسية العليا : وهذا نتيجة للتطورات المحلية على المستوى السياسي و الاقتصادي ، ويعد تقلص الصفوة السياسية ممن لهم خلفية عسكرية واحدة من الإشكالية الرئيسية في علاقات النخب المدنية والعسكرية.

ـ الصراعات السياسية بين الأحزاب/الطوائف الرئيسية: حيث تعد من أكبر التهديدات التي تواجه العلاقات المدنية العسكرية في مصر، وتظهر في الانقسام فيما يسمى "الإسلاميين" في مقابل "العلمانيين" حيث استخدمت المؤسسة العسكرية هذه القضية المحورية لتعديل مسار الفترة الانتقالية الديمقراطية.

ـ تهديدات النظام الداخلي: حيث أدت هذه التهديدات التي تواجه الاستقرار الداخلي إلى تفاقم مشكل العلاقات المدنية العسكرية، وهذا كان عاملا مهما بالنسبة للنخب العسكرية في زيادة إبراز دورها في الشؤون السياسية. [1]

1ـ رباب مهدي، نفس المرجع، ص ص 5، 6.

التهديدات الخارجية التي أدت إلى دعم جهود المدنيين في فرض السيطرة على المؤسسة العسكرية، إذ أنها توجه جهود الجيش إلى مهمته الحقيقية في الدفاع عن الدولة ضد المعتدي الخارجي، بينما تؤدي التهديدات الأمنية الداخلية إلى العكس من ذلك، فتقوض الحكم الديمقراطي والنخب المدنية الجديدة، وتقوي من وضع الجيش في مواجهتها باعتباره (الحامي غير المتحزب للسلامة الوطنية) فمثلا لم يتمكن الرئيس مرسي من حضور جنازة شهداء الجيش في أغسطس 2012 لاعتبارات أمنية على الرغم من أن المتحدث باسمه أكد أنه سيحضر، فتحولت الجنازة إلى تظاهرة ضد الرئيس وجماعته.

وكذلك من إشكاليات العلاقة بين النخب العسكرية والمدنية الفاعلون الدوليون، المؤثرون في الدولة باعتبارهم يقومون بدعم السيطرة المدنية على الجيش، وهذا سيصب في مصلحة عملية السيطرة المدنية[1].

وبذلك فقد تسنى للرؤساء السابقين "عبد الناصر، والسادات، ومبارك" الاستعانة بالقوات المسلحة في التعاطي مع التحديات الأمنية والسياسية الداخلية، دون الاستناد إلى نصوص دستورية واضحة تنظم هذا التدخل، وبحكم أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، درج كل من "السادات" و"مبارك"، على استدعاء تلك القوات لتمارس مهام شرطية حينما تعرض نظامها لتهديد حقوقي مثلما حدث في أحداث ماي 1971 والتي عرفت بانقلاب "مراكز القوى"، فيما اعتبرها السادات "ثورة التصحيح"، ثم في أحداث 18-19 جانفي 1977 والتي عرفت بانتفاضة الخبز في حين سماها "السادات" (انتفاضة الحرمية)، وكذلك في فبراير 1986 إبان أحداث الأمن المركزي في عهد الرئيس السابق "حسني مبارك".

ومع بزوغ ثورة جانفي 2011، واندلاع الثورة برز الحديث عن هذه العلاقة وطبيعة دور النخبة العسكرية في الحياة السياسية ما بعد الثورة، [2] وبالفعل وجدت إشكالية في علاقة النخب السياسية والنخب العسكرية التي كانت سبب من الأسباب الدافعة نحو البحث عن الديمقراطية في مصر.

1- أحمد عبد ربه، العلاقات المدنية العسكرية في مصر، نحو السيطرة المدنية؟، **مجلة عمران**، العدد، 02، خريف 2013، ص ص 153 ، 154.

2- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 117.

المطلب الثالث: الخوف من حكم الإسلاميين

يتفق المراقبون للأحداث على أن الثورات العربية، والتي كان من نتائجها سقوط بعض الأنظمة كنظام تونس ومصر سيكون لها عدة آثار في المجتمعات العربية، ومن هذه الأثار ظاهرة بدأت تتشكل في المجتمعات سواء العربية أو الغربية هي ظاهرة "الفوبيا" من الإسلاميين.

فالخوف *في ثورة تونس كان من صعود التيار الإسلامي، وهناك خوف في مصر من تحركات جماعة الإخوان المسلمين بأن يغيروا وجه الدولة المدني...، يمر التونسيون والمصريون بنفس

مرحلة الخوف من الإسلاميين؛ ففي مصر خرج عبود الزمر من سجنه بعد أكثر من 30 عاما وفي تونس عاد الشيخ راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة الإسلامية إلى تونس بعد غياب في لندن تجاوز عشرين عاما

ومع نجاح ثورتي تونس ومصر، صار الحديث عن مخاوف هؤلاء من وصول الإسلاميين إلى السلطة من الواقع بمكان، بعدما أطلقوا العنان لمخاوفهم وتحذيراتهم بأن القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية على مداخل القصور الرئاسية، وكأنهم أرادوا للشعب العربي أن يكون مستحقًّا عليه من وجهة نظرهم؛ إما أن يكون أسيرا للأنظمة التسلطية المستبدة، أو خاضعا لاتجاهات علمانية ليبرالية ويسارية بائدة.

ويعبر أولئك عن تخوفاتهم بعدة أساليب، ففي مقال بعنوان (هل ستصبح مصر مدنية أم إسلامية؟) لكاتب قبطي يقول فيه: " ويبقى السؤال أين تتجه مصر؟ هل يعود النظام السابق بوجوه مختلفة، أم يسيطر الإسلاميون لتصبح مصر كإيران أم تتحول لدولة مدنية فتنهض وتتقدم وتعوض السنين التي أكلها الجراد؟ هذا ما سوف تجيب عنه الشهور القليلة القادمة". [1]

والخوف من الإسلام في الغرب ليس جديدا، في مسار التاريخ الحديث ... وقد يكون **صموئيل هنتنغتون** صاحب النظرية المشهورة حول "صدام الحضارات" في كتابه الذي ظهر في التسعينيات أهم من فلسف هذا الخوف وحاول تعليله بالاعتماد على ما زعم أنه في الإسلام من مؤشرات تدعو إلى الخوف منه ، وإلى التنبؤ بصراع حاد بينه وبين الحضارات الأخرى .

---

1 ـ محمد بن صالح العلي ، " الخوف من حكم الإسلاميين (فوبيا الإسلاميين) ، تاريخ الاطلاع : 2015/05/05

نقلا عن : http://islamstory.com/ar

* غني عن التوضيح بأن هذا الخوف ليس لدى جميع الأطياف الفكرية، وإنما من بعض الأطياف المعادية للتيار الإسلامي كالعلمانيين والليبراليين واليساريين.

و يرى **هنتنغتون** أن الصدام يتوقف عن مدى تكون عوامل الصراعات بين الدول، ويرى أن القوى المحركة للإسلام هي المصدر المستمر للتصادم، و نرى هذا في قول بعض الغربيين بما فيهم الرئيس **بيل كلنتون** " إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، و إما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين. [1]

وقد **حاول هنتنغتون** من خلاله نظريته تحديد ملامح الصراع الدولي القائم بعد نهاية الحرب الباردة ، ففي هذه النظرية يرى **هنتنغتون** أن الصراعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة

ستكون صراعات بين الأمم و المجموعات الثقافية والحضارية المختلفة لا بين الدول، فهو يقول في هذا الصدد: " الغرض الذي اقدمه، هو أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافة و المصدر المسيطر سيكون ثقافيا. "

و بخصوص مكانة الإسلام ضمن هذه النظرية **فهنتنغتون** يرى أن الصراع الأساسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة سيقع بين الغرب والحضارات الأخرى، ومن جهة ثانية يرى أن التكتل الحضاري الإسلامي قد يواجه التكتلات الحضارية المجاورة له (المسيحية الغربية ـ الكتلة الهندوسية ـ الكتلة الإفريقية). [2]

و لا شك ان أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، إذا لم تكن قد غيرت العالم فعلا، فإنها فجرت قضايا كبيرة، و خاصة في ما يخص العلاقة بين الثقافات وبالتحديد ثقافتنا العربية الإسلامية و الثقافة الغربية، فالحديث عن الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر حديث ذو شجون، فالأحداث كانت لها تأثيرات وانعكاسات ليست فقط على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية، بل على المنظومة العربية والإسلامية ككل .

1- صموئيل هنتنغتون ، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة : طلعت الشايب، ط3، 1999 ، ص 338.

2 - إدريس لكريني ، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**، ط1،مراكش ، المطبعة والوراقة الوطنية، 2005 ، ص ص 136 ، 137.

لقد تعرضت الحركات الإسلامية إلى جملة من العراقيل كانت تهدف بأجمعها إلى منع الإسلامين من الوصول إلى السلطة، و من جملة هذه المظاهر التي تعرضت لها الحركات الإسلامية في مصر نذكر :

ـ التهميش : يعد تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها عقب أحداث 11 سبتمبر سمة رئيسية تحكم جل و أغلب الحركات، ليس فقط في مصر بل في كل المنطقة العربية.

ـ اعتقالات و مطاردات لقيادات و ناشطي الحركات الإسلامية: بفعل الإملاءات الخارجية نجد إن معظم دول الشرق الأوسط أصبحت تضيق على الحركات الإسلامية، بل قد تجرأت بعد هجمات الحادي من سبتمبر على مساومة أعضاء و منتسبي الحركات الإسلامية في جملة الحقوق من نزع الجنسية وبيروقراطية صريحة في استخراج أدنى الوثائق مثل جواز السفر أو حتى المساومة في بعض أهالي أعضاء هاته الحركات، ولا تزال بعض الدول ترفض حتى الاعتراف الرسمي بنشاط بعض الحركات الإسلامية رغم أنه من البديهي المشاركة في اللعبة السياسية، ففي مصر مثـــــلا لا يزال حرمان القوى والجماعات السياسية ذات الطابع الإسلامي من حق الحصول على حزب علني وقانوني ، وبديهي أن تلك القوى تملك رصيدا في الشارع المصري، وبالتالي فإن حجبها على الشرعية يساهم في عدم تطور الحياة السياسية المصري.

ـ الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة : إن فكرة المشاركة في السلطة من قبل أي جماعة سياسية تقبل أصول اللعبة السياسية هو مطلب عادي لا شيء يشوبه، ووصول الإسلاميين إلى السلطة هو أمر طبيعي كذلك لكن حرمانهم من الوصول إلى السلطة بوسائل متعددة منذ نشأت تلك الحركات كان جريمة ضد الشرعية وضد رغبة الناس وضد مبادئ القانون، لكن تجذر هذا الحرمان عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتمر الحيلولة دونه بكل الوسائل بما فيها القهر و القمع و المنع و التعذيب و السجون و الدعاية السوداء ... إلخ

غير أن بوادر الانفراج هي التي تسمح للإسلاميين من المشاركة في السلطة ،إلا أن هذا السماح ليس بريء بل هو مؤامرة لتوريطهم و إضعاف قوتهم، فعقب ثورة 25 يناير 2011 التي سمحت بأكبر انفتاح سياسي في تاريخ مصر تمكنت الأحزاب الإسلامية من حصد الأغلبية البرلمانية في المجالس المنتخبة، ناهيك عن فوز محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين برئاسة الجمهورية لكن هذا الوضع لم يعمر طويلا حيث شهدت مصر عدت أحداث متتالية إنتهت بإزاحة **محمد مرسي** من الحكم بعد 09 أشهر من انتخابه . [1]

وهو الأمر الذي بين بوضوح حقيقة عدم ارتياح النخب الليبرالية العلمانية، والنخب العسكرية المصرية من حكم الإسلاميين، فقد قادت النخب المدنية الليبرالية العلمانية الثورة ضد حكم الإسلامين، الأمر الذي تحجج به العسكر على إزاحة محمد مرسي من الحكم ، بحجة تصحيح مسار الثورة المصرية .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل عمد النظام المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي إلى ورفع عدة دعاوى لحل تلك الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية لمنعها من خوض الانتخابات البرلمانية القادمة بعدما صدر في 9 أوت حكم قضائي بحل حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتتهم الدعاوى الأحزاب الإسلامية "بمخالفة الدستور والخروج عن سياق إنشائها واتهام بعض قادتها بممارسة الإرهاب".

يأتي ذلك على خلفية معارضة هذه الأحزاب لانقلاب 3 يوليو 2013، ومن أبرز الأحزاب المرشحة للحل: الوطن، البناء والتنمية، الوسط، الاستقلال، الأصالة، الفضيلة، الإصلاح والنهضة، العمل الإسلامي، وحزب النور هذا الأخير الذي ساند الانقلاب وفض اعتصامي رابعـــة والنهضة. [2]

---

1 ـ رمضان عبد الاله ، " الأحزاب الدينية بمصر... أي مصير ينتظرها " تاريخ الاطلاع 2015/05/05
نقلا عن الموقع http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

2 ـ رمضان عبد الاله ، نفس المرجع.

المبحث الثالث :الإشكاليات الخارجية للتحول الديمقراطي في مصر:

للعوامل الخارجية تأثير خاص على العملية الديمقراطية ما يؤكد ذلك بعض التأثيرات الخارجية أو بالأحرى الإشكاليات التي تواجه البلدان في تحولها الديمقراطي فمثلا اليابان و ألمانيا تحولت إلى الديمقراطية على أيدي الحلفاء ولم تحصل تغيرات في دول أوربا الشرقية إلا بعد رفع الاتحاد السوفياتي اليد عن دول أوربا الشرقية .

وإما بالنسبة للحالة المصرية فالبيئة الخارجية و العالمية لعبت دورا هاما في عملية التحول ومن ذلك علاقتها الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فهل كل منها يدفع بقوة من اجل القضاء على الثورة والوقوف في وجه تحول النظام سياسي ؟

المطلب الأول :إشكالية العلاقة مع الغرب " الولايات المتحدة الأمريكية "

في السنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت مصر في اهتمامات الدبلوماسية الأمريكية كما أن اهتمام واشنطن ببترول الشرق الأوسط بشكل متزايد بدا يؤثر في العلاقات المصرية ـ الأمريكية.

بداية سجل إلغاء الامتيازات عام 1937 والتي كانت القوى الأوربية قد فرضتها في القرن التاسع عشر بداية سياسة أمريكية جزئية تسعى إلى تجريد بريطانيا من مركزها ونفوذها المسيطر على مصر وإقامة أساس متين لعلاقات مصرية أمريكية لا يفسدها الارتباط بالاستعمار البريطاني[1] وحتى تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعها هذا قامت بعدة آليات و خطط من بينها المعونات التي تقدمها لمصر، فمنذ منتصف السبعينيات كانت المساعدات الاقتصادية و العسكرية لمصر حافز إليها للمضي في مسار التسوية فلم يستهدف جانب المعونات الأمريكية لمصر جذور الفقر و الأمية فقط كما وضعتها كخطة في عام 1952 عندما قالت الحكومة الأمريكية يجب أن تكون العلاقات المصرية الأمريكية قائمة على أساس شعارات الإعلان بوجوب عودة الحكم الديمقراطي إلى مصر وقيام حكومة ممثلة للشعب تمثيلا حقيقيا وعلى أن يكون مفهوما بصورة ضمنية وسرية.

1- جيفري أروتسون، **العلاقات المصرية الأمريكية 1946، 1956**، تر:السيد أمين شلبي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996، ص 19.

و الشروط اللازمة لقيام حكم ديمقراطي لن يكون إلا بالأساليب التالية:

*إلغاء الأمية.

*إنشاء طبقة كبيرة ومستقرة.

*وأن يشعر الشعب بأن هذه الصورة حكومته وليست حكومة مفروضة من قبل الفرنسيين و الأتراك أو البريطانيين أو الطبقة العليا في مصر

*إبراز بعض المثل و القيم المحلية حتى تكن نمو منظمات ديمقراطية تكون صورة عن الواقع مصر لا نسخة مستوردة من بريطانيا ولا من الولايات المتحدة. [1]

ولكن في الحقيقة الأمر المعونة الأمريكية لها أسباب و خلفيات منها سياسية أو اقتصادية ومنها دعم المصالح الأمريكية الجيو ستراتيجية و خاصة في العراق و أفغانستان و باكستان والأردن و حتى مصر ويمكن إجمال هذه الدوافع فيما يلي :

أ ـ الدوافع الاقتصادية :تحقق الولايات المتحدة من استمرار برنامج المعونة مكاسب اقتصادية وأولويات تصب في صالح دعم الاقتصاد الأمريكي، حتى ذهب البعض أن استمرار المعونة بما تحتوي من شروط مجحفة تتعلق باستخدام خبراء أمريكان ووسائل نقل أمريكية وغير ذلك يحول المعونة لتصبح معونة للولايات المتحدة الأمريكية ومن أهم الأمثلة التي توضح ذلك :

ـ الشروط المتعلقة ببرنامج الدعم السلعي : تتضمن اتفاقية المعونة على أن السلع الممولة من هذه المنحة أو القرض تكون أصلها و منشؤها الولايات المتحدة الأمريكية ويتضح من هذه الاتفاقية أن مصر مجبرة على شراء هذه سلع المحددة بشرط كونها أمريكية المنشأ وبالتأكيد تحقق ذلك للولايات المتحدة فوائد و مزايا.

ـ تشترط المعونة حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أي زيادة في مشتريات التجارة الزراعية لمصر، مما يعني إهدار حق مصر في الاختيار بين البدائل المختلفة في السوق و اضطرارها لشراء منتجات أمريكية المنشأ. [2]

1ـ جيفري أروتسون، نفس المرجع ، ص 19.

2ـ لويس جاردنر، **مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك**، تر: فاطمة نصر، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2013، ص 10.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك مدى العلاقة المهمة التي تربطها مع مصر فتحاول في كل مرة مساندة أو عدم مساندة النظام السياسي الذي يتماشى ومصالحها في المنطقة.

فالبداية كانت مع جمال عبد الناصر الذي اجبر إصراره على قيادة العالم العربي بعيدا عن الاعتماد عن الولايات المتحدة والغرب أثناء الحرب الباردة، ثم كانت مبادرة السادات الجسورة

والمتهورة بدءا بحرب أكتوبر عام 1973، وبعدها اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وبعد اغتيال السادات، ظهر مبارك الذي توافق طموحه الهائل في الحكم مع رغبة واشنطن جعل مصر ما ضلت دائما تريده لها "حليفا تابعا وموواليا لها يتصدى للمشاعر و التوجيهات القومية الراديكالية في العالم العربي ويثبطها " فحافظ بذلك على اتفاقية السلام التي وقعها السادات مع إسرائيل وبالطبع الحصول على مقابل مادي لتلك الخدمات فقدمت أنذلك لحسني مبارك 1.5 مليار دولار سنويا نظير ما أسمته بالمساعدات العسكرية مقابل خدمات داخلية لصالحها . [1]

فالولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى الوقوف أمام أي خطر يهدد مصالحها .

ب ـ الدوافع السياسية و الاستراتيجية :

- الحرص على بقاء علاقات مصر مع دول حوض النيل وخاصة السودان وعدم تعرض أمنها المائي للخطر.

- الحرص على عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة والاستمرار في بناء المنظومة التي أحكمت صنعها في الدول العربية (تكوين نخب فاسدة علمانية أو عسكرية وضمان التبعية السياسية والهيكلية والاقتصادية) .

- التفرقة بين نظام ديمقراطي يحكمه الإسلاميين وبين نظام إسلامي .

ينص الفصل (511)من قانون الأمن المتبادل فقرته الثانية على أنه "لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية أو فنية لأية دولة من الدول إذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة"

إذا فهناك مصالح سياسية أمريكية بالغة الأهمية تدفعها لتقديم المساعدة لمصر فقد كانت اكبر معونة تقدم لها منذ منتصف السبعينيات ويمكن تلخيص أهم دوافعها فيما يلي : [2]

1ـ لويس جاردنر، نفس المرجع، ص 10.

2ـ عمار أحمد فايد، " المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير" ، **مجلة ملفات سياسية** ، مركز الدراسات والابحاث، العدد 01، السنة الأولى 2012 ، ص ص 16- 18.

1ـ الحفاظ على مسار التسوية : فالولايات المتحدة تلتزم بشكل معلن بأمن إسرائيل ويمكن القول إن من أسباب التوتر مع نظام الثورة كان بسبب مواقف من إسرائيل ورفض إقامة علاقات معها ومن هنا لا يخفي على أحد الارتباط بين نهج التسوية الذي اعتمده "السادات" وبين استئناف العلاقة وبدا برنامج المعونة.

وقد أكدت وثائق لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية أن المعونة المقدمة لمصر تهدف لتحقيق ثلاث مسارات مهمة هي:

*وضع الإطار النظري الذي يمهد لهذا التعاون حيث قامت الوكالة الأمريكية للتنمية بتمويل دراسة 1997 عن أوجه التعاون بين مصر و إسرائيل.

*الدعم المالي و الفني لمجريات التطبيع مثل مشروع المزرعة التجريبية .

*إعطاء أولوية في مخصصات المعونة لقناة السويس دون غيرها من المناطق فكانت أول معونة مقدمة لمصر لتطهير القناة وإعادة إعمارها.

ومن المصالح الاستراتيجية والأمنية للولايات المتحدة في المنطقة ككل:

*الالتزام بأمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعي، والالتزام بأمن الدول الصديقة ومن بينها مصر

*الحفاظ على السلام المصري الإسرائيلي واعتباره مصلحة أمريكية. [1]

*والتحذير من عزل النظام المصري عن المنظومة الاقتصادية الغربية ومنع تصدير النموذج الإسلامي للغرب. [2]

المطلب الثاني: إشكالية العلاقة مع إسرائيل:

بدأت العلاقات الإسرائيلية المصرية منذ أن وقع على معاهدة سلام تاريخية في 1978/09/17 بين إسرائيل ومصر، عرفت باسم كامب ديفيد، ودخلت حيز التنفيذ في 1979/03/26 ،وقد صافح الرئيس المصري "أنور السادات رئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحيم بيجين"، وذلك برعاية الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" لتبدأ حقبة جديدة في الشرق الأوسط، و يعد هذا الاتفاق

1- عمار أحمد فايد، نفس المرجع ، ص 19.

2- أحمد فهي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

بمثابة النقطة المحورية في علاقات مصر مع إسرائيل.

و الاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين: الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية و مستقبل الضفة الغربية و قطاع غزة، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر و الكيان الإسرائيلي، وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط

تضبط وجود قواتها فيها، كما وافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، و تطبيع العلاقات سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا مع الكيان الإسرائيلي، وكما سمحت الاتفاقية بمرور السفن من قناة السويس و الاعتراف بمعابر تيران .

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت الاتفاقية إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات واقترحت حكما ذاتيا فلسطينيا في الضفة والقطاع، بحيث يشترك في المفاوضات (مصر، إسرائيل، الأردن) وممثلين عن الضفة و القطاع ومن حق الطرف الإسرائيلي رفضهم أو قبولهم. [1]

وبالرغم من ردة الفعل التي اتسمت بالرفض الشديد لسلوك القيادة المصرية تمثل بالخطوات التي أدت إلى تشكيل جبهة الصمود و التصدي وميثاق الوحدة السورية العراقية على أنها محاولة لتقديم استراتيجية بديلة لسياسة الرئيس السابق "انو السادات" إلا أنها باءت بالفشل. [2]

بيد أن اتفاقية كامب ديفيد لم تنه من المنظور الإسرائيلي الصراع بين مصر وإسرائيل لكنه منحته شكلا جديدا، فبعد توقيع المعاهدة استمر الصراع على جملة من القضايا، وفي مقدمتها الصراع على المكانة والدور والنفوذ وقدرة التأثير في تطور الأحداث في المنطقة وقد استندت إسرائيل في إدارة هذا الصراع إلى عوامل قوتها وأهمها:

- التفوق العسكري على مصر و بقية الدول العربية في الأسلحة التقليدية.

- احتكار السلاح النووي في المنطقة.

- الوضع الاقتصادي الذي يقترب فيه معدل دخل الفرد السنوي منذ عقدين.

1- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، بيروت، قسم الأرشيف والمعلومات، 2012، ص 7.

2- خلدون الأسمر، **انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية**، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 96.

- تمتعها بعلاقات قوية للغاية مع الولايات المتحدة التي تحصل إسرائيل بموجبها على دعم أمريكي مهم و حيوي في المجالات الاقتصادية و العسكرية و السياسية، بهدف استمرار تفوق إسرائيل على جميع الدول العربية.

و استنادا إلى عوامل قوتها سعت "إسرائيل" إلى التقليل من مكانة "مصر" و تهميش دورها العربي الإقليمي.

كما حاولت "إسرائيل" فرض أجندتها على مصر فيما يخص قضايا الصراع في المنطقة و في مقدمتها القضية الفلسطينية، مما جعل النظام في مصر يبدو و كأنه مروج للسياسة الإسرائيلية، تجاه هذه القضية و قضايا أخرى، تحت أغطية "الوساطة" ومكافحة "الإرهاب" و التصدي" للتطرف الإسلامي".[1]

لقد ضمنت إسرائيل علاقات متينة مع "مصر" وهذا بدءا من اتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين الذي حاول النظام السياسي المصري من خلالها التمسك بها من نظام إلى نظام آخر بدءا من عهد السادات إلى حكم مبارك.

لقد استطاعت إسرائيل أن تجعل "مصر" حليفا لها يخدم مصالحها في المنطقة العربية، و هذا بمساعدة أمريكا فمثلا السياسة التي تقام بتدشينها "كيسنجر" بين إسرائيل ومصر جذابة لأنها ووقفا" لكميل منصور" في كتابة "أكثر من تحالف" أتاحت إبقاء العرب في موقع التوسل لأطول فترة. [2]

كما كانت السنوات الثلاثين من حكم الرئيس" مبارك" خاضت خلالها إسرائيل عدة حروب منظمة بالإضافة إلى عدوانها المستمر و المفتوح على الشعب الفلسطيني في المقابل لم تخض مصر ولا حرب واحدة والتزمت فيها بمعاهدة السلام ، على حساب اتفاقية الدفاع المشترك ولم تستطع أن توقف دبلوماسيا آلة القتل الإسرائيلية مرة واحدة

فعلى مدار سنوات حكم مبارك تميزت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل بالاستقرار وتجاوز الطرفان أحداث جساما، كان أكثرها تكرارا تعدد مقتل جنود مصريين على نقاط الحدود

1- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، مرجع سبق ذكره، ص 8.
2- مروان بشارة،" أهداف الولايات المتحدة و إستراتيجياتها في العالم العربي " في أحمد سعيد نوفل وآخرون ، **التداعيات الجيو ستراتيجية للثورات العربية** ،ط1، بيروت : مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014، ص 118.

المشتركة بالرصاص الإسرائيلي وهو ما كان في غالب الأحوال يمر مرور الكرام، كما تمكنت إسرائيل في فترة حسني مبارك من تدمير المفاعلات النووية في العراق ، كما وقفت مصر عاجزة أمام قيام إسرائيل باجتياح لبنان عام 1982 ولم تستطع طوال أشهر الاجتياح الثلاثة القيام بأي عمل من شأنه تهديد إسرائيل ، والضغط عليها للانسحاب من لبنان أو وقف عملياتها

العسكرية ، وبالمقابل ضمنت إسرائيل موقف النظام المصري خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى ولم تقلق من حكومتها على مصالحها من أي رد فعل رسمي رغم الاحتجاجات الشعبية المصرية العارمة. [1]

لقد كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية عقبة حقيقية أمام التحول الديمقراطي في مصر ويمكننا أن نوجز أهم النقاط التي شكلت عائقا من عوائق التحول نحو الديمقراطية في مصر فيما يلي:

- التصريحات التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي بقوله "لابد على أي نظام جديد في مصر الالتزام بمعاهدة السلام كامب ديفيد القائمة بين الجانبين لأنه إذا حل نظام متشدد أخر فستكون النتيجة صادمة للديمقراطية و السلام".

- نشوء نظام حكم ديني متشدد في مصر لن يجعل الأوضاع في هذا البلد أفضل حالا مما كانت عليه في ظل النظام الحالي رغم التزامه بالثوابت الديمقراطية.

- سعي إسرائيل للحفاظ على اتفاقية السلام بين مصر و الأردن والسعي بأية طريقة لعقد السلام مع سوريا.

- القلق الإسرائيلي إزاء القرار المصري بالسماح للبوارج الإيرانية من عبور قناة السويس وشق طريقها نحو الشواطئ السورية.

- خوف إسرائيل من جهات متطرفة كالإخوان المسلمين من استغلال الديمقراطية. [2]

ـ الخوف من الاستبداد والانفراد بالسلطة.

1- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 9 ، 10.

2- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101 ، 102.

- سعي إسرائيل لشيطنة كل حدث ديمقراطي نحو طريق ديمقراطي من خلال الخوف من خطورة وصول الإسلاميين للحكم.

- التخوف من عدم استمرارية إدارة إسرائيل للوضع على الحدود المصرية الإسرائيلية بنفس الأسلوب الذي كان يدار في العقود الماضية.[1]

- وفي الشأن الاقتصادي :تخوف إسرائيل من إغلاق قناة السويس أمام الحركة البحرية الإسرائيلية وفي هذا الشأن كانت دائما تحاول أن تضع خطة لبناء خط للسكة الحديدية يربط بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وساحل البحر الأحمر ويوفر طريقا جديدا للتجارة بين أسيا و أوروبا .

- محاولة إسرائيل للحفاظ على اتفاقية تصدير الغاز المصري.

لقد نجحت إسرائيل منذ ثلاث عقود من تحييد مصر من الصراع العربي الإسرائيلي منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد، وعدت القيادة الإسرائيلية ذلك ذخرا استراتيجيا على الصعيد السياسي و العسكري و الأمني فالاقتصادي، فمصر التي كانت حجر الزاوية في هذا الصراع لم تعد تشكل قلقا كبيرا للدولة العبرية منذ توقيع المعاهدة. [2]

ولذلك وقفت كحجر تعثر أمام النظام السياسي المصري في أحداث التغيير نحو الديمقراطية.

1- محمد سمير الجبور، نفس المرجع ، ص 103.

2- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 - 68.

خلاصة و استنتاجات:

بالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها مصر فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة توزيع الثروة، اذا استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة ، بينما همش قطاع واسع من الشعب المصري ، وقد تزايدت تلك

الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مع التوجه لتبني آليات السوق و التجارة الحرة ، وتراجع الدور الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، كما يعاني الشعب المصري من القمع والاستبداد ، وغياب الحقوق والحريات و انتهاكات واسعة كحقوق الإنسان مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الآسرة الحاكمة .

كل هذه العوامل أسهمت في ظهور بوادر الاتجاه نحو التغيير و ما شهدته الأنظمة العربية المعاصرة ومن بينها مصر، من تغيرات كالاتجاه نحو الانتفاضات و الثورات الشعبية،

و رغم تعدد عوامل التحول الديمقراطي سواء منها الداخلية أو الخارجية ، ورغم تعدد الإشكاليات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في مصر فإن الإشكالية الأكبر الذي واجهة موجه التحول الديمقراطي فيها هي إشكالية العلاقات داخل السلطة والتي انعكست بدورها في بروز العامل الخارجي كمحدد ة مهم لعب دوره الأساسي في إعاقة مسار التحول الديمقراطي .

الفصل الثالث

تحديات موجـــــة

التحول الديمقراطي في مصر

أدت حالة الاحتقان السياسي الذي شهدته مصر إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية بعضها ذات صبغة اجتماعية أو سياسية و بعضها ذات صبغة دينية

كما فشل النظام المصري في تحقيق الاندماج الوطني بين الحركات والجماعات الدينية والسياسية المختلفة ، فتعرضت معظم الأقليات أو الأغلبيان المهمشة إلى مظاهر الإقصاء و التهميش و التمييز خاصة في السنوات الأخيرة.

ومع تزايد مظاهر القهر السياسي و الاجتماعي، وما عرفه النظام الدولي من تغير و تصاعد قوى إقليمية و عالمية بدأت الجماعات المهمشة في مصر تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية.

ففي ظل أحداث الربيع العربي، فمصر ثاني بلد عربي بعد تونس ينتفض ضد النظام المستبد فقد انتفض الشعب المصري ليس فقط للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، بل ثورة شعبية لأسقاط النظام، ثورة تطالب بتطبيق بالديمقراطية كآلية للحكم و التسيير ، وهو الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات :

ـ ما هي أسباب الثورة المصرية، و هل استمرت و دامت و حققت أهدافها؟

ـ كيف تعاملت الثورة مع رموز النظام السابق، و هل نجاح الثورة في إسقاط النظام معناه تحقق التحول الديمقراطي ؟

ـ فيما تمثلت أهم العراقيل التي اعترضت الثورة المصرية ؟ وهل استطاعت الثورة تجاوزها و التقليل من حدتها ؟ أم أن هذه العراقيل استطاعت إلغاء الثورة وتوقيف مسيرة التحول الديمقراطي في بدايتها؟

المبحث الأول: الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في مصر

تتسم ظروف الاحتجاج والرفض والانتفاض أو الثورة بطابعها الشمولي، وترتبط أساسا بقضايا تؤثّر في حياة الناس اليومية، ولا بد أن يكون لها انعكاس على طبيعة حياة المجتمع، وتختلف هذه الظروف الموضوعية من حقبة إلى أخرى، لكنها في معظم الحالات محصلة تاريخية وثقافية.

و تنشأ الثورات في الغالب من عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو استبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب، و في الغالب تتم الثورات التي يتوقف عليها مصير الأمم بالتدريج، و هذا ما يجعل المؤرخين يلاقون مصاعب في تعيين بداياتها.

المطلب الأول: ثورة 25 جانفي 2011 وإسقاط النظام

من بين الدول التي كانت في صدارة الحدث " الربيع العربي" هي تونس ثم مصر، فهذه الأخيرة استقطبتها قضية الديمقراطية، فالتجربة المصرية تختلف عن غيرها من الانتفاضات المكللة مثلها بالنجاحات، في مجال حيوي وأساسي؛ يتجلى في أن الأحداث الشعبية التي أدت إلى ما يُعرف اليوم بـ "ثورة 25 يناير" كانت تفتقر إلى قيادة معروفة، وإلى بيان مكتوب، وبرنامج سياسي. [1]

ومع ذلك، فإن ثورة 25 يناير عرفت نوعا من "القيادة الغائبة"، التي تتشكل من تجمع غير متماسك من الشبان (في معظمهم)، ينتمون إلى خلفيات سياسية وعقائدية واجتماعية شتى، وكان الهدف الأول الذي وحدهم يكمن في الرغبة العارمة في الحرية، وفي رفع مستوى الحياة - بمعناه الأوسع- للأغلبية العظمى من المصريين، وكان القاسم المشترك بين هؤلاء الشبان أيضا مستوى الانضباط والمثابرة والمقدرة على إرساء أشكال تنظيم عصري بهدف تحقيق مطالبهم، فكانوا متحررين من الانقسام العقائدي والأنانية والعقيدة الحزبية التي وسمت علاقات الجيل القديم للسياسيين المصريين، وقد ارتضى هؤلاء القادة الشبان المساومة حالما تطلبت المتغيرات على الأرض ذلك، فيما لم يغب أبدا عن أنظارهم هدفهم الرئيسي، ومن هنا حقق التنظيم نجاحا عظيما خلال مرحلة الإعداد لتظاهرة 25 يناير، وخلال ما أعقبها من أحداث. [2]

1- مصطفى حمارنة، **مصر 2011 من الحراك إلى الثورة** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، أفريل 2011، ص 2.

2- ظافر فواز يوسف جبري، **أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية** ، رسالة مقدمة للنيل شهادة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس 2013، ص ص 20.

كانت ثورة 25 يناير لا مركزية ولا مؤسسية و كانت بمثابة ثورة رخوة ولكنها متناغمة و قوية ومترابطة، كما أنها كانت لا رأس لها و إن كان فيها تخطيط، وتعرف طريقها وتحاول المحافظة عليها، و اعتبرها البعض " ثورة في أنماط الثورات" الوسيلة التي ابتكرها أبناء الشعب العربي في تونس ، مصر و ليبيا ...هي الثورة بالكتل البشرية لإزاحة النظام المستبد بعد هدم جدار الخوف.

ويمكن تعريف ثورة 25 يناير 2011 المصرية بأنها " ثورة سياسية سلمية شعبية بهدف إسقاط نظام مبارك طلبا للحرية والعيش والعدالة و الكرامة، و رفضا للظلم والفساد والاستبداد، كسر الشعب فيها حاجز الخوف واستخدم رواد منه شبكة الأنترنت لانطلاقتها، و نجحت في تنحية حسني مبارك".[1]

بدأت انتفاضة شعبية غير مسبوقة يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير 2011 احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك، ومن جملة أسباب اندلاع ثورة 25 يناير المصرية نذكر أهمها:

- قانون الطوارئ: وهو القانون المعمول به منذ عام 1967، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل "تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة".

- سطوة رجال الشرطة: ففي ظل العمل بقانون الطوارئ عانى المواطن المصري من الظلم وانتهاك حقوقه التي تتمثل في طرق القبض والحبس والقتل، ومن أشهر هذه الأحداث مقتل الشاب الإسكندري خالد محمد سعيد الذي توفي على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو 2010.

ويصل إجمالي ضحايا عنف وزارة الداخلية المصرية لنحو 350 (شهيد) في آخر ثلاث سنوات حسب تقديرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. [2]

- حسني مبارك: استمرار الفترة الرئاسية لحسني مبارك منذ عام 1981، وطوال ثلاثين عامـــا

1- ظافر فواز يوسف جبري، نفس المرجع ، ص 21.

2- حسام رمضان ، " أسباب قيام الثورة - أسباب ثورة 25 يناير" تاريخ الاطلاع 2015/05/08
http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution-cause

تعرضت فيها مصر للسرقة والنهب من حاشيته ووزراء حكوماته المتعاقبة، ما كان له الأثر الكبير على التدهور الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلي التراجع الملحوظ في مستوي التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم.

- سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: ففي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية* قيمت مصر بـ 3,1 عام 2010 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللي الدولة، حيث أن 10 تعني نظيفة جدا و 0 تعني شديدة الفساد، وتحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير.

- انتخابات مجلسي الشعب والشورى : قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات أجريت الانتخابات البرلمانية في مصر لمجلسي الشعب والشورى، والتي حصد فيها الحزب الوطني الحاكم على ما يزيد عن 95% من مقاعد المجلسين، ماحيا بشكل كامل أي تمثيل للمعارضة، الأمر الذي أصاب المواطنين بالإحباط، ودفع قوى سياسية عدة لوصفها بأسوأ انتخابات برلمانية في التاريخ المصري لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري، بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف عليها بعد أن أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية، ومنع الإخوان المسلمون من المشاركة فيها بشكل قانوني.

- ظاهرة البوعزيزية: على الرغم من أن ظاهرة البوعزيزية التي تنسب إلى التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه، ظاهرة يخجل التاريخ من ذكرها إلا أنها أدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية ومحاكمة الفاسدين والطغاة في عدة دول، وقبل أسبوع من بداية الأحداث، قام أربعة مواطنين** مصريين في الثلاثاء 18 يناير 2011 بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية . [1]

- مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت: ربما لا يمكن تصنيف مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتوتير) كسبب رئيسي لقيام ثورة لكنها تبقى حلقة وصل ومحرك مهم للأحداث.

---

* منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي.
** هم : ـ محمد فاروق حسن (القاهرة) ـ سيد علي (القاهرة) أحمد هاشم السيد (الإسكندرية) ـ محمد عاشور سرور (القاهرة)

1- حسام رمضان ، نفس المرجع.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية وفوز المسلمين

نجحت ثورة 25 يناير في إسقاط حسني مبارك، و بعد فترة انتقالية تم تنظيم انتخابات رئاسية في عام 2012 فكان إقبال المصريين كبيرا على المشاركة فيها طامحين إلى إنهاء المرحلة الانتقالية التي طالت أكثر من المتوقع والمخطط له، وقد جاءت النتائج النهائية للانتخابات صادمة للبعض، إذ أسهم تشتت الأصوات على مرشحي الثورة العديدين في وصول الفريق احمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، والدكتور محمد مرسي مرشح حزب العدالة والحرية التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وأفضت جولة الإعادة فوز مرسي بفارق بسيط عن منافسه احمد شفيق.[1]

فقد بلغ من يحق له التصويت بحسب البيانات الرسمية 50 مليون مصري في بداية انتخابات مجلس الشعب وبلغت نسبة المشاركة 60 % أي إن عدد المشاركين بلغ 30 مليون ناخب تقريبا، وعدد الذين انتخبوا الإسلاميين 70 % أي نحو 21 مليون ناخب.[2]

لقد كانت نتيجة المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية مفاجئة بكل المقاييس فقد جاء الدكتور مرسي في المرتبة الأولى يليه الفريق شفيق بفارق ضئيل، حيث حاز مرسي على5 ملايين صوت

وفي الأربعاء 13 يونيو 2012 نشرت جريدة الوطن المصرية مقالا بعنوان :هل يصل القطار إلى محطته الأخيرة؟ ، تناولت فيه تلك اللحظات الحرجة التي سبقت عملية التصويت في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة، وعلى خلاف ما كان متوقعا لم تتجاوز نسبة التصويت في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، 50% وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- الدعوة للمقاطعة.
- الحيرة في الاختيار بين من هو الرئيس.
- الإحساس السائد بأن الانتخابات ستزور لا محالة.
- انصراف كتل تصويتية كانت مرتبطة بالمرشحين الأخرين.

1- المركز العربي للأبحاث و الدراسات، **الانتخابات الرئاسية 2012**، وحدة تحليل السياسات 2012، ص 3.

2- أنور محمود زناتي، **مصر2013**، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2012، ص 3.

ـ الإحباط الذي خلفه حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب وحله.[1]

وبالرغم من ذلك هناك دلالات واضحة على فوز الإسلاميين:

ـ قدرة الإسلاميين على إحداث تغيير قانوني أو دستوري بأغلبية تتجاوز الثلثين.

ـ ضرورة انعكاس هذه النسبة بصورة تلقائية أي تدريجية في تأليف الحكومة القادمة.

ـ سيطرة الإسلاميين المطلقة ستقلل إلى درجة كبيرة مظاهر الفساد.

ـ نجاح الإسلاميين في مصر فرصة تاريخية لإعادة الدولة من جديد وتقديم نموذج سياسي إيجابي للحكم سوف يدفع الشعوب في دول المنطقة للمطالبة بالتغيير.

وبعد تسليم مرسي للسلطة بدا في إجراء تعديلات على مستوى السلطة أهمها قيام الرئيس مرسي في 08 يوليو 2012 بإصدار القرار الجمهوري رقم 11 لسنة 2012 بحسب القرار رقم 350 لسنة 2012 وعودة مجلس الشعب لعقد جلساته لحين إجراء انتخابات جديدة ، فتباينت ردود الأفعال اتجاه هذا القرار، فهناك من اعتبره انتهاك لسيادة القانون وهناك من رآه وضع للأمور في نصابها.

وفي 10 يوليو 2012 عقد مجلس الشعب جلسته العامة بناء على دعوة من رئيسه سعد الكتاتني وقد أعلنت آنذاك بعض الأحزاب مقاطعتها لتلك الدعوة اعتراضا للقرار الجمهوري، ومن بين هذه الأحزاب : حزب الوفد ومصر القومي، ومصر الثورة، والمصريين الأحرار والديمقراطيين والتحالف الاشتراكي، بينما دعا عدد من النواب الرئيس مرسي لحضور هذه الجلسة، وقد اكد أستاذ القانون الدستوري ثروة البدوي إن من حق رئيس الجمهورية باعتباره السلطة التشريعية الوحيدة المنتخبة الآن إن يتجاهل القرار الصادر من المشير طنطاوي بحل مجلس الشعب بناء على حكم الدستورية، باعتبار إن هذا القرار قرار سياسي ثوري في المقام الأول.[2]

وفي ضل هذا المشهد السياسي الذي بدا من خلاله مرسي بمهامه في السلطة كانت الانتخابات قد غيرت المشهد السياسي، إلا أنها لم تضع حدا لتوتراتها وطبيعتها الخصامية بل على العــكس

1- محمد حبيب، **الاخوان المسلمون بين الصعود و الرئاسة و تآكل الشرعية**، ط1، القاهرة: المجموعة الدينية للنشر و التوزيع، 2013، ص ص 46-54.

2- نفس المرجع ، ص ص 64 - 70.

الجماعات الإسلامية غير الثورية استمرت في الدعوة إلى نقل مباشر في السلطة إلى المدنيين، حيث اتخذت السلطات العسكرية موقفا متشددا حيال هذه الاحتجاجات بما في ذلك احتجاج كبير في ذكرى انتفاضة 25 يناير، وجادلت في إن الشرعية انتقلت بشكل حاسم من الشارع إلى مؤسسات الدولة، كما أنها كانت تأمل بأن الإحباط الشعبي يستهدف السياسيين والمدنيين وليس المجلس العسكري.[1]

في مساء الثلاثاء 10 يوليو 2012 أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراها بوقف تنفيذ قرار الرئيس مرسي بعودة مجلس الشعب للانعقاد، وبتاريخ 21 نوفمبر 2012 اصدرالرئيس مرسي إعلانا دستوريا يعزز به صلاحياته ويوسع من سلطاته، وقد اشعل هذا الإعلان الكارثي نار السخط والغضب والاحتجاجات على المستوى المجتمعي العام، فقد اجتمع الفرقاء من اللبراليين والقوميين واليساريين في خندق واحد وشكلوا جبهة الإنقاذ في مواجهة الرئيس مرسي الذي بدا على حد وصف الدكتور البرادعي بأنه الحاكم بأمر الله للقرارات التي نص عليها الإعلان الدستوري باعتبارها قرارات دكتاتورية بامتياز، وقد تضمن الإعلان الدستوري المواد التالية:

المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق، وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية :الإعلانات الدستورية والقوانين السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس الشعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، وتنقضي جميع الدعاوي المتعلقة والمنظورة أمام أية جهة قضائية.[2]

المادة الثالثة :يعين النائب العام من بين السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات تبدا من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء.

المادة الرابعة :تستبدل عبارة (تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته سبعة

1- تقرير الشرق الأوسط ـ شمال إفريقيا رقم 121، ضياع المرحلة الانتقالية : العالم طبقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، 24 أفريل 2012، ص 6.

2- محمد حبيب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 72 - 102.

اشهر من تاريخ تشكيلها)، بعبارة (تتولى إعداد مشروع دستوري جديد للبلاد في موعد غايته ستة اشهر من تاريخ تشكيلها) في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

المادة الخامسة :لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة :لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعرقل مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه الدستور.

المادة السابعة : ينشر الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر2012 .

لكن هذا الإعلان الدستوري لم يلق ترحيبا، فقد انقسم الشعب المصري لمؤيد لهذا الإعلان وضم التيار الإسلامي والأخر معارض له وضم كل القوى السياسية على اختلاف أنواعها، فأعلنت القوى المعارضة للإعلان الدستوري يوم الجمعة 22 نوفمبر 2012 عن اعتصامها بميدان التحرير حتى إلغاء الإعلان وإقامة تظاهرة مليونية الثلاثاء 27 نوفمبر 2012، وأقيمت التظاهرات فعلا حيث أعادت للناس ثورة 25 يناير لأذهانهم، وللإشارة فإن هذه الفترة وأكبها مظاهر عنف بين المتظاهرين والإخوان في المحافظات المختلفة وقد تم اقتحام مقرات حزب الحرية والعدالة، وكان من ابرز أثار وتداعيات الإعلان الدستوري الدخول في خصومة مع القضاة الذين شعروا أنه هناك توغلا سافرا من قبل السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وقد علقت الجمعيات العمومية الكثير من المحاكم أعمالها احتجاجا على الإعلان.[1]

فجرى التصويت على الاستفتاء فكانت نسبة المشاركة 32 % ومعنى ذلك أن الذين قاطعوا الاستفتاء بلغت نسبتهم 68% أي ما يعادل 35 مليون مواطن، كما أن الذين قالوا نعم كان عددهم حوالي 1.8 مليون مواطن بينما الذين قالوا لا كانوا حوالي 6.6 مليونا، بعد ذلك دخلت البلاد أزمة سياسية طاحنة دفعت حالة الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين والتيار المدني واللبرالي واليساري إلى أوجها، وإزاء المواقف الحدية لبعض قوى المعارضة ورفضها دعوات

1- محمد حبيب ، نفس المرجع، ص ص 102 - 108.

الحوار كافة، عمدت مؤسسة الرئاسة إلى التقليل من اثر الإعلان الدستوري وحثت الجمعية على إنهاء مشروع الدستور، إذ أن هذا الإعلان يسقط حكما بإصدار الدستور بعد حصول الموافقة الشعبية عليه، واجري الاستفتاء كما سبق وذكرنا، فالبدء من الصفر لا يهدد بدوام مرحلة الفوضى الدستورية فحسب، بل يهدد أيضا بالعودة إلى المربع الأول والصدام من جديد مع مراكز القوى داخل النظام ، ما حتم إصدار قرار تحصين الجمعية التأسيسية ومنع حلها على يد المحكمة الدستورية والتي شكلت في عهد مبارك تأتي يغلب عليها الطابع السياسي للنظام السابق.[1]

وبالرغم من إن مرسي حاول بكل جهده إن يزيد من رصيده الشعبي ودعمهم له بأن قرر في أول اجتماع له مع حكومة الجنزوري زيادة رواتب المعاشات بنسبة 15% كما قرر زيادة معاش الضمان الاجتماعي من 200 إلى 300 جنيه لكسب تأييد الطبقة العريضة من المجتمع المصري التي تعمل في الحكومة أو التي تتلقى معاش الضمان الاجتماعي، ولكن ما لبث مرسي إن بدا مثله مثل المجلس العسكري يصطدم بالمعسكر الثوري الذي اصبح يعتبره احد الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق أهداف الثورة، فسياسات مرسى المتخبطة في المجالين السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى تهمته بأخونة الدولة التي لاحقته عقب اتخاذه قراراته وسلوكه وتصرفاته، علاوة على تورط جماعة الإخوان المسلمين في حوادث عنف أودت بحياة بعض الشباب الثوريين، كل هذا أفقد مرسي التأييد الشعبي بصورة اسرع من اكتسابه لها، كما أدى لضهور بعض الأصوات التي تطالب بتولي الجيش السلطة مرة أخرى، وقد انتهى السخط الشعبي على مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلى ظهور حركات تمرد أعلنت جمعها الملايين من التواقيع اسحب الثقة من مرسي والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة وهذا ما حدث خلال 30يونيو 2013 .[2]

1- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، **الأزمة المصرية مخاض الديمقراطية العسير**، و حدة تحليل السياسات ، ديسمبر 2012، ص ص 3 ، 4.

2- أحمد عبد ربه ، العلاقات المدنية العسكرية في مصر"، **مجلة عمران**، العدد 06، خريف 2013، ص 151.

المطلب الثالث : الثورة المضادة 30 جوان 2012 وتدخل العسكر

إن أولى المخاوف التي تثار، قبل الثورة المصرية و بعدها قضية الدولة الدينية، فكلما نادى مناد من الإسلاميين: نريد دولة إسلامية، أو نحن ندعو لتحكيم الإسلام في دولتنا، أو كلما برز مرشح إسلامي في انتخابات، قام من يقول: إنكم تدعون لدولة دينية، وهذا ما حدث بعد الثورة المصرية ثورة 25 يناير، وما نتج عنها من مساحات واسعة للحريات كان الإسلاميون محرومون منها من قبل، مما أعطاهم دفعا لخوض غمار العمل السياسي، وما حققه الإسلاميون من نسبة كبيرة في الفوز بمقاعد البرلمان المصري الأول بعد الثورة برلمان 2012 ، وبعد وصول الرئيس محمد مرسي إلي الحكم، ونظرا لما لدى البعض من خلفية عن الإسلاميين سواء كانت صحيحة أم غير صحيحة بدأت تتبادر إلى الأذهان مخاوف من طرح الإسلاميـــن و رؤاهم .[1]

و هو ما حدث بالضبط فالعام الأول الذي تقلد فيه محمد مرسي السلطة شهد استقطاب سياسي حاد، فقد شكلت مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش و القضاء والإعلام طرفا أساسيا فيها من خلال تحالفها مع مربع من القوى القومية و اليسارية والليبرالية، وهي قوى سعت إلى تحصيل مكاسب خارج اطار ما تمثله من وزن في صندوق الانتخابات، كما اعتمدت الحراك في الشارع وسيلة لتسوية خلافاتها مع مؤسسة الرئاسة و خصومها السياسيين، وفي المقابل بدا لافتا إن إدارة الرئيس مرسي لم تعبا كثيرا بالانتقادات الموجهة إليها فضلا عن عدم قدرتها و لأسباب مختلفة تفعيل أجهزة الدولة لتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية للمواطنين الذين كانت تطلعاتهم في اعلى مستوياتها بعد ثورة يناير 2011 .

وفي ظل هذه الأجواء شهدت مصر في 30 جوان 2013 تظاهرات تفاوتت التقديرات بشأن حجمها، كان مطلبها الأساسي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، تجاوب الرئيس محمد مرسي معها بإعلان خارطة طريق لم تلقى قبولا لدى القوى التي تقف خلف هذه المظاهرات، إنها بداية للثورة المضادة ضد نظام مرسي وفي 03 يوليو 2013 أعلنت قيادات القوات المسلحة بعد اجتماع مع بعض القيادات المسلحة والرموز الدينية والوطنية " خريطة طريق المستقبل تضمنت تعطيل الدستور المستفتى عليه من الشعب المصري، وتعيين رئيس مؤقت بما يفيد عزل الرئيس الدستوري المنتخب [2]

1- عصام تليمنة، **الخوف من حكم الإسلاميين : عن الدولة المدنية و الحريات و المواطنة وتطبيق الشريعة**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2013، ص ص 9 - 12.

2- قاصد محمود وأخرون ،الأزمة المصرية إلى أين ، في: خريف الأزمات العربية ، الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث، ديسمبر 2013 ، ص 07.

علما أن المؤسسة العسكرية لم تيأس ولم تفشل محاولاتها في الفترة الانتقالية لتقنين وضعها الاستقلالي فحاولت مرة أخرى أثناء الجولة الثانية من الانتخابات فأقدمت على خطوتين في منتهى الأهمية :

الأولى في 2012/06/13 أي قبل انطلاق جولة الإعادة بثلاثة أيام، قامت بمنح الضبطية القضائية لضباط الجيش بالقبض على المدنيين في أي وقت وذلك من خلال وزير العدل (اختراق القضاء كان مبكرا) على اعتبار أن من سلطاته منح الضبطية القضائية في حالات الضرورة، وهو ما تم تبريره ساعاتها باعتبارات متعلقة بضرورة تقنين وضع قوات الجيش الموجودة في الشوارع لعد انتهاء حالة الطوارى، و هو أمر غير مقنع ، كل هذه الأحداث مهدت لثورة مضادة حقيقية [1]

فكانت من ابرز هذه التداعيات والإجراءات إلغاء جميع نتائج الانتخابات السابقة، وبما عرفه كثيرون بأنه انقلاب على الدستورية والديمقراطية، ولكن قطاعا من المصريين رحب بتدخل الجيش لعزل الرئيس مرسي، وعلى رأسه تحالف القوى القومية واليسارية الليبرالية الذي اشتركت رموزه إلى جانب المؤسسة العسكرية في ترتيب أوضاع البلاد و تشكيل حكومة جديدة بينما رفض معظم تيار السياسي الإسلامي إضافة إلى قوى سياسية واجتماعية أخرى هذه الخطوة و عدها انقلابا عسكريا، حيث تأسس ما يعرف بالتحالف الوطني لدعم الشرعية الذي نظم تظاهرات و اعتصامات تركزت في ميداني رابعة العدوية و النهضة في القاهرة لإعادة الشرعية و الدستورية والمسار الديمقراطي على حد تعبير انصار التحالف الوطني لدعم الشرعية . [2]

وبين الثورة والانقلاب ربما لا نبالغ اذا ما زعمنا ان الجيش المصري قد حقق فائدة لا يستهان بها في ثورة 25 يناير، فعلى الرغم من أنه كان يحظى بوضع متميز من نواح شتى إبان حكم مبارك ومن سبقه من رؤساء ذوي الخلفيات العسكرية، بالنظر إلى اعتبارات عديدة منها انتماء الرئيس أو القائد الأعلى إلى المؤسسة العسكرية وحرصه على استبقاء ولاءها ودعمها له ولنظامه، تمكن الجيش من الاحتفاظ بخصوصيته و استقلاليته في كافة شؤونه. [3]

1- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، **مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر** ، دراسة تحليلية ، 15 يناير 2015، ص 19.

2- قاصد محمود و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

3- بشير عبد الفتاح ، بين يناير 2012 و يوليو 2013(جيش مصر في قلب العاصفة) ، **مجلة سياسات عربية** ، دراسات وأوراق تحليلية، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 60.

لقد كانت مرحلة الانقلاب مرحلة جد صعبة فقد عمد النظام من خلالها ومنذ 03 جويلية إلى نشر قوات الجيش والأمن في العديد من القرى والمدن كسياسة لفرض سلطاته ، وشهدت مصر منذ ذلك التاريخ عددا من التطورات ومن ابرزها أحداث الحرس الجمهوري في 07 جويلية و المنصة في 28 أوت و التي راح ضحيتها الألاف من القتلى والجرحى و المعتقلين ، حيث شهدت هذه الأحداث ترتيبات اتخذتها الدولة تتشابه إلى حد كبير مع ترتيبات الحرب و العمليات العسكرية ، وهو ما أدى إلى عنف غير مسبق قابله صمت واضح من قبل معظم النخب السياسية والإعلامية والثقافية المصرية في ضوء عودة ضلال الدولة العسكرية الأمنية التي حكمت مصر ما قبل ثورة يناير ، وربما يثير هذا تساؤلات كثيرة بشأن رؤية الدولة للمواطن الصالح في ظل شيوع تبني الأولى لظاهرة المواطنين الشرفاء المساندين لسلطة الأمر الواقع ، وأيضا طريقة الأفراد في التعبير عن انفسهم فالحالة العامة للسياسة لا تقتصر فقط على العنف و لكن ما يصاحبه من دعم الانقسامات الاجتماعية على أساس المواليين والمعارضين للسلطة[1] ودخلت مصر بعد عهدا جديدا بعد إطاحة أول رئيس مدني منتخب بانقلاب عسكري، ولكن عودة نظام جديد هذه المرة جاء ببوليس* ثوري، بعد تدفق ملايين المصريين إلى ميادين المدن المركزية وشوارعها بتاريخ 30 يوليو 2013 ، وفيما يخص المشهد السياسي فقد وجدت التشكيلات السابقة الموروثة عن النظام السابق المهددة بالإزاحة على يد النظام الجديد و على رأسها نادي القضاة و مجموعة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني التي وجدت في الإعلان الدستوري إطلاقا ليد الرئيس، إضافة إلى مجموعة من الرموز المحسوبة على النظام السابق حرصت قوى المعارضة على اتخاذ مسافة منها ، كما شهدت تلك الفترة اقتراب قوى شبابية و حركات احتجاجية من أحزاب المعارضة التقليدية وانقسم هؤلاء إلى تيارين احدهم يضم الشباب الذين لديهم موقف سلبي من الإخوان بسبب مواقفهم في المرحلة الانتقالية، و ما فهم أنه تحالف مع الجيش وخصوصا شباب حركة **محمد احمد محمود** و مجلس الوزراء، و أما التيار الأخر فهو يضم شباب الثورة مثل حركة 06 أفريل و كلنا خالد سعيد و الأتراس و شباب الأحزاب الجديدة والمتشكلة بعد الثورة ، ولا يتميز هؤلاء بموقف سلبي محدد من الإسلاميين بل إن اغلبهم دعم الرئيس مرسي في انتخابات الجولة الثانية ضد احمد شفيق مرشح النظام السابق و هي حركات لا أيديولوجية يجمعها الموقف لذلك اتخذت موقف ضد الرئيس مرسي[2]

1- قاصد محمود وأخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 07.

2 - هاني عواد ، من الانتخابات إلى الانقلاب : قراءة في درس 30 يوليو، **مجلة سياسات عربية** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد 4 ، سبتمبر 2013 ، ص 37 .

إضافة إلى ذلك هشاشة المعارضة المدنية و تراجع نفوذها الجماهيري فالملامح الأكثر بروزا للمعارضة المدنية في مصر منذ عهد السادات مرورا بعصر مبارك و حتى الآن هو ممارستها السياسية بمنطق الهواية و بالتالي إدمان دور معارضة النظام باعتباره الدور الذي خلق و خلقت له منذ الأزل شعارها (فليبقى النظام لنعله ، فما وجد النظام إلا ليلعن ، وما و جدنا إلا لنلعنه) وهي اقرب إلى نظرية الدور.

فالمعارضة التي حملت شعار غامض وعلى اكبر قدرة على الجماهير في عهد مبارك التي تنادي (عيش ـ حرية ـ عدالة اجتماعية) لم يكن هناك بد من أن ترفع كافة فصائل المعارضة هذا الشعار، وكما كان كذلك شعار المعارضة في ثورة الانقلاب (إسقاط نظام الإخوان و الرئيس مرسي) لم يكن أداء تلك المعارضة جيدا فأداءها السياسي لتحقيق تلك المطالب انخفض و نفوذها السياسي تراجع، ضف إلى ذلك غياب آليات العمل الجبهوي و التنسيق بين القوى المشكلة للجبهة ، فأزمة النخبة السياسية في ثورة 30 يوليو 2013 تفاقمت إلى الحد الافتقاد للقدرة على التوافق و الحوار بين مختلف مكوناتها و أطيافها السياسية، برغم وجودها جميعا في خندق واحد معارض لحكم الإخوان، والاهم من ذلك العجز عن استيعاب قطاعات واسعة من الجماهير المعترضة على الحكم القائم ، فبينما تشكر القوى المدنية المعارضة من مساعي الإسلاميين للهيمنة و احتكار السلطة وأسلمت الدولة، يحتكر رموزها السياسية القديمة حق الموقف و الفعل والرأي و يكابد الشباب الثوري الذي لعب الدور الأول في ثورة يناير تهميشا مطلقا داخل أروقة الأحزاب السياسية، وهو ما يدل عدم جاهزية النخبة السياسية المصرية لطرح نفسها كبديل حقيقي للنظام القائم يتمتع بتأييد القوى التي شاركت في الثورة .[1]

1ـ مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي ، **يحدث في مصر الآن** ، الرباط ، مؤسسة دراسات وأبحاث ، ، 2013، ص ص 18 ، 19.

المبحث الثاني: التحديات الداخلية لموجة التحول الديمقراطي في مصر

إن أحد أهم العناصر الأكثر أهمية في التسلسل الحالي للثورة هي مجموعة التفاعلات و ردأت الفعل التي جاءت من أطراف متعددة من بينها قوات الأمن الداخلي بمختلف فروعها وتشكيلاتها من شرطة و قوات عسكرية وميلشيات وأمن رئاسي ومخابرات، وفي هذا المبحث سنحاول تقديم بعض الحقائق التي جرت خلال الثورة المصرية، وخاصة تلك المتمثلة في تعامل الجيش مع المتظاهرين سواء في ثورة 25 يناير أو ثورة30 يونيو.

المطلب الأول: عودة حكم العسكر و الهيمنة على مؤسسات الحكم الرسمية

ربما لا يدرك كثيرون أن الانقلاب العسكري هو أحد أنماط التدخل العسكري للجيوش في العملية السياسية أو أشكاله التي من بينها بالطبع، بل من صميمها الانقلاب العسكري بمعناه الكلاسيكي المتمثل في تحرك عناصر عسكرية وإطاحة رئيس مدني منتخب بقوة السلاح والاستيلاء على الحكم واتخاذ حزمة الإجراءات المعروفة في هذا السياق يتضمنها البيان رقم واحد، مثل وقف العمل بالدستور، وحل الأحزاب وغيرها، وبما يقتضي الوصف العلمي الدقيق بما يجري في مصر.[1]

ولعل العديد من التحليلات وصفت الجيش المصري بأنه الضامن للديمقراطية والاستقرار وأنه قادر على قيادة البلاد نحو الديمقراطية، رغم التحذيرات التي كانت تحذر من الإطاحة بمبارك وكذا قبل عزل الرئيس مرسي من منصبه الرئاسي والانقلاب على الشرعية، ولكن ذلك التحليل لم يحدث بصدق فقد قوبلت الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة للانقلاب على الرئيس المنتخب منزلة زلزال أصاب النظام السياسي، ورأى في ذلك الجيش أن الحل الوحيد لاحتواء الأزمة هو استخدام القوة، فاستخدم الجيش الرصاص الحي الذي شهد ذروته في فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة في أوت 2013 ، والذي خلف ألاف القتلى والجرحى وكاد أن يدفع البلاد إلى ما يشبه الحرب الأهلية.

فقد قرر الجيش أن يسير في نهج الإقصاء بلا رجعة عبر خطوات أولها حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها المنقولة وغير المنقولة بوصفه انقلابا، ولذلك تجلت طبيعة الانقلاب

1- بشير عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 61.

بوصفه انقلابا على المسار الديمقراطي بسرعة فائقة، ويبدو أن تقدير سلطة الانقلاب آنذاك كان يقوم على إمكانية القضاء على ردة الفعل من خلال شل التنظيم الإخواني عن طريق اعتقال قياداته العليا والوسطى، وبالطبع فإن الأجهزة الأمنية لم تكن تنقصها الخبرة ولا معرفة هرمية الجماعة وهيكلية اتخاذ القرار داخلها التي كانت شغلها الشاغل على مدارعقود، فلا يمكن الاستهانة بالنهج الأمني متمثلا في استخدام القوة المميتة والاعتقال والتصاعد المتسارع في الممارسات الأمنية بتعذيب المواطنين وضربهم في العلن وفي السجون وقمع حرية التعبير بما يتجاوز نهج مبارك الرئيس السابق، وهي سمة النظام الظاهر. [1]

لقد شهدت مصر بعد الانقلاب وطوال الأسابيع الأولى من الثورة حملات اعتقال واسعة لقيادات وكوادر الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وحزب الوسط والجماعة الإسلامية والقوى الأخرى المشاركة بقرار النيابة واتهامات غير منطقية في بعض الحالات وبغير قرار من النيابة في حالات أخرى، لكن مواكبة الاعتقالات لاستخدام أجهزة الدولة وسائل قصوى في مواجهة معارضيها، الأمر الذي أدخل البلاد في أجواء الخوف، وبالمقابل بالرغم من التوقعات المبكرة بأن أوضاع البلاد ستستقر سريعا، وأن القوى السياسية المعارضة للإطاحة بالرئيس وخارطة الطريق في03 يوليو سرعان ما ستقبل بالواقع وتلتحق بالعملية السياسية الجديدة ، فإن الحركة الشعبية المعارضة بقيادة تحالف القوى السياسية استمرت بلا هوادة فواجهها الجيش بمجزرة مبكرة عندما حاولوا الاعتصام أمام نادي الحرس الجمهوري، الذي أشيع أن الرئيس مرسي محتجز فيه ويعتقد أن الهجوم الدموي الذي تعرض له المحتشدون أمام النادي شاركت فيه قوات خاصة من الجيش وقوات الأمن، عندما حاولوا توسيع نطاق منطقة الاعتصام إلى جوار نصب الجندي المجهول القريب من ميدان رابعة العدوية.

فكانت الغاية من استخدام الجيش القوة المفرطة هو وضع نهاية سريعة لحركات الاحتجاج الـتي فاجأت قادة النظام الجديد، وعندما فشل العنف في إخماد حركة المعارضة لجأت السلطـــــات الأمنية على مقاربة مزدوجة من حملة الاعتقالات الواسعة النطاق والتعامل الجـــــــذري مع المعتصمين الرئيسيين بالقاهرةالكبرى : ميدان رابعة العدوية و ميدان النهضة، ونفذت عـــملية فض الاعتصامين بقسوة بالغة وغير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث، وانتهت بـــمقتل الألاف و إصابة الألاف الأخرين.[2]

1- هاني عواد، مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة و مرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر: نوفمبر 2013 ، ص ص 2 ، 3.

2- مركز الجزيرة للدراسات، مصر: تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن الحادي والعشرين، سبتمبر 2013، ص ص 7 -8.

كما تعاملت الشرطة بعنف مع المتظاهرين بإطلاق الرصاص العشوائي، و من أهم الحوادث نذكر:

ـ مذبحة الحرس الجمهوري في: 2013/07/08 وقعت هذه المذبحة عند الفجر فيما يبدو محاولة فض الاعتصام من أمام دار مناسبات الحرس الجمهوري، إذ اطلقت قوات الجيش النار على المعتصمين وقتل منهم أكثر من75 شخص وادعى الجيش في مؤتمره الصحفي أن الحادث بدا بهجوم مسلح على المنشأة التابعة للجيش فاضطر الجنود إلى التصدي له، إلا أنه خلال هذا المؤتمر لم تعرض أية لقطة لذلك الهجوم المزعوم، وإن كان قد ظهر فردا أو اثنان ممن يحملون الخرطوش، وفي المقابل أوضحت اللقطات الأخرى تعمد القوات قتل العزل وجرى تبادل مقاطع فيديو تظهر بوضوح وجود قناصة على السطوح.

ـ أحداث المنصورة: 20 /2013/07 في هذه الأحداث هاجمت مجموعات من البلطجية مسيرة مكونة من سيدات وفتيات الإخوان التي كانت تطوف بمدينة المنصورة تنديدا بالانقلاب العسكري، وقتلت منهن أربع سيدات بينهن طفلة في السابعة من عمرها، وأبرزت هذه الأحداث تقاعس الشرطة والجيش عن حماية مسيرات السلمية وخصوصا أن البلطجية ظهروا من الناحية التي كانت بها قوات الشرطة[1]

ـ مذبحة المنصة: 24 /2013/06 حيث طلب الفريق السيسي في24 يوليو الجماهير والمواطنين الشرفاء أن يخرجوا إلى الميادين لتفويضه في اتخاذ اللازم تجاه العنف والإرهاب المحتملين، وقامت حركة تمرد بالدعوة إلى الاحتشاد في الميادين لتفويض الجيش وتبنت الحركة خطابا اقتصاديا في حديثها عن جماعة الإخوان، على الرغم من رفض الحركات أخرى مثل هذا التفويض ومنها حركة6 أبريل، وبالفعل خرج المصريين استجابة لهذه الدعوة، وقبل شروق شمس اليوم الجديد جرى تفعيل التفويض فقد خرجت مسيرة من اعتصام رابعة العدوية تجاه المنصة ووصلت إلى جسر السادس من أكتوبر، وهناك هاجمتها قوات الشرطة من أعلى الجسر، ثم انضم ملثمون مسلحون إلى صفوف الداخلية وأطلقوا النار على المتظاهرين، كما كان هناك قناصة على سطوح المباني المحيطة بالمنطقة واستهدفت بعض المتظاهرين بطلقات قاتلة، وكان من نتائج هذه الأحداث اكثر من 120 قتيلا وأكثر من أربعة ألاف مصاب[1]

1ـ مروة فكري، المؤسسات الامنية و الحراك الثوري في مصر ، محاضرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد 4 سبتمبر 2013، ص 62.

2ـ نفس المرجع ،ص ص 66، 67.

المطلب الثاني: أهم مظاهر التواطؤ والفساد للدولة العميقة في مصر

بعد أن أصبح الحكم بيد العسكر عقب الانقلاب على الشرعية، بدأت مظاهر الفساد والتواطؤ وإن صح القول العودة إلى النظام القديم تتجلى بشكل علني والتمسك بنظام الدولة العميقة ويمكن القول أن بوادر ظهور هذا الفساد كان باكتساب الاحتجاجات مهارات الحشد الجماهيري من قبل الدولة العميقة، وقد كانت عاجزة عن ذلك طوال الستة والثلاثين شهرا الماضية على الرغم من ارتباطها بفئات اجتماعية واسعة من خلال شبكات الفساد والمحسوبية والنفوذ التي لم تفكر سابقا في معارك الشارع الاستعراضية.[1]

أنتجت بذلك الأزمة حالة من الاصطفاف السياسي والاجتماعي، وضعف النظام وانعدام الأمن والقضاء والإعلام، فالوضع الاقتصادي والأمني والاجتماعي في حال لا يحسد عليه قبل الأزمة ولكن زاد تفاقما وسوءا بعد الأزمة، خاصة وأن الجيش أسند إلى نفسه عدة وظائف أخرى فجمهورية الضباط الشاسعة كما يسميها البعض جاءت نتيجة لتراكم وظيفتين أساسيتين قامت بهما خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، فقد عملت أولا وقبل كل شيء كحامي للسلطة الرئاسية وأداة للمحافظة على النظام عبر تغلغله البيروقراطي في الدولة المصرية ولم يمارس سلطته من خلال السيطرة المباشرة على مجلس الوزراء كما كان عليه الحال في عهد جمال عبد الناصر، وتركز هذا التغلغل بشكل خاص على هيئات رقابية وإدارية وعلى الحكم المحلي، وعلى الأجهزة الأمنية ولو بطريقة يشوبها التوتر أحيانا، أما الوظيفة الثانية في توفير مسارات لمواصلة الوظيفة وضمان الدخل المالي لكبار الضباط في مرحلة ما بعد التقاعد، وتأمين مصادر دخل رئيسية للقوات المسلحة ككل، ولعل هذا يشكل الإرث السياسي لعملية الدمج في نظام مبارك، الذي يسعى الجيش للاحتفاظ به كأولوية أولى بعد تسلمه السلطة.[2]

وقد تحقق ذلك من خلال اختراق القوات المسلحة جهاز الخدمة المدنية بشكل عام والسيطرة على بعض الخدمات والبنية الأساسية والأشغال العامة، والبرامج المتعلقة بالأراضي حيث يتخذ الكثير منها حاليا شكل شركات تجارية مملوكة للدولة، والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية، لقد كان نظام مبارك يعتمد على سياسة **بدل الولاء** لإستمالة كبار الضباط عبر وعدهم بتعيينهم بعد التقاعد، وهذا ما كان لهم حيث استطاع الجيش تغيير وظائفه والتوجه نحو وظائف أخرى، فمثلا في الاقتصاد فرض الجيش عـــــدم الرقابة

1- يزيد صايغ، **" فوق الدولة، جمهورية الضباط في مصر**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012، ص 38.
2- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، دراسة تحليلية (15يناير 2013)** ، 2015، ص 38.

المدنية على أنشطة الجيش سواء كانت رقابية أو برلمانية أو رئاسية أو مجتمعية أو حتى أجهزة الدولة الرقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، مما أعطى المؤسسة العسكرية فرصة في إفشاء الفساد داخل المؤسسة بشكل أخذ في التضخم حتى وصل إلى مستوى حرج للغاية وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2013 حول فساد الجيوش في العالم، وجاء في التقرير الذي نشر في فبراير 2013 أن المؤسسات العسكرية في دول الربيع العربي تعاني من فساد مالي كبير على الرغم من مرور أكثر من عامين على تغيير الأنظمة السياسية القائمة فيها وللإشارة فقد جاءت كل من الجزائر ومصر وليبيا وسوريا واليمن من بين أسوأ الجيوش على مستوى العالم في الشفافية ومكافحة الفساد، وهذه تعتبر من العراقيل التي واجهت عملية التحول الديمقراطي وقال التقرير أن 99 بالمائة من موازنة الجيش المصري لازالت سرية حتى الأن ولا أحد يعلم أين يتم إنفاق الأموال التي يحصل عليها العسكر في مصر، فضلا عن العديد من الدول الأخرى في الشرق الأوسط ومن بينها اليمن وليبيا . فانتشار الفساد حسب التقرير راجع لغياب الرقابة والتدقيق من قبل الجهات الرقابية والتشريعية، ورغم أن هذا التقرير صدر في 2013 إلا أن مؤشرات تشريعية قد صدرت مبكرا تؤكد ما ذهب إليه التقرير، ففي 10 ماي 2011 أصدر المشير طنطاوي بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديلا على أحكام قانون القضاء العسكري بإضافة مادة جديدة تنص على اختصاصاته الحصرية بالفصل في جرائم الكسب غير المشروع المنسوب لضباط الجيش، حتى ولو بدء التحقيق فيما بعد.

يبدو أن قيادات الجيش في مصر متوترة لهذا النص القانوني بدءا من طنطاوي إلى غاية السيسي والمجموعة الحالية، وظهر هذا في حوار السيسي أيام تقلده لوزير الدفاع مع بعض قيادات الجيش وبالأخص فيما يتعلق بالدستور الجديد للبرلمان الذي سيطلب مناقشة موازنة الجيش، لقد أصبح يتحكم في كل أجهزة الدولة، أصبح هو من يحاسب في حين هو من يقوم بالفساد، فقد جعلها كوسيلة لترهيب المعارضين ومعاقبتهم والسيطرة عليهم وهكذا استطاع الجيش أن يستعيد اختراقه لإدارة الدولة في مصر.[1]

إن ما يمكن قوله أن تدخل الجيش واستيلائه على مقاليد السلطة للمرة الثانية في فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، يجعل من الصعب فرض سيطرة مدنية عليه خاصة بعدما نجحت القوات المسلحة في إقناع الشارع المصري بأن تدخها في الشأن السياسي ينبع من دورها الوطني لا من دورها السياسي الذي قررت بنفسها أن تقلله إلى ابعد الحدود، فالسيطرة إذن كاملة مـــن قبل

1- يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 ، 14.

المؤسسة العسكرية على شؤون البلاد، خاصة وأن هذه الأخيرة جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة العميقة إلى جانب شبكات المصالح المرتبطة بالنظام القديم تدفع باتجاه مغاير للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وتشجيع الجيش في السيطرة على المشهد السياسي. [1]

المطلب الثالث: معيقات و تأثير المؤسسات غير الرسمية " الإعلام والأزهر"

لعبت المؤسسات غير الرسمية دورا هاما في ثورات الربيع العربي، ولا نقصد بقولنا دورا هاما أن الإعلام كان له دور إيجابي فقط في الثورات، ولكن من جهة أخرى كان له أثر سلبي عليها، فالإعلام فرض نفسه على ساحة الربيع العربي وكرس دورا متميزا عندما ترجم قضايا الشعوب ونضالاتها من خلال قدرات تقنية متعددة الوسائط وكفاءات إعلامية متنوعة جعلت من نفسها مكبر للصوت وداعما له، ومن الملاحظ أن شعوب الدول العربية استخدمت وسائل الإعلام الجديدة كمواقع التواصل الاجتماعي كأداة للطرح السياسي في ظل عدم وجود أعلام محايد أو أي نشاط سياسي في الشارع العربي، وعند الإشارة إلى أبرز أحداث الربيع العربي يمكن تسمية الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي من جهة، والإعلام بمختلف وسائله من جهة بالقول أنه جزء من تاريخ ثورات الربيع العربي التي تزعمها الشباب، ولا يمكن إغفال حالة السواد التي كانت تشوب الإعلام الرسمي وتقهقره والمحايد قبل اندلاع هذه الثورات العربية، فقد كانت الأنظمة العربية وما تزال بعضها تحكم بقبضة حديد العمل الإعلامي بمختلف أشكاله إلى حد وصف أحداث الاحتجاجات بأعمال إرهابية وتخريبية.[2]

وأما دور الأزهر كان بارزا في هذه الثورة، فخلال التاريخ المصري الوسيط والحديث كان للأزهر مكانة ودور في الثورات المصرية، وربما لم تحظ أي مؤسسة أخرى إذا استثنينا المؤسسة العسكرية، فقد كان له دور في قيادة الحركة الوطنية في مصر ضد القوى الاستعمارية وكان للأزهر دور بارز بالنسبة للثقافة المصرية، وما يؤكد استقراء دور الأزهر في الحيـــاة المصرية، تلك النظرة الشبكية إلى جملة النظم الاجتماعية التي تبصر ما بين تلك النظم من تأزر وتشابك، وقراءة هذا الدور أيضا يؤكد أن التعليم لا ينبغي له أن يقف عند حدود سلبية يلتقي فيها التأثير من السياسة ويخضع لتوجيهاتها وأوامرها. [3]

1- أحمد عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

2- خليل الشيخ، "الإعلام في ساحة الربيع العربي إنجازات و توصيات"، مجلة تسامح مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان، العدد السادس والثلاثون، السنة العشرة، أذار 2012، ص 129.

3- سعيد إسماعيل علي دور الأزهر في السياسة المصرية، ط1، مصر: دار الهلال، 1986، ص 7.

أولا: دور المؤسسات الإعلامية في الثورة المصرية و تأثيرها:

من المفيد التذكير أن العديد من ثورات الربيع العربي ومنها بالأخص الثورة المصرية لعبت وسائل الإعلام والفضائيات فيها دورا بارزا، فقد صاحب فض الاعتصام تصعيد الخطاب الإعلامي والسياسي اتجاه المعتصمين، ثم المتظاهرين ووصل الأمر إلى اتخاذ طابع أقرب ما يكون إلى الفاشية التي لا تقبل وجود الأخر ولا تمانع في تصفيته، بل إلى المناداة بذلك في بعض الأحيان، ويلخص الشعار الذي التي اتخذته غالبية القنوات المصرية الرسمية والخاصة تحت شعار(مصر تواجه الإرهاب) كما يقصي هذا المصطلح فصيلا كاملا من الحياة السياسية فالخلاف لم يعد حول رؤى سياسية متباينة، ولكنه جريمة تتطلب الملاحقة وتبرر استخدام العنف، ويبدو أن هذا التوجه يمثل الرؤية الرسمية للدولة التي عمدت إلى تصوير الوضع في مصر على إنه حرب على الإرهاب تتطلب الاصطفاف ومساندة الجيش وعدم التأثر بوقوع أي عدد من الضحايا، وامتدت حالة الإرهاب الفكري لتطول كل من يدعو إلى المصالحة والدفاع عن المسار الديمقراطي، من خلال تعابير جاهزة مثل (خلايا نائمة) وكلها إيحاءات إعلامية تتهم الشخص بالانتماء إلى جماعة إرهابية وفقا لهذا التوجه السائد، كما يعد أي نقد للجيش نوعا من الخيانة أو الضلال الذي يريد أصحابه التهلكة، فلم يقتصر دور الإعلام في تشويه جماعة الإخوان فحسب، وإن حظيت بالنصيب الأكبر، فقد طالت عمليات التشويه كل من ارتبط بثورة يناير بدءا من الشباب الذي وصفهم احد الكتاب بمرتزقة 25 يناير، وانتهاء إلى الدكتور محمد البرادعي الذي لم يتورع احد المذيعين باتهامه بالانضمام إلى تنظيم الدولة للإخوان، وقد دفعت حملة التشويه حركة 06 أفريل إلى إصدار بيان تؤكد فيه أن ما يحدث هو نهج مخطط بأقصاء شباب يناير الشرفاء من ساحة النضال الوطني، وأن تلك الساحة كانت شرفا وليس استحقاقا، وأن ما نراه خطاب إعلامي خبيث يشوه نقاء مسيرتهم وصدق نيتهم، ضف إلى ذلك كان دور الإعلام في تعبئة وزيادة مشاعر الكراهية والاحتقان وبرز أيضا الوجه الثوري لها ممثلا في حركة التمرد التي لم تنتقد أي من الجيش أو الشرطة في أي تعامل لهما مع المتظاهرين، بل دعمت حركة تمرد في بيان لها على التلفزيون الرسمي المصري الشعب إلى مساندة الشرطة والسعي في جهودها إلى مكافحة الإرهاب من خلال تكوين لجان شعبية لحماية الممتلكات العامة والخاصة والقريبة منهم، وهو البيان الذي أثار استياء العديد من الناشطين، واعتبروه بيانا غير مسؤول يزيد من الاحتقان ويشجع على الاقتتال الشعبي في الشارع.[1]

1- زهير حامدي، انقلاب مصر مقارنات تاريخية بتجارب أخرى"، سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الرابع ، سبتمبر 2013، ص 75.

لم تتورع وسائل الإعلام المصرية بكل ما تملكه من إمكانية للقتل الأدبي والتشويه حيث قامت بتشويه الصورة السياسية لمحمد البرادعي حيث إتهمته بالخيانة والدعوة إلى تقديمه للمحاكمة مع أنه كان من ابرز الرموز التي دعت إلى تدخل الجيش لعزل الرئيس مرسي عن سدة الرئاسة، ومنحه غطاءً مدنيا في تحركه الإنقلابي، كما كشفت العديد من الصور والفيديوهات مصاحبة البلطجية بقوات الشرطة واحيانا الجيش في تعامله مع المتظاهرين وهو الأمر الذي أضاف للمشهد الكثير من الضبابية.[1]

ما يمكن قوله فيما يخص دور الإعلام في الثورة المصرية هو أن الإعلام المصري لم يكن إمبراطورية خاصة فقد أدارها رجال أعمال ارتبطو بالنظام السابق، ومولها تمويلا أساسيا دولا عربية معادية للثورات مثل السعودية والأمارات، الإعلام الرسمي المصري إضافة إلى اغلب القنوات الخاصة عملوا كجهاز لترويج الشائعات والتحريض ضد الرئيس المنتخب ، كما شمل دورهم أيضا في احتضان كثير من المثقفين السياسيين بعضهم أولئك الذين كانوا مناهضين لنظام حستي مبارك، فقد وفرت برامج (talk show) وكتابة المقالات القصيرة في الصحف مصدرا ممتازا لا درار المزيد من الشائعات الإعلامية المشوهة، وقد ساعد ذلك الإعلام على إعادة الانتشار في أوساط الشرائح المدنية والثورية، بعد أن كاد يفقد مصداقيته بسبب مرافقته المؤيدة لحسني مبارك إبان ثورة 25 يناير وبالطبع أعادت هذه القنوات وجوها سياسية وإعلامية محسوبة على النظام السابق إلى الواجهة بعد أن كادت الثورة ان تحاكمهم، ومنهم على سبيل المثال النائب العام في عهد حسني مبارك عبد المجيد محمود، ورئيس نادي القضاة احمد الزند، فمهدت بذلك للرأي العام المصري قبول تحالف قوى الثورة والمعارضة الوطنية مع رموز قوى النظام القديم ومراكزها، ومن ابرز الدلائل غلى ذلك الاحاديث الصحفية لبعض الرموز المعارضة رئيس حزب الدستور عشية 30 حزيران إذ صرحوا بضرورة المصالحة بالنظام السابق.[2]

ب ـ دور وتأثير مؤسسة الأزهر:

كانت نقطة التحول الجذرية في اتجاه الأزهر نحو التماهي مع السلطة، والتي صار على إثرها أداة تنفذ سياسات النظام بوضوح تام، مع بروز شخصية (الشيخ سيد طنطاوي) كمفتٍ للبلاد في

1- هاني عواد، مصر ما بعد رابعة العدوية : احتجاجات مستمرة و مرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى، مرجع سبق ذكره، ص 10

2- نفس الرجع، ص 37.

عهد شيخ الأزهر (جاد الحق)، كانت العلاقة بين (جاد الحق) والسلطة باردة، فجاء (طنطاوي) لمنصب الإفتاء ليقدم تسهيلات إفتائية تخدم أهداف النظام وسياساته، ووفر غطاء شرعيا للنظام في ممارساته القمعية ضد الجماعات الإسلامية، كما واصل (طنطاوي) تماهيه مع النظام بعد تولي مشيخة الأزهر عام 1996، فسمح لحاخامات اليهود بدخول الأزهر، كما صافح شيمون بريز ، وأصدر الفتاوى المفصلة على مصلحة النظام.

ولكن لم يشهد الأزهر عهدا كارثيا مثلما شهده في فترة ولاية الشيخ (أحمد الطيب) هذا الرجل المتصوف الذي كان عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي وهو الحزب الحاكم، فكان أكثر مشايخ الأزهر تطويعا للدين في خدمة السلطة.

لقد وصل الأزهر في عهد الطيب إلى أقصى حالات التماهي المتسلط، فقد وقف الأزهر ممثلا في شيخه ضد ثورة 25 يناير، وجرم التظاهر ضد النظام واعتبره خروجا على الحاكم الشرعي، وبعد نجاح الثورة تعاطى مع الواقع الجديد وأوجد لنفسه دورا في الحياة السياسية عن طريق تأسيس (بيت العائلة)، المشكل من ممثلين عن الأزهر والكنيسة، وعقد جلسات للحوار مع القوى الوطنية لجمع الأطياف تحت وثيقة الأزهر.

ورغم أن الأزهر في عهد الرئيس المنتخب (محمد مرسي) قد بدأت ملامحه تتغير، وسطعت فيه النجوم التي أخفتها سطوة النظام السابق، إلا أن العلاقة بين (الشيخ أحمد الطيب) والسلطة المنبثقة من التيار الإسلامي كانت تتسم بالفتور؛ نظرا لأن الرجل كان يمثل النظام القديم باعتباره من الوجوه البارزة في الحزب الحاكم.

ثم جاءت اللحظة التاريخية التي جلبت العار للمؤسسة العريقة: عندما شارك شيخ الأزهر (أحمد الطيب) في إذاعة البيان الانقلابي على الشرعية، بعد اجتماع هزلي مسبق مع القوى السياسية برئاسة (السيسي)، فكانت تلك المشاركة هي الغطاء الشرعي لهذا الانقلاب.

وبعد الانقلاب صارت الرموز الأزهرية وفتواهم وتصريحاتهم هي العصا التي يبطش بها النظام بمعارضي الانقلاب، فهي التي تبرر القمع تحت ستار محاربة الإرهاب خلال فترة مجازر رابعة والنهضة وما بعدها.[1]

1- إحسان الفقيه، " الازهر و السلطة" تاريخ الاطلاع: 2015/05/11

http://altagreer.com

المبحث الثالث: التحديات الخارجية للتحول الديمقراطي في مصر

التحدي الخارجي هو الآفة التي تعصف بالثورات، ولا توجد ثورة لم يتعرض مسارها السياسي إلى تحديات خارجية ، والسبب في ذلك أن الثورات تمثل تهديدا للدول الغربية وتوازنها الدولي لذا فالتحدي الخارجي شكل عاملا مهما من عوامل التحدي وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المبحث من خلال استقرائنا لانعكاسات ردود الأفعال العالمية منها وخاصة الموقف الأمريكي والإسرائيلي اتجاه ثورة25 يناير والثورة المضادة.

المطلب الأول :انعكاسات ردود الأفعال العالمية" الولايات المتحدة الأمريكية"

مع اندلاع ثورة 25 يناير اتجهت كافة الأنظار إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة ، ففي تصريح قامت به وزيرة الخارجية الأمريكية" هيلاري كلينتون " حيث صرحت قائلة" : تلتزم الولايات المتحدة ، بمساندة الشعب المصري ، وفي هذا تلتقي قيمنا مع مصالحنا ، لقد أوضح التاريخ أن الديمقراطيات تميل لأن تكون أكثر استقرارا ، وأكثر سلاما ، وأكثر ازدهارا في نهاية المطاف لكن الحيلة تكمن في الطريق الذي نسلكه لنصل إلى هدفنا "

حتى فيما كانت الوزيرة" كلينتون " تتمعن في الطريق الذي نسلكه كانت موجة الحماس الأولى لما حدث في ميدان التحرير قد بدأت تنحصر في الولايات المتحدة ،هدا الصخب الذي أثير حول من كان له الفضل في الإطاحة بمبارك فيما فضحت الاضطرابات بالبحرين واليمن تاريخ الولايات المتحدة المشبه بتعاطيها مع الحكام المستبدين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين وسط جماهير المتظاهرين المحتجين الذين شجعهم نموذج الشعب المصري. [1]

اتسم الموقف الأمريكي من الثورة بقدر عالي من الارتباك نتيجة للضغوط التي عانتها إدارة "أوباما "إزاء كيفية مواجهة هذه الأزمة، بسبب الفجوة الهائلة والتناقص الواضح بين ما تدعو إليه الإدارة الأمريكية من القيم السامية التي تنادي بها، وبين السياسة التي تمارسها، إذ وضعت هذه الثورة العلاقات المصرية الأمريكية في مأزق حقيقي بعدما رفعت شعارات لا تتعارض مع القيم الأمريكية ، إلا أن إدارة" أوباما " التزمت الحياد التام والحذر ،دون القدرة على بلورة سياسة محددة تساعد على تجاوز الأزمة.

1- لويدسي جاردنار، مرجع سبق ذكره، ص ص209 - 205.

فبالنسبة للمرحلة الأولى يلاحظ تأخر إعلان الموقف الأمريكي من الثورة انتظارا لما ستسفر عنه الأحداث بعد 25 يناير وكان أول رد صادر في هذا الصدد عن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التي أشارت إلى أن الأوضاع في مصر مستقرة، والأمر يتطلب إدخال بعض الإصلاحات، وهو ما يفسر تمسك الدارة الأمريكية بمبارك ونظامه بالرغم من أن "كلينتون " أنكرت ذلك بل أشارت عندما سئلت بعد الثورة عن أسباب هذا التذبذب ، على أن واشنطن انتهجت منهجا متوازنا من الأزمة ، ولم ترغب في الميل إلى احد طرفيها في إشارة إلى مبارك حتى لا يدفع ذلك طرفا ما" أي مبارك "لعمل أي شيء لا نوافق عليه ، في إشارة إلى إمكانية استخدام العنف.

فقد كانت واشنطن حريصة خلال هذه المرحلة على الحفاظ على مبارك أو إعداد بديل له ، وعدم تكرار النموذج التونسي المتمثل في رحيل الرئيس" بن علي " على اعتبار انه إذا تكرر هذا السيناريو في مصر فقد يصعب بعد ذلك السيطرة على الأوضاع في باقي المنطقة.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية وقبل اندلاع الثورة المصرية وجهت لعدد من الأجهزة الأمريكية بالاستعداد لمواجهة تغيرات سياسية قادمة في المنطقة العربية وخاصة في مصر ف"أوباما " ظهرت عليه مخاوف كبيرة من سقوط نظام مبارك وإمكانية استغلال الجماعات الإسلامية (الإخوان المسلمين) للسلطة حيث قال في تصريح له" ستحتاج مصر إلى المساعدة كي تقيم مؤسسات ديمقراطية ، والى تقوية اقتصادها الذي تأثر سلبا لما حدث لكن المؤشرات التي نراها حتى ألان طبيعية وسلمية وإيجابية رغم أنه من الواضح أن هناك الكثير مما يجب عمله في مصر ." وحينما تولى المجلس العسكري السلطة ، انعقدت آمال الجميع في واشنطن على أن تستمر الأوضاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والقاهرة كما هي ، وعد المجلس الذي يترأسه "المشير طنطاوي " الذي وزيرا للدفاع منذ وقت طويل وعمل بإخلاص وولاء مع الرئاسة المصرية.

ولكن سرعان اصطدمت تنبؤات الإدارة الأمريكية بتصميم المشير طنطاوي على عدم التنازل عن أي مزايا للجهتين الاقتصادية والمالية ، ولما اعترف " هنري كيسنجر " بأن الثورة المصرية تقتضي إعادة تعريف لقيادة أمريكا للعالم ومصالحها القومية هو أمر لا مفر منه.[2]

1- محمد سمير الجبور، مرجع سبق ذكره ، ص ص 99 ، 100.

2 - لويدسي جاردنار، مرجع سبق ذكره، ص ص 144 ، 145.

وقد ذكرت صحيفة"نيويورك تايمز "أن إدارة" أوباما "تناقش مع مسؤولين مصريين اقتراحات تسليم السلطة ، وتقترح إنشاء حكومة انتقالية والحوار مع المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية وهنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد الثقة في النظام المصري وبدأت تظهر انحيازها لثورة الشعب ، حيث صرحت" هيلاري كلينتون "وزيرة الخارجية الأمريكية أثناء زيارة لها للبحرين ، أن تلك النظم التي لم تعد تستطيع و مؤسسات باتت غير قادرة ، ثم أعلنت الوزيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقطع المعونة ، ومن الطبيعي أن نظاما غير قادر على حماية نفسه ، أن تتخلى الدول العظمى عنه ، ولذلك بدا الموقف الأمريكي يتراجع عن تأييد نظام مبارك، وبدا النظام المصري يدخل في طور العزلة الدولية الكاملة، وأيقنت الولايات المتحدة و أوربا ضرورة التخلي عن رموز وشخصيات نظام مبارك، في حين صرح الرئيس أوباما قائلا ": ما قدمه مبارك غير كافي لتلبية مطالب المتظاهرين، وإحداث تحول ديمقراطي وأيضا تطالب واشنطن من الحكومة بتقديم شرح واضح لعملية التحول التدريجي للسلطة.

وفيما اتضح موقف الولايات المتحدة أكثر عندما صرح" أوباما "قائلا": إن انتقال السلطة في مصر يجب أن يكون ذا مغزى ، ويجب أن يكون بطريقة سلمية ، ويجب إن يبدا الآن " وأضافت" هيلاري كلينتون "قائلة: " Now Means Now ".[1]

وفيما يخص عزل الرئيس" محمد مرسي " فقد كان الموقف الأمريكي يتسم بالالتباس وعدم الوضوح في البداية ،مما أعطى إشارات متناقضة إلى الأطراف المختلفة على الساحة المصرية ولكن من خلال التصريح الأخير لوزير الخارجية الأمريكي" جون كيري " الذي قال فيه: " إن الجيش تدخل من اجل استعادة الديمقراطية في مصر يوم 30 يوليو، بناء على طلب الملايين من الشعب المصري الذين خرجوا إلى الشوارع "، فـالموقف الأمريكي اصبح يقترب ولو بحذر من طرح المؤسسة العسكرية في مصر، وان استمرار هذا الموقف مرتبط بالتطورات المقبلة على ساحة الصراع فب مصر ، فهذا الموقف يمكن ان يتغير اذا حدث صدام دموي يسفر عن ضحايا في صفوف المدنيين ، وهذا الأمر يبدو مرجحاً جدا

باختصار الموقف الأمريكي كان مساندا للانقلاب ولو بحذر ، لأنه ينتظر ليرى ما إذا كان الجيش سوف ينجح في فرض منطق الانقلاب وتثبيت حكمه ، قبل أن يتخذ موقفا واضحا وصريحا من الاحداث .[2]

1- ياسر على لوز، مرجع سبق ذكره ، ص 116.
2- زهير حامدي، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

المطلب الثاني : الموقف الإسرائيلي من ثورة25 يناير و الثورة المضادة

لا شك أن المواقف و الاتجاهات الإسرائيلية تجاه الثورة المصرية لم تتحدد مرة واحدة وإلى الأبد، أو منذ انطلاقه شرارة الثورة المصرية في 25 يناير 2011 ، بل أخذت هذه المواقف في التكون مع تطور وقائع الثور المصرية ومصير المواجهة بين نظام" مبارك "والثوار، وتدرجت المواقف من مرحلة بداية الثورة، عنها في أوجه تطور الثورة ثم بعد ذلك من نجاحها و انهيار نظام مبارك.

بطبيعة الحال هناك خط ناظم وقاسم مشترك أعظم بين هذه المواقف، سواء تعلق الأمر بموقف الحكومة أو بموقف المؤسسة العسكرية والأمنية، أو بين هده المواقف غداة الثورة وبعد نجاحها هذا الخط الناظم يتمثل بسقوط أوهام الإسرائيليين في قوة نظام مبارك وخبرته في مواجهة المحتجين، وعدم إدراك حجم السخط الشعبي والكراهية لنظام مبارك وكذلك ضرورة التهيؤ لكل الاحتمالات السيئة ، والاعتماد على الذات والقوة الإسرائيلية في مواجهة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط وتطلع مصر إلى دور عربي وإقليمي جديد.

فليس لأول مرة تفاجأ فيها إسرائيل وأجهزة استخباراتها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية بقيام ثورة بمصرفي25 يناير 2011،وسقوط نظام الرئيس حسني مبارك في فبراير 2011فإلى جانب هذه المفاجأة التي داهمت العقل السياسي الإسرائيلي ،كانت الثورة الإيرانية بزعامة الإمام " الخميني "عام1979،وغيرها من الأحداث التي لم تتوقعها إسرائيل، بيد أن المفاجأة هذه المرة من العيار الثقيل وذلك بخسارة إسرائيل لنظام مبارك الحليف الوحيد والأوحد و المعلن لإسرائيل منذ أن تولى مهام منصبه بعد اغتيال الرئيس" محمد أنور السادات " أي طوال ثلاثين عاما.[1]

لقد كان الجدل واسعا في أوساط الإسرائيليين، فاندلاع الثورة أثار جدلا واسعا في إسرائيل دار حول فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية **أمان** Aman و **أوفيف كوخافي** Aviv kochavi)كان قد أكد أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في 25/01/2011أي في اليوم الذي بدأت فيه الاحتجاجات أن النظام مستقر ولا توجد خشية على استقرار الحكم في مصر ، ولا يوجد خطر يهدده مشيرا إلى أنه يرى أن جماعة الإخوان المسلمين حركة منظمة

1- محمود عبد الفضيل و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 221 - 225.

بما فيه الكفاية كي تستولي على الحكم، كما أكدت مصادر استخباراتية إسرائيلية رفيعة المستوى" لجريدة معاريف 26/01/2012"أن مصر ليست كتونس ولبنان، وأن النظام فيها مستقر ولا خوف عليه من تكرار التجربة التونسية، وفي السياق ذاته قال الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية" أهارون زئيفي فركش ": " إن من الصعب معرفة تطور الأمور إلى أين تتجه مصر، لكن يمكن القول إن الحكم المصري لديه السلطة والقوة التي تخوله مواجهة الاضطرابات الداخلية "مشيرا إلى أن المسألة تتعلق بكيف يمكن أن يقلص النظام بسرعة حجم المواجهات القائمة ، إذ تملك القاهرة القدرة على المواجهة بما لديها من أجهزة أمنية واستخباراتية مركزة على الداخل.[1]

كما نشر الصحفي الإسرائيلي"ألوف بن "وهذا قبل نشوب الاحتجاجات مقالا بعنوان" الصلاة لسلامة مبارك "حيث قال :"إن الشخص الأكثر قربا من رئيس الحكومة الإسرائيلية ،من بين رؤساء جميع دول العالم هو الرئيس مبارك " واستند **ألوف** إلى مصدر إسرائيلي رفيع المستوى، أكد أن العلاقة بين مبارك و نتنياهو وثيقة أكثر بكثير مما تبدو عليه ،فقد أصبحت مصر زمن مبارك حليفا استراتيجيا لإسرائيل، ويرى الباحث أن إسرائيل كانت مع استمرار نظام مبارك فهو الذي حافظ على السلام لفترات طويلة ، وبفضل السلام بين مصر وإسرائيل تقلص عبئ ميزانية الأمن الإسرائيلي وخفض عدد جيشه ،وصمد هذا السلام أمام امتحانات الحروب والانتفاضات، والجبهات الإسرائيلية الأخرى ،لهذا كله كان على إسرائيل، الانحياز لمبارك أثناء الثورة.

وقال مصدر أمني إسرائيل ليديعوت أحرونوت 29 يناير 2011 إن حصول تغيير جوهري في النظام المصري ،من الممكن أن يؤدي إلى انقلاب في نظرية الأمن الإسرائيلية، مشددا على اتفاقية السلام مع مصر يشكل ذخرا استراتيجيا مهما لإسرائيل، بحيث أنه أتاح للجيش الإسرائيلي التركيز على جبهات أخرى، وكان "نتنياهو "الزعيم الوحيد في العالم الذي أعلن على الملأ تأييده لحسني مبارك وذلك لأنه حافظ على استقرار العلاقات المصرية الإسرائيلية طيلة ثلاثة عقود.[2]

1- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

2- ياسر علي لوز ، مرجع سبق ذكره ، 118.

هذا التأييد يأتي بسبب المخاوف التي ستحدث في ظل غياب مبارك ،وكلها تدل على مدى تأثير التغيرات في مصر على سياسة الاحتلال الإسرائيلي، فهو متخوف من فتح جبهة جديدة مع مصر ، فقد استطاع تحديدها عن الصراعات الجارية في المنطقة لفترات طويلة ،وهل ستبقى مصر مستقبلا، موقف المتفرج من الصراعات العربية الإسرائيلية أم سيكون لها دور فعال، وكما أكد" نتنياهو 27 ديسمبر 2011على أن التبدلات الاستراتيجية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وخاصة أن التغيرات السياسية في العراق ومصر تهدد "إسرائيل "وأن حكومته ستتخذ قرارات ،تقضي بتخصيص ميزانيات أكبر للأمن والجيش ،وذلك من أجل مواجهة التحديات الاستراتيجية الجديدة[3] .

وفي مقابلة مع مجلة التايم Time magaine الأمريكية في28/01/2011 وصف وزير إسرائيلي عضو في المجلس الوزاري لشؤون الأمن أن الأحداث في مصر زلزال في الشرق الأوسط ،غير أنه قال إن إسرائيل تعتقد أن النظام سوف يتغلب على المظاهرات وأن مبارك سوف يظل على رأس السلطة.

كما دافع شاؤول موفاز، رئيس لجنة الخارجية و الأمن التابعة للكنيسة ، وزير الدفاع السابق عن إفادة "كوخافي "مشددا في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي على أنه من السابق لأوانه القول أن نظام مبارك انتهى ،كما قال" نتنياهو"في الجلسة الحكومية صباح 30- 01- 2011 إن السلام بين إسرائيل ومصر مستمد منذ ثلاثين سنة ،وأن هدف إسرائيل هو ضمان استمرار هذه العلاقات بين البلدين ،كما نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر رفيعة في مكتب "نتنياهو"قولها" إن قلقا كبيرا يسود دوائر صنع القرار في تل أبيب في ظل معلومات وصلت إليها تؤكد إصرار واشنطن على تغيير النظام في مصر كاملا، دون تغيير سياسته وليس بعض رموز فقط."

وأكد القيادي البارز في حزب العمل بنيامين بن إليعازر في30 - 01- 2011 في تصريحات نقلها التلفزيون الإسرائيلي أن أي نظام قد يحكم مصر سيحترم معاهد السلام ويعتبرها تصب في مصلحة إسرائيل ،إلا في حالة وصول نظام مدعوم من حركة الإخوان المسلمين ،وذكر أيضا أن عمر سليمان متمسك بقوة هذا الموقف"،وأضاف قائلا أن مبارك أكد له "أن السلطات المصرية تعرف ما يجري في الشارع وأنها قد جهزت الجيش مسبقا .[1]

1- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 27- 29

وبعد إعلان مبارك نيته في عدم الترشح لولاية إضافية أورد موقع جريدة يديعوت أحرنوت في 02/02/2011أن" نتنياهو "بدل وجهته ،وغير من نبرة كلامه ،بعد أن أمل أن يصمد نظام مبارك في مصر أمام موجة الغضب الشعبية، وألمح إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد من ميزانية الأمن بصورة جدية في أعقاب التطورات الحاصلة في مصر ،كما حذر نتنياهو في خطاب له أمام الكنيست في 07/02/2011 من أن مصر يمكن أن تقع في أيدي الإسلاميين المتطرفين نتيجة للانتفاضة في البلاد ،ومع تنحي مبارك في 11/02/2011 وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة البلاد ، رفضت الحكومة الإسرائيلية التعليق على هذا القرار وأعربت عن أملها في أن يتم الحفاظ على معاهدة السلام القائمة مع الجانب المصري ، ونقلت الإذاعة العبرية عن بيان مقتضب صدر عن مكتب" نتنياهو"قال فيه : إن إسرائيل تعرب عن أملها في أن تقوم القيادة المصرية القادمة بالحفاظ على معاهدة السلام القائمة بين البلدين "داعيا للأسرة الدولية إلى العمل نحو تحقيق هذه الغاية.

لقد تباينت مواقف إسرائيل تجاه ثورة25 يناير بين التأييد لتنحي مبارك وبين ضرورة استمرار نظامه، وهذا التباين طبعا راجع إلى أن إسرائيل يهمها فقط الحفاظ على معاهدة السلام لأنها تخدم مصالحها.

ولكن بعد فوز الإخوان المسلمين واستلام الرئيس" مرسي "للسلطة تراجعت اللهجة الإسرائيلية في موقفها إزاء الثورة ،فعقب إعلان النتائج الانتخابية الرئاسية المصرية في 24/06/2012 وفوز مرشح حزب العدالة"محمد مرسي"بالرئاسة قال مكتب نتنياهو في بيان له":تشيد إسرائيل بالعملية الديمقراطية في مصر وتحترم نتيجتها"وقال البيان أيضا": تتوقع إسرائيل استمرار التعاون مع الإدارة المصرية على أساس معاهدة السلام بين البلدين التي هي في مصلحة الشعبين والتي تساهم في الاستقرار الإقليمي"وذكرت هآرتس أن الرئيس مرسي رفض الحديث مع نتنياهو لتهنأته بالفوز عبر الهاتف مما دفع نتنياهو للاكتفاء بإرسال برقية تهنأة بعد استشارة الإدارة الأمريكية ،أما وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، بن يمين بن إليعازر قال":يجب الانتظار لنرى ما سيفعله بمواقفه الرئيس الجديد فهو إسلامي ومعروف في الماضي بمواقفه المناهضة لإسرائيل"،في حين نشر تعليق مضمونه" إن فوز مرسي هو المسمار الأخير في الوهم المسمى السلام مع مصر ،الذي كلفنا ثمنا باهضا ،ومن يعرف الآن فصاعدا ماذا ينتظرنا على الحدود الجنوبية والتي تعتبر الآن إسلامية.[2]

1- نفس المرجع ، ص ص 29- 30.

المطلب الثالث :الموقف والدور العربي تجاه الثورتين

جددت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 الشعبي والمصري ،مشاعر متناقضة سبق أن عاشتها الأمة العربية غداة ثورة يوليو 1952 بقيادة" جمال عبد الناصر " التي خلقت نموذجا مرفوضا عربيا ، على المستوى الرسمي بينما حظيت هذه الثورة وقائدها بقبول شعبي وجماهيري جعل مفجرها زعيما خالدا لا تزال صوره تعلو هامات المتظاهرين في معظم الدول العربية ، على الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على رحيله ، وخوفا من تكرار التجربة لم تحظى الثورة المصرية بترحيب لدى النظم العربية الرسمية ، باستثناء دولة قطر التي جندت فضائية **الجزيرة** التابعة لها في حشد الرأي العام العربي خلف الثورة ، وجعلتها منبرا إعلاميا للثورة ، وهو ما دفع نظام حسني مبارك في أيامه الأخيرة إلى منع **الجزيرة** من العمل في مصر وأغلق مكتبها وسحب تراخيص اعتماد مراسليها.

وخلال ثلاثين عاما تقريبا هي مدة حكم الرئيس المصري المخلوع" حسني مبارك "مصر علاقاتها الرسمية بالدول العربية كلها ، بعد أن قطعت مع اغلبها عقب توقيع مصر لاتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني في عام 1979 ، ونجح مبارك في تعميق علاقاته بالدول العربية محسوبة على ما يسمى ب" معسكر الاعتدال "بل نجح في وضع مصر على قائمة هذا المعسكر مع العربية السعودية . فالدول الخليجية اعتبرت وجود نظام قوي في مصر يمتاز بالاعتدال اكبر ضمانا لأمنها فهذه الدول يؤرقها الخوف من المطامع الإيرانية المتنامية ، بخاصة بعد تدمير العراق ، ولذلك كانت معظم الدول الخليجية منحازة لنظام مبارك حاولت دعم النظام المصري بقوة ، وفتحت أبوابها للعمالة المصرية فضلا عن استثمار مليارات الدولارات في مشروعات اقتصادية في مصر، ففي أيام الثورة تداعت الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ، الخروج في تظاهرات تضامنية مع الشعب المصري ، ونظمت عشرات الوقفات الاحتجاجية أمام السفارات المصرية في العواصم العربية تنديدا بالجرائم التي ارتكبها نظام مبارك بحق المتظاهرين العزل.

تباينت من خلالها ردود وأفعال ومواقف الدول العربية في رفضها للثورة المصرية وكانت لكل دولة أسبابها ، فوقفت كل من السعودية وليبيا والإمارات موقف المعادي بشدة للثورة المصرية ، ورافق هذا العداء دعم واسع لنظام مبارك سياسيا وماليا وإعلاميا ،وجاء العداء السعودي للثورة خوفا من تولي نظام ثوري مقاليد السلطة في القاهرة ، وهو أمر يعتبره النظام السعودي

1- ناصر حجازي، " الأصداء العربية " في أحمد بهاء الدين و أخرون ، **25 يناير مباحث وشهادات**، مرجع سبق ذكره، ص ص213، 214.

خطرا على وجوده ، وهو قلق يساور معظم الدول الخليجية ، بينما جاء العداء الليبي للثورة خوفا من تمدد الثورة غربا إلى ليبيا التي رضخت تحت نظام قمعي أكثر من أربعة عقود ،في حين لزمت بقية الدول الصمت في معظم أيام الثورة ولم تتجاوز تصريحات مسئوليها التصريحات الدبلوماسية المعتادة.

وعقب نجاح الثورة وتنحي مبارك، تشابهت المواقف الرسمية العربية المعلنة وصدرت البيانات المهنئة للشعب المصري والمتمنية له الخير والرفاهية.

السعودية : لم يكن قلق العربية السعودية مستغربا من الثورة المصرية ،فنظام ثوري على الضفة الأخرى من البحر الأحمر يتهدد بنقل الثورة إلى الشق الأسيوي في الوطن العربي ، وهو تصدير لثورة سنية ستجد طريقها أكثر تمهيدا من ثورة شيعية يحاربا أل سعود ، منذ نجاح الثورة الإيرانية و ترسيخ أقدامها في الضفة الأخرى من الخليج العربي في عام 1979، فعهد مبارك كان عهدا ذهبيا لحكام السعودية ، بدليل أن النظام المصري كان رفيقهم في معارك منذ حرب الكويت إلى الحرب على الإرهاب مرورا بالتطابق في المواقف من التسوية مع إسرائيل ومن الوضع اللبناني والوضع في العراق وغزة ، وكذلك إيران. وبعد التأكد من أن نظام مبارك قد انتهى ما عاد أمام السعودية إلا الترحيب بالثورة حفاظا على علاقاتها بالنظام الجديد وبالفعل أصدرت المملكة العربية السعودية بيانا ، سلمت فيه بسقوط نظام مبارك وأبلغت الجانب المصري برغبتها في تقديم دعم مالي.

سوريا : تظل العلاقة بين طرفي الجمهورية العربية المتحدة أزلية على الرغم من محاولات داخلية وخارجية للفصل بينهما ، إلا أن الرابط دائما اقوى وهو ما يدركه السياسيون في البلدين قبل غيرهم ، فحالة القلق التي أصابت صانع القرار السياسي في دمشق لم تكن مستغربة ، وهو قلق تحول إلى هاجس وخوف من سريان تيار التغيير في طريقه من العاصمة الجنوبية إلى شقيقتها الشمالية دمشق.

فكان موقف دمشق موجها إلى الداخل السوري اكثر من كونه تعليقا على الأحداث في مصر ، أو تعبيرا عن موقف دولة عربية من ثورة شعبية ديمقراطية تعصف بنظامها السياسي ، ما يمكن قوله ان ردأت فعل النظام السوري العملية على الثورة المصرية من إظهار مخاوفه جاءت مبكرة ، حيث تمثلت ردأت الفعل باعتقال عناصر من أجهزة الأمن السورية بلبـــاس مدني [1]

1- ناصر حجازي، نفس المرجع ، ص ص 214،215.

الكاتب والروائي السوري" عبد الناصر لعايد "في الرابع من شباط/فبراير ،واقتياده لجهة مجهولة باعتباره من ساندوا ثورة مصر و رحبوا بها.

أما في الأردن : أدرك الأردنيون ان نجاح ثورة شعبية في مصر بعد انقلاب غير مسبوق في الوطن العربي ، وينذر بتغييرات قد لا تبقي وراءها نظاما ملكيا أو أميرا إلا إطاحته ، كما ان الخطر غير المباشر لنجاح للثورة على الساحة الفلسطينية ودفعها في اتجاه الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، ومثل هذا الاحتمال اكبر من يتحمله النظام الأردني الذي يحكم شعبا أغلبيته من الفلسطينيين ونسبة كبيرة منهم تنتمي إلى الفصائل الفلسطينية تؤمن بحتمية المواجهة العسكرية مع العدو الصهيوني ، فأعربت بذلك الأردن ثقتها بقدرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية على النهوض بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقه وإضافة إلى ذلك الدعم الذي قدم للإخوان المسلمين من قبل حزب) جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسية للإخوان المسلمين في الأردن[1] .

1- ناصر حجازي، نفس المرجع ، ص 223.

الخلاصة والاستنتاجات:

منذ 25 يناير 2011، دخلت مصر مرحلة جديدة ومجيدة من تطورها السياسي بعد ثورتها التي كانت طليعتها الشباب وكان شعارها المطالبة بالحرية وإسقاط النظام الذي كان الاستبداد والفساد سمته الرئيسية.

و رغم سقوط رأس النظام فلا تزال تحديات التحول الديمقراطي صعبة وعسيرة في مصر فنحن إزاء نظام يتسم بالمركزية الشديدة التي كانت تقبض على سلطات هائلة، ، كما أن الحزب الذي ظل مهيمنا بصورة أحادية على الحياة الحزبية المصرية كان يحمل مشروعية وشرعية وشكل التنظيمات الشمولية السابقة عليه (الاتحاد الاشتراكي العربي) كحزب مهيمن ومسيطر.

وهناك عائق شديد الخطورة أمام التحول الديمقراطي يأتي من طبيعة تركيب هيكل جهاز السلطة في مصر طوال ثلاثين عاما حيث اختيار القيادات على أساس التوارث الداخلي من قلب الجهاز أو على أساس الولاء السياسي والشخصي المضمون مما أدى إلى تفريخ قيادات متواضعة المستوى.

إضافة إلى جملة التحديات الداخلية فهناك تحديات أكثر انعكاسا وتأثير تتجلى في مجمل التحديات الخارجية ، فالغرب و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يشكل عامل مهم في بقاء الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي ، خاصة مصر لخدمة مصالحه و ضمان بقاء أمن إسرائيل

الخاتمة

تعتبر الديمقراطية من أقدم المفاهيم في الفكر السياسي وهي أيضا كممارسة أو نظام للحكم ضاربة بجذورها في التاريخ ، إذ يؤرخ لها بفلسفة وحضارة الإغريق لكنها بقيت حيوية في البحث اليوم ، لما تطرحه من نظريات لا تنتهي ، وتفرضه عمليا على أرض الواقع من صعوبات مستعصية على الحل وهذه الإشكاليات والصعوبات يتواجه معها بالضرورة كل من أراد الخوض في أحدث مباحث الديمقراطية.

فالديمقراطية تعبر كمفهوم عن منهج وطريقة لممارسة الحكم ، أظهر مرونة وقابلية للتحسين والتطور والتكيف مع ما يستجد على الصعيد الفكري والعلمي ، حيث قام على مبدأ التمثيل لاستحالة تحقيق" حكم الشعب " واقعيا ، واستوعب التوسع في مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان لتلافي الإخلاص بالعدالة والمساواة ، بتجنب الوقوع في التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الطائفية ، والاعتراف بضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتمكين من الحقوق المدنية والسياسية و تعزيز الشفافية والرقابة للسياسات العمومية ، ويتحدد النظام الديمقراطي من خلال مجموعة من المقومات الأساسية ، مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بين كافة شرائح وفئات الشعب السيد الذي يفوض السلطة للمثلين عنه .

تتسم عملية التحول إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد ، من ناحية و بتعدد مساراتها و الاختلاف البين في نتائجها ، من ناحية أخرى ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلد المعني ، وعلى الظروف الإقليمية و العالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول ، ومن ثم يمكن القول ان خبرة بلد ما في التحول غير قابلة للنقل و التطبيق في بلد أخر

فعملية التحول الديمقراطي تحددها جملة من الدوافع والأسباب ، تفرض قيامها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترتبط تأثيراتها بمجموعة من الأبعاد الداخلية والخارجية.

وارتبط التحول الديمقراطي في العديد من الدول ذات الأنظمة السياسية التسلطية ، التي أصبحت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين على طابور التحول والانفتاح السياسي والاقتصادي ، وهو ما مثل موجة عالمية للديمقراطية جعل من هذا الموضوع أهم المواضيع المطروحة للدراسة ، فهو سلوك يعكس أنماطا جديدة سواء في للبنى السياسية أو السلوك أو الوظائف المؤسسية لمجتمعات عايشت مؤسسات مركزية وأنظمة تسلطية. إن التحول الديمقراطي في

حقيقته هو المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي وذلك من خلال القيام بتفكيك التسلطية وبناء نظام ذو طابع جديد يعكس مجموعة من المظاهر السياسية مخالفة لما سبقها في النظام التسلطي.

وبما أن الانتقال الديمقراطي لا يتم بعيدا عن النسق الاجتماعي العام بخصائصه الاجتماعية ،الاقتصادية ، والثقافية، فقد ركزت الدراسات حول أهم الأسباب المساعدة المؤدية إلى التحول بين أسباب داخلية متعلقة بالمجتمع ، وبين أسباب خارجية مادام الحديث عن موجة ديمقراطية عالمية . فقد ركزت الدراسات على دور العوامل الداخلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية محاولة إبراز أهمية هذه العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي على أنها إفراز لمجموعة من المتغيرات الحاصلة في المنظومة المجتمعية ، هذه التغيرات تجعل من المجتمع غير قادر على التعايش مع التسلطية مطالبا بشكل جديد للحكم يكرس مبدأ المشاركة وتوزيع السلطة.

في مقابل ذلك أصبحت الدراسات تولي أهمية لدور العوامل الخارجية والبحث عن قدرتها على تفكيك التسلطية من خلال مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أخذت العديد من الأشكال المباشرة وغير المباشرة ، فلم يكن بذلك العالم العربي بعيدا عن هذه التأثيرات في النظام الدولي ، إذ وبعد وصول الأنظمة السياسية إلى نتائج سلبية لسياساتها الاقتصادية تحت مظلة الإيديولوجية الاشتراكية وبقيادة الحزب الواحد وجدت الدول العربية نفسها في قلب الأحداث وشكلت بؤرة حقيقية للاهتمام الدولي.

لقد ألغت شعوب المنطقة العربية قاعدة الاستثناء في التحول الديمقراطي التي كانت تعرف بها نظم الحكم العربية ، واتخذ التحول الديمقراطي الذي عرفته بعض دول المنطقة العربية ومن بينها مصر شكل الثورة ضد نظام الحكم ، حيث تأكد الشعب المصري من عدم إرادة النظام في إحداث تحول ديمقراطي ، الأمر الذي دفعه للثورة ضد الحكم.

الحراك المصري بداية بثورة 25 يناير 2011 يعتبر بداية مسار تاريخي وسياسي وديمقراطي ساهمت في بلورته العديد من العوامل ، و تمكن الشعب المصري من إزاحة رأس النظام الحاكم لكن هذا المسار الديمقراطي اعترضته الكثير من التحديات والعراقيل الداخلية والخارجية ، ونظر لطبيعة الدولة المصرية وموقعها الاستراتيجي ووزنها المهم عربيا ، إقليميا و عالميا تعددت هذه التحديات.

لقد تعددت و تزامنت تحديات التحول الديمقراطي في مصر الأمر الذي شكل عقبة رئيسية أمام اكتمال مسار التحول الديمقراطي ، كما شكل فوز الإخوان المسلمين ، بحد ذاته تحديا للتحقيق الديمقراطية نظرا للخوف من حكم الإسلامين سواء داخليا و خارجيا ، لذلك عملت جميع الدول العربية منها و العالمية على تأييد الثورة المضادة و إزاحة الإسلاميين من الحكم خوفا على مصالحهم.

فالولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية لا يمكن أن تترك صيرورة الديمقراطية استقلالية التطور إلا إذا كان هناك مصالح تتعارض ومصالحها ، لأنه قد يتحول ما تدافع عنه اليوم ، إلى رافض لهيمنتها وجبروتها وبالتالي تصبح مصالحها مهددة ، وهو ما تخشاه هذه القوى من خلال تعاملها مع ديمقراطيات العالم العربي ، خصوصا وأن التجارب في بدايتها أفرزت بديلا للأنظمة القائمة ، هذا البديل غير مرغوب فيه تماما لأنه بكل بساطة هو البديل الإسلامي متمثلا في حكم الإسلاميين ، فنجاح الديمقراطية العربية معناه اكتساب الأنظمة السياسية لقوة شعبية تجعلها على قدرة كبيرة من التفاوض وصعبة التنازل وكاسبة للمناعة والاختراق والتشويه ، وبالتالي تزول الهيمنة والسيطرة وتضيع المصالح والمنافع الأمريكية ، وهذا ما تخشاه هذه الدول وتعمل على عدم تحقيقه من خلال زرع مقومات الديمقراطية الغربية الكاذبة والتي لخصتها الولايات المتحدة الأمريكية في في ثلاث عناصر هي:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

- بناع المجتمع المعرفي.

- توسيع الفرص الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك فالولايات المتحدة تستعمل أسلوبا أكثر تأثير على الديمقراطيات العربية وهو ما نشهده من خلال التدخلات العسكرية المتكررة لها في العراق و أفغانستان وليبيا والسودان ، بداعي نشر الديمقراطية ولكن في حقيقة الأمر عكس ذلك ، فهي تقضي على الديمقراطيات ، من هنا يمكن القول أن مستقبل الديمقراطية في العالم العربي يبقى غامضا خاصة في ضل وجود قوى دولية تؤثر على الشؤون الداخلية للدول العربية

قائمة المراجع:

أ- القواميس:

1- قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، أحمد سعيفان، ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004.

2- موسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيالي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ب - الكتب:

3- أبو سعدة، مخيمر ، " الديمقراطية ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي" بحث مقدم إلى : الدين والسياسة والديمقراطية، ط 1، القاهرة : مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية (شمس)، ، سبتمبر 2007.

4- الأحمدي، محمد ، الديمقراطية: الجذور و إشكالية التطبيق، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2012.

5- الأسمر، خلدون ، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

6- الجناحي، الحبيب ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، الرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2006.

7- المغيربي، محمد زاهي بشير ، " الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات " في كمال المنوفي و يوسف محمد الصاوي ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ط1 ، ليبيا : المركز العالمي للأبحاث ودراسة الكتاب الأخضر ، 2006.

8- العجاتي، محمد ، "الحركات الاحتجاجية في مصر المراحل والتطور"، في تامر خرمة، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014.

9- أروتسون، جيفري ، العلاقات المصرية الأمريكية 1946، 1956، تر: السيد أمين شلبي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

10 ـ بلقيس، احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ،ط1، صنعاء: مكتبة مدبولي للنشر ، 2004، ص 28

11- بسيوني، محمد شريف و هلال محمد ، الجمهورية الثانية في مصر، ط1، القاهرة : دار الشروق للنشر، 2012.

12- بشارة، مروان ،" أهداف الولايات المتحدة و إستراتيجياتها في العالم العربي " في أحمد سعيد نوفل وآخرون ، التداعيات الجيو ستراتيجية للثورات العربية ،ط1، بيروت : مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.

13- جاردنر، لويس ، مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك، تر: فاطمة نصر، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2013.

14- دامواند، لاري ، روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخرافي، ط1، القاهرة: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2014.

15- دوفرجيه، موريس ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992.

16- هوبزباوم، إيريك ، العولمة و الديمقراطية والإرهاب، ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب ، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009.

17- هلال، علي الدين ، تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005، ط1، مصر : د د ن ، 2006.

18- هنتغتون، صموئيل ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1 ، القاهرة: ، دار سعاد الصباح ، 1993.

19- هنتنغتون، صموئيل ، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب، ط3، 1999.

20- والي، خميس حزام ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.

21- زيدان، يوسف ، فقه الثورة ، ط1، مصر ، دار الشروق، 2013 .

22- حبيب، محمد ، الإخوان المسلمون بين الصعود و الرئاسة و تآكل الشرعية، ط1، القاهرة: المجموعة الدينية للنشر و التوزيع، 2013.

23- ياسين ،عبد القادر ، " مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية " في : أحمد بهاء الدين شعبان، 25 يناير مباحث وشهادات، ط1، بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2013.

24- لكريني، إدريس ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، ط1، مراكش ، المطبعة والوراقة الوطنية، 2005.

25- مهنا، محمد نصر، تطور النظريات والمذاهب السياسية، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.

26- ميتيكس، هدى ، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، من كتاب اتجاهات حديثة في علـــــــم السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ،1999.

27- عزيز، إبراهيم محمد ، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ط1 ، السليمانية: مطبعة رون ، 2010.

28- عيسى، محمد عبد الشفيع، جدلية الهيمنة والتحرر: الحراك السياسي المصري في بيئة متغيرة، ط1، القاهرة: دار العالم الثالث، 2006.

29- علي، سعيد إسماعيل، دور الأزهر في السياسة المصرية، ط1، مصر: دار الهلال، 1986.

30- فهمي، أحمد ، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول الديمقراطي في مصر، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2012.

31- رمضان، حسن ، "الدين والديمقراطية في العالم الإسلامي...أية علاقة؟"، بحث مقدم إلى: الدين والسياسة والديمقراطية، ط 1، القاهرة: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية (شمس)، سبتمبر 2007.

32- تيللي، تشارلز ، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباخ، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

33- تليمنة، عصام ، الخوف من حكم الإسلاميين : عن الدولة المدنية و الحريات و المواطنة وتطبيق الشريعة، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2013.

34- غليون، برهان و أخرون، حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية ، ط 1، لبنان:،مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

3- المذكرات:

35- الجبور، محمد سمير ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل التحولات السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2014.

36- العمراوي، فريدة ، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية : دراسة حالة مصر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، قسم العلوم السياسية ،2013 /2014.

37- باي، أحمد ، أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية :دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008/ 2009.

38- بودبوز، غاني ، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسة منها ـ دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ،2005/2004.

39- بوروني، زكرياء ، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي ـ دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

40- بلحربي، نوال ، أزمة الشرعية في الجزائر 1962- 2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2007/2006.

41- بلعور، مصطفى ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والأعلام ، 2009 /2010 .

42- جبري، ظافر فواز يوسف ، أثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية ، رسالة مقدمة للنيل شهادة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس 2013.

43- دويكات، برهان عادل يوسف ، الدولة المدنية عند الإخوان و أثرها على شكل الدولة والنظام السياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية ، جامعة النجاح نابلس ، كلية الدراسات العليا فلسطين.

44- كيم ،سمير و غربي، رقية ، المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، بحث مقدم في دراسات نيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007-2008.

45- مهدي، رباب ، العلاقات المدنية العسكرية في مصر، القاهرة : منتدى البدائل العربي للدراسات ، 2011.

46- كريبش، نبيل ، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده الداخلية و الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية ، 2008/2007 .

47- لوز، ياسر محمد علي ، دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، رسالة مقدمة للحصول على شـــــــهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

48- ملاح، السعيد،" التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في الوطن العربي "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة ،قسم العلوم السياسية ، 2014/2013 .

49- زريق، نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي ، المشكلات والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو م السياسية – جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية ، 2008-2009.

50 - صحراوي، شهرزاد ، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس - الجزائر - المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2013/2012.

51- تمام، أسماء قطاف ، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التـــــــونسية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2012 – 2013.

4- المقالات :

52- المصري، عبد الوهاب محمود ، "الشورى والديمقراطية والعلاقة بينها ، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب دمشق، العدد الثاني، ربيع 1998.

53- الشيخ، خليل ، "الإعلام في ساحة الربيع العربي إنجازات و توصيات"، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان، العدد السادس والثلاثون، السنة العشرة، أذار 2012.

54- بروسي، رضوان ، " جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية" مجلة المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 409، مارس 2013.

55- حامدي، زهير ، انقلاب مصر مقارنات تاريخية بتجارب أخرى"، مجلة سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الرابع ، سبتمبر 2013.

56- حمد، القطاطشة محمد ، جدلية الشورى والديمقراطية دراسة في المفاهيم " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، المجلد 20، العدد الثاني ،2004.

57- حسين، حسين السيد، " معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979 و أثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117- 118 كانون الثاني ـ حزيران، عام 2012.

58- مساعيد، فاطمة ، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص ، أفريل 2011.

59- مرزوقي، عمر ، "حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية " مجلة المفكر، العدد العاشر، جانفي 2014.

60- ناصوري، أحمد ، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، المجلد 24، العدد الثاني ،2008.

61- عبد المجيد، وحيد ، " نهاية الإهانة : ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر" مجلة السياسية الدولية ، الأهرام ، العدد 148، السنة السابعة والأربعون، أفريل 2011.

62- عبد الفتاح، بشير، بين يناير 2012 و يوليو 2013(جيش مصر في قلب العاصفة)، مجلة سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية، العدد 4، سبتمبر 2013.

63- عبد القادر، عبد العالي ، "التغير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديمقراطي" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 406، ديسمبر2013.

64- عبد ربه، أحمد، العلاقات المدنية العسكرية في مصر، نحو السيطرة المدنية؟، مجلة عمران، العدد، 02، خريف 2013.

65- فايد، عمار أحمد ، " المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير" ، مجلة ملفات سياسية ، مركز الدراسات والأبحاث، العدد 01، السنة الأولى 2012.

66- صقر، عبد العزيز ، " النقد الغربي لفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق)"، مجلة البيان، السنة الخامسة والعشرون، العدد269، يناير 2010.

5- التقارير:

67- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، تقرير عن الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، بيروت، قسم الأرشيف والمعلومات، 2012.

68- تقرير الشرق الأوسط ـ شمال إفريقيا رقم 121، ضياع المرحلة الانتقالية : العالم طبقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، 24 أفريل 2012.

69- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الأزمة المصرية مخاض الديمقراطية العسير، و حدة تحليل السياسات، ديسمبر 2012.

70- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، دراسة تحليلية ، 15 يناير 2015.

71- المركز العربي للأبحاث و الدراسات، الانتخابات الرئاسية 2012، وحدة تحليل السياسات 2012.

72- مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، يحدث في مصر الآن، الرباط، مؤسسة دراسات وأبحاث، 2013.

73- مركز الجزيرة للدراسات، مصر: تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن الحادي والعشرين، سبتمبر 2013.

74- سمير، عمرو ، "جمهورية مصر العربية" ، في التقرير السنوي 13 التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

75- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر ، دراسة تحليلية (15 يناير 2013) ، 2015.

76- حمارنة، مصطفى ، مصر 2011 من الحراك إلى الثورة ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، أفريل 2011.

77- محمود، قاصد وأخرون ،الأزمة المصرية إلى أين ، في: خريف الأزمات العربية ، الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ديسمبر 2013

78- زناتي، أنور محمود ، مصر 2013، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

79- عواد، هاني ، من الانتخابات إلى الانقلاب : قراءة في درس 30 يوليو، مجلة سياسات عربية

80- عواد، هاني ، مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة و مرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر: نوفمبر 2013.

81- فكري، مروة ، المؤسسات الأمنية و الحراك الثوري في مصر ، محاضرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد 4 سبتمبر 2013.

82- صايغ، يزيد ، " فوق الدولة، جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012.

6- المداخلات:

83- نايت سعيدي، إلهام ، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 11/10 سبتمبر 2005.

84- خوني، رابح و حساني، رقية ، "التحول الديمقراطي والعولمة الاقتصادية :العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية والتحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، يومي 11/10 سبتمبر 2005.

7- الأنترنت:

85- إبراهيم، سعد الدين، " هل هو ربيع الديمقراطية في الوطن العربي؟" تاريخ الاطلاع :2015/04/25. نقلا عن الموقع

http://www.metransparent.com/old/texts/saad_eddin_ibrahim/saad_eddin_ibrahim is it arab spring of democracy . htm

86- أبراش ،إبراهيم ، "الشعب الحقيقي والشعب الافتراضي "، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2015/03/24

312244http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

87- العلي، محمد بن صالح ، " الخوف من حكم الإسلاميين (فوبيا الإسلاميين) ، تاريخ الاطلاع : 2015/05/05

نقلا عن : http://islamstory.com/ar

88- الفقيه، إحسان ، " الأزهر و السلطة" تاريخ الاطلاع: 2015/05/11

http://altagreer.com

89- سمير، سحقي ، " الحركات الإسلامية " تاريخ الاطلاع : 2015/04/07

www.omislmnet/arabic

90- عبد الاله، رمضان ، " الأحزاب الدينية بمصر... أي مصير ينتظرها " تاريخ الاطلاع 2015/05/05

نقلا عن الموقع http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

91- عمر، أبو الحسن بشير ، " دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكالياته في ظل المتغيرات الحالية تاريخ الاطلاع :2012/04/12

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302

92- رمضان، حسام ، " أسباب قيام الثورة - أسباب ثورة 25 يناير" تاريخ الاطلاع 2015/05/08 http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution-cause

الفهرس

الإهداء .....

الشكر والعرفان .....

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي النظري للديمقراطية و التحول الديمقراطي.....01

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية.....03

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية.....04

المطلب الثاني: نشأة وتطور الديمقراطية.....07

المطلب الثالث: مقاربة نقدية للنظريات الديمقراطية.....10

المبحث الثاني: المضامين الفكرية للتحول الديمقراطي......13

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به.....13

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي 16

المطلب الثالث: موجات التحول الديمقراطي 21

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لتحول الديمقراطي 24

المطلب الأول: مقاربة التحديث.....24

المطلب الثاني: المقاربة الانتقالية 26

المطلب الثالث: المقاربة البنيوية 28

الخلاصة والاستنتاجات 31

الفصل الثاني: عوامل و إشكاليات التحول الديمقراطي في مصر 32

المبحث الأول: العوامل والدوافع الداخلية والخارجية لتحول الديمقراطي في مصر.....34

المطلب الأول: العوامل الداخلية لتحول الديمقراطي في مصر.....34

المطلب الثاني: العوامل الخارجية لتحول الديمقراطي في مصر.....42

المبحث الثاني: الإشكاليات الداخلية لتحول الديمقراطي في مصر 46
المطلب الأول: إشكالية الشرعية وغياب الفصل بين السلطات 46
المطلب الثاني: إشكالية العلاقة بين النخب العسكرية والنخب المدنية 50
المطلب الثالث: إشكالية الخوف من حكم الإسلامين 53
المبحث الثالث: الإشكاليات الخارجية للتحول الديمقراطي ف مصر 56
المطلب الأول: إشكالية العلاقة مع الغرب " الولايات المتحدة الأمريكية ".....56
المطلب الثاني: إشكالية العلاقة مع إسرائيل.....60
الخلاصة والاستنتاجات.....65
الفصل الثالث: تحديات موجة التحول الديمقراطي في مصر 66
المبحث الأول: الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في مصر 68
المطلب الأول: ثورة 25 جانفي 2011 وإسقاط النظام 68
المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية و حكم الإخوان المسلمين.....71
المطلب الثالث: الثورة المضادة 30 جوان 2013 و تدخل العسكر.....75
المبحث الثاني: التحديات الداخلية لموجة التحول الديمقراطي في مصر 80
المطلب الأول: عودة حكم العسكر و الهيمنة على مؤسسات الحكم الرسمية 80
المطلب الثاني: أهم مظاهر التواطؤ والفساد للدولة العميقة في مصر 83
المطلب الثالث: معيقات وتأثير المؤسسات غير الرسمية " الإعلام والأزهر".....85
المبحث الثالث: التحديات الخارجية لموجة التحول الديمقراطي في مصر.....88
المطلب الأول: ردود الفعل ومواقف الدول الكبرى " الولايات المتحدة الأمريكية".....88
المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي من حكم الإخوان والثورة المضادة 92
المطلب الثالث: الموقف والدور العربي تجاه الثورتين 95
الخلاصة والاستنتاجات.....99
الخاتمة 100

قائمة المراجع 103
الفهرس.....113